محمد زين الدين حميدي

محنة الجزائر

أو

السَير في عكس اتجاه عقارب الساعة

دراسة تحليلية ونقدية للواقع الجزائري

معهد الهوقار

محمد زين الدين حميدي

محنـة الجـزائـر

ــ أو ــ

السَير في عكس اتجاه عقارب الساعة

"دراسة تحليلية ونقدية للواقع الجزائري"

"الحقيقة لا تتجزأ"
ج.خ.ج

معهد الهوقار

إهداء

إلى:

- روح الشهداء، المجاهدين والمجاهدات الذين ضَحَّوا بأنفسهم من أجل تحرير الجزائر؛
- المخلِصين والنزهاء من أبناء هذا الوطن؛
- الحَرائِر اللائي قدَّمْن الكثير من أجل تربية النشء الصالح؛
- كلّ غيور على هذا الوطن العزيز؛
- كلّ مَنْ هُضمت حقوقه بغير وجه حق؛
- كلّ شريف وقف في وجه الباطل والفساد وتعرَّض للبطش والتهميش.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

محنة الجزائر

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

محنة الجزائر
تأليف محمد زين الدين حميدي
2020 معهد الهوڤار
www.hoggar.org
ردمك: ISBN 2-940130-34-5

كلّ الحقوق محفوظة للمؤلّف

صورة الغلاف:
التضييق على كل مداخل العاصمة أثناء الحراك
الجمعة 17 ماي 2019
المصدر: صفحة الأحداث الجزائرية

الفهرس العام

تصدير، 11

توطئة، 13

مقدمة الكتاب وملخصه، 19

المحور الأول: في السياسة، 41

الدَّجل السياسي، 41

الاستعمار الجديد، 45

مشكلة الشرعية في النظام السياسي الجزائري، 47

الرؤساء الذين حكموا الجزائر المستقلة في ميزان التاريخ، 49

الجيش والدولة، 62

من يحكم الجزائر فعلا؟، 67

حزب فرنسا: الأخطبوط الخفي، 71

جهاز المخابرات: قلب السلطة في النظام السياسي الجزائري، 74

أعمدة النظام: على ماذا يعتمد النظام في ديمومته؟، 76

النظام البوليسي والاغتيالات السياسية، 78

الفساد على أيدي بعض القادة الجزائريين، 84

الاستبداد ومظاهره، 88

خيانة الأمانة: ماذا لو حاسَبنا الشهداء؟، 91

تأليه الحاكم: بين الخوف والطمع، 93

المعارضة المزيَّفة وصعوبة التغيير، 95

الجهويَّة وآثارها، 97

البيروقراطية الإدارية كمنهجية للحكم، 98

القائد السياسي وغياب الحكم الراشد، 99
الحاجز بين السياسي المسؤول والمواطن البسيط، 100
التشريع والمستوى الأكاديمي للبرلمانيين، 102
المنتخَبون والمُحاسبة، 103
الإعلام: بين الحقيقة والتضليل، 105

المحور الثاني: في التربية و التعليم، 107
المنظومة التربوية والتعليمية: أين الخلل؟، 107
الهوة بين العلم والواقع، 109
نظرة المجتمع للمعلم، 111
التربية في المدارس والجامعات، 112
الاضرابات — العمل النقابي — مواقف وزارة التعليم، 113
اكتظاظ الأقسام في بعض المناطق والتعليم في المناطق النائية، 114
الغش في الامتحانات الرسمية وغير الرسمية، 115
البحوث الأكاديمية وظاهرة "البلاجيا"، 117
الانترنت والتعليم، 118
إلى أين نتجه، وما مصير أجيالنا القادمة؟!، 119

المحور الثالث: في الأسرة و المجتمع، 121
أمراض النفوس، 121
القلق الفردي والقلق الجماعي، 122
دور المرأة في المجتمع، 123
تربية الأبناء، 125
سلطة الأبناء على الآباء، 129
الطفل وسيكولوجية اللعب، 130
الماديات والقيمة الاجتماعية للفرد، 131

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

الصداقة والمصلحة، 133
صلة الرحم، 134
أحلام الشباب، 136
غلاء المهور، العزوف عن الزواج، العنوسة، 137
ظاهرة الطلاق، 138
السحر والشعوذة، 140
دور العجـزة والمسنيـن، 142
نظافة المحيط، 143
المنظومة الصحية: حقائق وعوائق، 144
ظاهرة الهجرة فوق قوارب الموت: الحراقة، 146
أزمة السكن، 147
المخدرات والأقراص المهلوسة، 149
تأثر الشباب بالموضات: الحلاقة والفيزو، 150

المحور الرابع: في الفكر والثقافة، 153
اغتيال العقل وفوضى الأفكار، 153
الأنا والآخر: الوعي بالذات، 154
الأفكار البنَّاءة والأفكار الهدَّامة، 156
النخبـة و اليـأس، 157
ما يكتبه المثقفون وسقف المسموح به، 160
المقروئية في الجزائر، 160
الوقت الضائع، 162
صراع الأجيال، 163
أزمة الحوار، 164
التفكير العلمي والخرافة، 166
التراث الثقافي: الغناء خاصة، 167

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

تأملات في حياتنا، 168

المحور الخامس: في العدالة و القضاء، 171

منظومة القوانين وتطبيقاتها في الواقع، 171

الجريمة وإصلاح العدالة، 172

أخلاقيات مهنة القضاء، 173

المخالفات والقرابة، 175

اللاعقاب وآثاره، 175

السجون في الجزائر، 177

المحور السادس: في الاقتصاد، 179

التوجهات الاقتصادية لجزائر الاستقلال، 179

بدائل الثروة النفطية، 181

العامل والمؤسسة، 185

الرشاوى في التعاملات الاقتصادية، 188

البطالة وآثارها، 189

النظام البنكي التقليدي، 191

الثروة و الريع والمال المهدر، 192

التجارة والربح السريع، 193

الأونساج والمقاولتية، 194

الإرتجال في القرارات ونقص في الدراسات والاستشارات، 195

الدور البائس للمواطن في التنمية، 195

تبديد رأس المال (الخبرة والتكوين)، 197

أوهام الإصلاحات وتنمية التخلف، 198

المحور السابع: في التاريخ و الهوية، 201

الجزائر المشتَّتة، 201

بعضٌ من تزييف التاريخ، 202
تنوع اللهجات، التصادم والنزعات القبلية، 204
عروبة الجزائر أو أمازيغيتها: فخ السلطة، 205
البعد المتوسطي للجزائر وإتحاد المغرب العربي، 206
من هو الجزائري؟، 207

المحور الثامن: في الدين والأخلاق، 209
الفهم السطحي للدين، 209
الإسلام المعاصر وضرورة الاجتهاد، 212
ضعف العقيدة وخطر التبشير، 213
الأخلاق ودواعي الالتزام، 214
المساجد في رمضان، 216
ظاهرة الزنا والشذوذ، 216
ظاهرة الربا، 217
ظاهرة شرب الخمر، 218
نحو أخلاق الأمم البائدة، 220
المعركة الأزلية بين الحق والباطل، 221

الخاتمة أو ضرورة التغيير، 225

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

تصدير

يَسعَد معهد الهوڤار بإصدار هذا العمل المتميّز للأستاذ الأخ العزيز محمد زين الدين حميدي، الذي يستعرض السياق الجزائري بصورة موجزة وأسلوب سلس يمكّن القارئ من صياغة تصوّر دقيق للوضع الجزائري بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

"محنة الجزائر أو السَير في عكس اتجاه عقارب الساعة"، كما يشير إليه العنوان الفرعي للكتاب، عبارة عن دراسة تحليلية ونقدية للواقع الجزائري. "محنة الجزائر" لا يكتفي بملامسة المشاكل السياسية وتوصيف المعضلات الاقتصادية وتشخيص الأمراض الاجتماعية، بل يتعدّاه إلى تحديد أسبابها التاريخية — غوصًا في تاريخ الجزائر الحديث —، وإلى كشف أعراضها واستشراف مآلاتها واقتراح حلول محدّدة لمعالجتها. وقد اتّبع المؤلّف النهج العلمي الرصين وتعاطى مع الوقائع التاريخية بموضوعية وتجرّد، فلمّا قام بتقييم أداء القادة الذين تقلّدوا الحكم في الجزائر منذ الاستقلال ذكر كلًا من إنجازاتهم وإخفاقاتهم، ما لهم وماعليهم.

أراد السيّد حميدي أن تكون مساهمته "صورة مُجمّعة لجملة مشاكلنا التي ينبغي علينا فهمها لتكون انطلاقة حقيقية لاستيعاب الذات، واستعادة الوعي وإحداث التغيير." فهي إذن ليست معاينة سلبية متشائمة للواقع الجزائري، إنّما محاولة إيجابية لتحقيق شرط أساسي للتغيير البنّاء ألا وهو الوعي لدى المواطن والقدرة على التشخيص الصحيح للمرض والتحديد الدقيق لمواطن الداء الذي تعاني منه الجزائر منذ عقود.

"لا سبيل لسيادة الجناح المدني على الجناح العسكري إلا بإحداث قطيعة مع النظام القائم من خلال انتفاضة شعبية تُعيد الديمقراطية إلى مسارها الحقيقي تكون مُتوَّجة بانتخابات نزيهة وشفَّافة لاختيار حُكَّام الجزائر الوطنيين الذين يدفعون بها إلى الرقي"، هكذا يرى المؤلّف الذي فرغ من تحرير هذا الكتاب في شهر نوفمبر 2018 م، أي ثلاثة أشهر قبل انطلاق الثورة الشعبية السلمية في الجزائر في 22 فبراير 2019. ولا شكّ أنّ الحَراك المبارك المستمرّ بنفس الزخم إلى يومنا هذا قد أتى على العديد من الآفات الاجتماعية التي أشار إليها في كتابه. كما أن المنتفضين لا يزالون يطالبون بقوة بتدابير سياسية عميقة — ذكرها الكاتب — كفيلة بالخروج بالجزائر من

أزمتها المزمنة. فيصدر إذن هذا الكتاب في ظرف حسّاس تمرّ به البلاد بلغ فيه المواطن قدرًا من النضج السياسي يجعله أسهل تقبّلًا للأفكار المطروحة فيه واستعدادًا للعمل على إنجازها على الأرض.

إنّ هذه المساهمة تقدّم مادّة تثقيفية ثرية وثمينة للمواطن الجزائري، وللشباب — على وجه الخصوص — الذي لم يُعايش الأحداث التي مرّت بها الجزائر والتي يعرضها الكاتب بشكل فوتوغرافي جميل.

ويمكن للقارئ المتعجّل أن يجد ضالّته في المقدّمة والملخّص التنفيذي الذي يركّز زبدة المؤلَف في عشرين صفحة ونيّف، إلّا أننا ننصحه بتخصيص الوقت اللازم للاستمتاع بقراءة الكتاب بكامله والاطلاع على مضامينه التفصيلية المفيدة.

جعل الله هذا العمل في ميزان حسنات المؤلّف ونفع به وطننا وشعبنا كمساهمة لرفع الوعي المواطني الضروري لإحداث التغيير المنشود وتشييد دولة القانون والحكم الراشد التي ينعم فيها الجزائريون والجزائريات بالكرامة والسلم والأمن والرفاهية.

د. عباس عروة
معهد الهوڤار
3 جانفي 2020

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

توطئة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، نحمده تعالى ونشكره على نعمه حمدا كثيرا ينبغي لجلال قدرته وعظيم سلطانه، ونصلي ونسلّم على الحبيب المصطفى، شفيعنا يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أما بعد، عزيزي القارئ،

بادئ ذي بدء، تردّدتُ كثيرا في كتابة هذا المؤلَف لأنه يعتبر مكاشفة صريحة لما نراه يجري حولنا من مظاهر سلبية في كافة مجالات الحياة، وهذا من خلال مبادرتي بنقدها، وتعرية ممارساتها وكشف المتسبِب فيها، بالرغم ممّا يمكِن أن أتعرّض له من ضغوط أو تضييق. وفي الوقت ذاته، خشيتُ المغامرة لكوني لستُ من المتخصّصين في مجال العلوم الإنسانية — وهذا ليس عيبا —.

إنّ الوضع الذي آلتْ إليه الجزائر، بلدنا الغالي الذي ضحّى عليه مئات الآلاف من شهدائنا الأبرار، جعلني أنتفضُ على كلّ ماهو منافٍ لمبادئنا، ورافضا أيضا لكل ما يدفع إلى تدهور أوضاع وطننا العزيز.

يهدف هذا الكِتاب إلى تقديم دراسة نقدية للواقع الجزائري، فكل المواضيع المعروضة في طيّاته هي في صميم ما يعيشه ويتعامل به المواطن الجزائري بكل أطيافه، من متعلم ومن هو دون ذلك — وحتى مِمّن هو أميٌ —، ذو تكوين علمي أو أدبي، ذو نزعة قومية، علمانية أو دينية أو سواء كان انتماؤه عربيا أم أمازيغيا...

في الوقت نفسه، تهتمّ هذه الموضوعات بما يعانيه الفرد الجزائري من مظاهر التشتّت الفكري، الإفلاس الأخلاقي والتأخر الحضاري، وما خلّفته من آثار سلبية، حيث صار هذا المواطن البائس مستسلما لكل ما أنتجه النظام الحاكم أو المجتمع من أفكار سلبية قوّضت راحته النفسية

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar © 2020

والبدنية، وصار من جرّاء ذلك يتخبّط في وحلٍ من الترسّبات الفكرية غير المجدية، وأضحى يجرّ أذيال التخلّف والتبعية.

إنّ جُلّ المواضيع المطروحة بين دَفَّتَيْ هذا الكِتاب تتداولها أغلب الصُحُف والقنوات التليفزيونية الوطنية من مختلف الزوايا، وحتى أنّ بعض القنوات والصحف الأجنبية تتعرّض لها بالتحليل والنقد، وهي محل نقاش وجدل تلوكه الألسُن كل يوم وفي جميع أرجاء القُطر، ولا يزال المجتمع يمارسها ويتفنّن في تعميقها وتعميمها. فاتساع دائرة تفشيها ناتج إما عن غياب استراتيجية وطنية لمعالجتها أو نابع من تبنّي مخطّط تدميري شامل للقضاء على جميع مُقدّرات الأمة، بهدف وضع حدٍّ لكل محاولة للنهوض.

فمن باب الأمانة، ارتأيتُ أن أعرِض هذه المفاهيم للمُسائلة، وحث أفراد المجتمع الجزائري على التفكير فيها بجِدّية، بدل أن تكون في موضع الاجترار السلبي للأحداث. هذا الأخير الذي طغى على مجتمعنا في السنوات الأخيرة.

مع مرور الزمن ومن خلال العادة، أصبحت بعض السلوكيات المُشينة جزءا من حياة المواطن الجزائري، يمارسها يوميا دون أن يدرك ثِقلها، وأيضا دون أن يعي أنها لطّخت فطرته التي خلقها الله تبارك وتعالى في الأصل سليمةً.

في عصرنا هذا، تداخلت المفاهيم وأصبح الفرد الجزائري مضطربا في إدراك معايير الصواب والخطأ في أغلب تعاملاته ونقاشاته — حتى البسيطة منها —، وأدّى كل هذا إلى تبديد الجهود، وأدّى كذلك إلى تمزيق اللُحمة الوطنية الجزائرية، ووصل بنا الأمر في النهاية إلى حالة من اليأس والتذمّر ونكران الذات.

إن الكثِيرين مِنّا — بمختلف مستوياتهم وتوجّهاتهم — يمدحون أو يذمّون فترات تسيير جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن، فيعتمدون في تقييمهم على جزئيات من الأحداث في بعض المجالات (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...)، ولا ينظرون إلى هذه الأحداث بصورة شاملة وبتحليل دقيق لمختلف السِياسات المنتهَجة وكذا تطبيقاتها على أرض الواقع في كافة قطاعات الدولة. ومن ثمّة، تُعتبَر هذه القناعات والتصريحات مجرد انطباعات ذاتية بعيدة، كل البعد، عن الموضوعية والمنهج العلمي في استصدار الأحكام والمواقف.

يُعتبر هذا المؤلّف همزة وصل بين الأكاديمي والباحث المنشغل بتصفيف ما أبدعه الكُتاب والنُقاد من إنتاج معرفي في شتّى المجالات التي تمس بالساحة الوطنية من جهة — حيث بقيت هذه الكتابات مكدّسة في أرشيف مكتبات الجامعات ومراكز التعليم دون أن تُحدث القفزة النوعية نحو التقدم —، وبين الإنسان البسيط من جهة أخرى، هذا الذي يكدح طوال يومه لتأمين لقمة العيش. فبحكم انغماسه في قضاياه اليومية ليس لديه وقتٌ كافٍ لمُساءَلة ما يشغل باله، فهْم ما يدور حوله، تفسير ما يقع في بيئته من أحداث وكذا الوصول إلى إجابات مقنِعة لانشغالاته.

ما دفعني إلى الكتابة أمور كثيرة منها:

• أغلب الكتابات المتوفّرة والمتداوَلة تتناول أجزاءً من المشاكل التي يتخبط فيه بلدنا وكذا المخاطر المُحْدِقة بأمّتنا. فالمواضيع الكثيرة والمتوفّرة دراسةً وتحليلا تعطي للقارئ، في غالبها الأعم، صورةً ذات بُعد أحادي بمعزل عن القضايا الأخرى، لأنّ فهم الأمور بشكل دقيق لا يتأتّى إلا إذا أخذنا جميع الدقائق والتفاصيل لتكوين صورة كاملة وواضحة عن موضوع ما. لذا يعتبر هذا المؤلَف صورة مُجمّعة لجملة مشاكلنا التي ينبغي علينا فهمها لتكون انطلاقة حقيقية لاستيعاب الذات، واستعادة الوعي وإحداث التغيير.

• يختلف التحليل المتّبع في هذا المؤلَف عما ألِفْناه في الكتابات التي تتعرّض إلى تحليل الأزمة في الجزائر، لكونه يخضع لمقاييس علمية، وفق منهجية علم التدقيق الحديث، الذي يقوم بدراسة وتحليل الظواهر، بالرجوع إلى أسبابها والنظر في تبعاتها، وكذا تقديم الحلول المقترحة لعلاجها. استثنيت بعض الموضوعات المدرجة في بعض المحاور لهذه المنهجية لأنها في جوهرها عبارة عن نتائج لعدة مظاهر لتسيير بائس لمقدرات الأمة، لذا البحث في أسبابها يعتبر ضربا من ضروب التكرار.

• هذا النوع من المؤلف يحتاج إلى إلمام كبير بعدة علوم، لذا لا أدّعي فيه أن يكون جامعا وشاملا، بل هو طريق لاستعراض القضايا الجوهرية التي تُؤْرق جميع فئات المجتمع وحثّهم على النظر فيها بشكل نقدي وبعيدا عن التعصب الأعمى. فالهدف المُتوخّى إذن هو إثارة نقاش مُوسَّع داخل المجتمع لتعميم الفائدة من أجل النهوض بتنمية وطننا.

• ضرورة زرع الروح النقدية والعملية للإنسان الجزائري باعتبار أن الإنسان هو العنصر الأساسي لأي تنمية أو حضارة، وذلك انطلاقا من آيتين في كتاب الله باعتبارها محرِّكا للشعوب المغلوبة على

أمرها — والقرآن الكريم مليء بالآيات الدَّالة على ذلك —.

قال الله تعالى:
— "إن الله لا يُغيِّرُ ما بقوم حتى يُغيِّرُوا ما بأنفسهم" (سورة الرعد، الآية 11)
— "أفمن يمشي مكبًّا على وجهه أهدى أم من يمشي سويًّا على صراط مستقيم" (سورة الملك، الآية 22)

• ضرورة تغيير المنكر تطبيقا لأوامر رسولنا الكريم — صلى الله عليه وسلم — في الحديث الشريف: "مَن رأى منكم منكرا فليُغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان". متفق عليه.

إن ما نعيشه اليوم في الجزائر لَمُحزنٌ حقا، وسيحاسبنا لمحالة الجيل أو الأجيال التي ستأتي من بعدنا، لأننا قبِلنا بمنطق الأوضاع السيئة المنتشرة بشكل صارخ في بلدنا، ولم نبادر بتغيير الأمور المتعفِنة، وأصبحنا كالمتفرِّج الذي لا دخل له فيما يحدث أمامه من تجاوزات وانحرافات في كافة الميادين، وسيطرحون جملة من التساؤلات — التي قد لا يجدون لها إجابات مقنعة —:

• ما سر العبودية التي قبِلنا بها وبقينا مستضعَفين رغم ما هو متاح لنا من معلومات وشواهد عن عِظم الفساد المستشري في البلد؟

• ماذا كنا ننتظر لأخذ زمام المبادرة بأيدينا لتغيير الأوضاع المتردِّية دون الاستكانة إلى الخوف والذُّل، بالرغم من مظاهر البؤس المنتشرة والتي لا تمثِّل طمعا يمكن أن يغري أيّ إنسان في البقاء على ما هو فيه؟

حقاً سنكتشف أن حياتنا مضت — في جانب كبير منها — بتعاسة ومرارة، رغم الخيرات التي منحها الله تعالى لهذا البلد الطيّب، كما لا ننسَ دائما أن دماءً زكيةً قد أريقت من أجل تحرير هذه الأرض الطاهرة التي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تذهب أدراج الرياح، لأن المولى عزّ وجلّ قد بشّرنا بالنصر إذا أخذنا بالأسباب للقضاء على الطغيان والاستبداد وسعينا في طريق تحرير العقول من الأفكار السلبية والمُميتة.

يؤكد الفيلسوف جان جاك روسو أنَّ: "الحرية صفة أساسية للإنسان، وحق غير قابل للتفويت،

فإذا تخلّى الإنسان عن حريته فقد تخلى عن إنسانيته وعن حقوقه كإنسان" و" الحرية تعني تمتّع الفرد بجميع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار قانوني".

في الأخير، لا يفوتني أن أشير إلى أنني أغفلتُ في هذه الدراسة عِدّة حقائق، قد يعلمها الجميع، لأن ذِكر جميع التفاصيل يتطلّب عدّة مجلدات التي لا يتّسع لها هذا المَقام.

والله المستعان، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

المؤلف

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

مقدمة الكتاب وملخصه

الجزائر ذلك البلد الإفريقي الضارب بجذوره في أعماق التاريخ، قد عاشت فوق أرضه الطيبة شعوبا متنوعة وتخلّلت مسيرته، سواءً احتلالا وفتحا أو نجدة، عدة حضارات من الوندال إلى الفنيقين، من الرومان إلى المسلمين ومن العثمانيين إلى آخرهم من الفرنسيين.

وقد شاءت الأقدار أن أماريغ البربر (السكان الأصليين لهذه البقعة من الأرض) ضلوا مدافعين عن أرضهم ومتمسكين بعاداتهم وتقاليدهم، ولم يشهد لهم التاريخ أنهم احتلوا أرضا أو شعبا. بل أن الاسلام قد غيَّر مجرى حياتهم وامتزج العرق البربري والعربي في بوتقة كانت نبراسا للشهامة والعلم والأخلاق، فكان منهم العظماء الذين ساسوا، وكان منهم العلماء الذين نبغوا في شتى العلوم.

كما يزخر هذا البلد الطيب بخيرات كثيرة حباه الله بها. فالمسافر في أرجائها، من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، تشده شساعة الأراضي مترامية الأطراف وبآفاق لا تنتهي، يبهره كذلك تنوع طابعها البيئي من صحراء تغطيها شمس لا يحدها بصر وسواحل على امتداد البحر الأبيض المتوسط وتلال وسهول خصبة، بالإضافة إلى ثروات ومعادن متنوعة يمكن أن تكفي احتياجات عدة دوَّل بل وحتى عدَّة قارات.

السؤال الذي يطرحه الجميع — بكل فئاتهم —: رغم هذا الزخم والإرث التاريخيين ورغم كل هذه الخيرات والإمكانات البشرية والمادية الهائلة الموجودة في الجزائر، إلا أن وطننا ما يزال يرزح تحت وطأة التخلف، ولم يرقَ إلى مصاف الدول المتطورة؟!

فلماذا نحن في هذا الوضع؟ ما سر تخلفنا؟ ما الذي فقدناه؟ وكيف سبيل وصولنا إلى شاطئ النجاة؟

إنها أسئلة محورية تُقلِق جميع أفراد المجتمع، فتتباين التحليلات وتختلف الحلول، ولا يوجد إجماع حول فهمها والإحاطة بمدلولاتها. فمنهم من يرى ضرورة البدء بالتربية وإصلاح الفرد ولا يحدد الكيفية ولا المنهج، والبعض يرى وجوب تنويع مصادر الدخل القومي، وآخرون يرون

ضرورة الرجوع إلى الدين دون إعطاء خطوات منهجية وعمَلية. ويرى المحلِلون والنُقاد ضرورة القيام بالإصلاح السياسي العميق لمنظومة الحكم.

وبين هذا وذاك تتبخَّر الأفكار في الجَّدل العقيم، وينتهي بنا المطاف إلى عدم معرفة نقطة البداية بالضبط.

حاولتُ برَوِيّة ترتيب هذه الأفكار، ونظرتُ بعمق في مصادر الخلل، وقلتُ: " إنَّ لكل شيء بداية وأسباب، وما النتائج إلا خُلاصة تفاعل هذه الأسباب".

واهتديتُ في الأخير إلى أنَّ سبب مأساتنا ما هو، في الحقيقة، إلا الخروج عن المنهج القويم في جميع شؤون حياتنا، فقمت بتتبُّع مواطن الخلل رغم تشابكها، وبعون الله استطعتُ أن ألخِّصها في النقاط الآتية:

1 — جو سياسي خانق يغلُب عليه الفساد؛
2 — وضع تعليمي كارثي في عمومه، يكتَنِفه تقهقر على المستوى التربوي؛
3 — بِدايات التفكُّك الأسري وانهيار النسيج الاجتماعي؛
4 — بعض المفاهيم والتصورات الخاطئة عن الحياة نتيجة النقص في الفكر والثقافة؛
5 — بعض مظاهر الظلم وانتشار ظاهرة اللاعقاب؛
6 — وضع اقتصادي متدهور وحالة ركود تنموي؛
7 — الانسلاخ الجزئي عن الهوية الجزائرية نتيجة التزييف في بعض حقائق التاريخ، وزرع بذور الجهوية؛
8 — وإجمالا البُعد عن جوهر الدين الإسلامي والأخلاق الحميدة في كثير من المظاهر.

هذه الجوانب يَنْجَرّ عنها أغلب الاختلالات على مستوى جميع أجهزة الدولة من هيئات ومؤسسات، على مستوى الأفراد، وكذا على مستوى الأُسر والجماعات.

ومن هذه النقاط المحورية تتفرَّع عدة مشاكل، والتي في جوهرها تُمثِّل المُعوِّق الأساسي لعملية التنمية، وتُعتبر كذلك المِكبح الحقيقي لأي محاولة للنهوض بمُقدَّرات الأمة، ويمكن حصرها في المحاور التالية — مُرتَّبة حسب أهميتها ودرجة تأثيرها بشكل مباشر على الواقع الجزائري —:

المحور الأول: في السياسة

إن أغلب الممارسات السياسية في الجزائر يغْلُب عليها الدَّجل تطبيقا لمبادئ الميكيافلية التي سيطرت على حُكم أغلب الأنظمة الحديثة منذ أكثر من خمسة قرون من الزمن.

لم تشُذْ الجزائر عن هذا التوجُّه لكون أغلب سِياسيِّيها — خاصة العسكر منهم والموالين لهم — قد تأثَّروا بالمدرسة الغربية في تكوينهم الفكري، فتحوَّلت السِّياسة إلى أداة للسَّيطرة، وانضوت بعض النُخب تحت كنف السلطة — حيث باتت خاضعة لها —، بدلا من أن تكون مُنتِجة للأفكار الاستشرافية التي تنير الطريق للحاكم السياسي في اتخاذ القرارات الصائبة أثناء تسيير دواليب الحكم، وأصبح المثقَّف لقمة سائغة في يد النظام.

إن استيلاء العسكر وبعض ضباط فرنسا على الحكم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بدون شرعية شعبية، كانت له نتائج كارثية على الجزائر، فضاعت كل التضحيات التي قدَّمها الشُّهداء والمخلصون من أجل تحرير الوطن، وتلاشى طموحهم في تكوين دولة عصرية وقوية وفق مبادئ الإسلام، وبناء المغرب العربي الكبير الذي يتيح فرصة ثمينة لتكتل إقليمي في وجه الدول الاستعمارية الكبرى.

خابت الآمال وصار الاستبداد، الظلم والتقتيل، قمع حرية الرأي، انتهاك حقوق الإنسان واستغلال ثروات البلاد هو المنطق السَّائد. أما المُعارضين — وخاصة المُجاهِرين منهم —، فالتضييق والتهميش مصيرهم. فبمجرد اكتشاف السلطة الحاكمة الخطر الداهم من وراء هؤلاء، فإن المعالجة تتِمُّ، في غالبية الحالات، بالتَصفية الجسدية أو في أحسن الأحوال بالسِجن والتعذيب.

هذا المشهد السياسي المتعفِّن يظهر في الانتخابات وما يكتنفها من تزوير، في استعمال المال الفاسد لاكتساح رقع جديدة في مجلس الأمة، غرفة البرلمان والمجالس المحلية، بما فيه من تشجيع للرداءة والنهب. يبدو كذلك في اختراق الأحزاب المعارِضة أو عن طريق اعتماد أذناب أحزاب. ويتضح بشكل جلّي في تبديد المال العام دون رؤية الملموس على أرض الواقع، ماعدا بعض الانجازات الهزيلة ذات الطابع الاجتماعي، والتي يتم الاستفادة منها أو توزيعها بطرق مشبوهة في أغلب الأحيان.

وهذا كلُّه لا يعكس ثمرة المنحنى التصاعدي لإنفاق مداخيل الجزائر من العملة الصَّعبة — خاصة في سنوات الطفرة البترولية — فصار الحال أشبه بمَغارة "علي بابا "...

إضافة إلى تسخير الإعلام، بكل وسائله السمعية . البصرية والمقروءة، لخدمة مصالح النُّخبة الحاكمة المتمثِّلة في تزييف الحقائق، إجهاض كل محاولة لتغيير الأوضاع المتردِّية، وإلهاء الشعب بالمواضيع الهامشية البعيدة عن جوهر المعركة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأزمة السياسية في الجزائر عميقة جدا ومتشعِّبة، وأسبابها متعدِّدة، وقد كتب الكثير من الباحثين والسياسيين في تحليلها وإظهار أسبابها وحتى تقديم الحلول لها، لكن النظام الحاكم أدار لها الظهر وتمادى في تجاهلها، وفرض بذلك قوة استبدادية للقضاء على كل بصيص أمل للخروج من هذا المستنقع العفِن.

من الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه الكارثة السياسية نذكر ما يلي:

• استيلاء قادة الجيش، بدون شرعية شعبية، على منافذ الحكم منذ الاستقلال؛
• الثقافة الغربية الاستعمارية لبعض ضباط فرنسا الذين تحكموا في الجزائر خاصة في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ومَن جاءوا من بعده؛
• نقص الوعي السياسي الحقيقي لدى أغلب الجزائريين؛
• انزواء قطاع عريض من الجزائريين عن ممارسة السِّياسة نظرا للخوف من البطش والقتل المُمَارس بوحشية خاصة منذ انقلاب 11 يناير 1992؛
• الاستقالة الجماعية للنخبة المثقَّفة والتي يقع على عاتقها تغيير الأوضاع المتردِّية؛
• سيادة منطق الرَداءة على أغلب التعيينات في مناصب الدولة نتيجة الجهويَّة، المحاباة والولاء؛
• ضعف المعارضة السياسية وانطوائها تحت كنف السُلطة أو اختراقها في كثير من الأحيان، ماعدا القلة القليلة من الأحزاب كحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية المُحلّ أو حزب القوى الاشتراكية بقيادة الراحل حسين آيت أحمد أو بعض الشخصيات المتواجدة في الوطن أو خارجه والتي أظهرت عداءها للسلطة القائمة بشكل علني؛
• ضعف العقيدة التي تؤدي إلى تأليه الحاكم والخوف من بطشه أو الطمع في المزايا التي يمنحها؛
• دور النظام في تثبيط الهِمم من خلال المناورة السياسية وزرع أفكار عدم جدوى التغيير؛
• تحالف بعض أصحاب السياسة وأصحاب المال، النافذين في الحكم، حول الفساد لنهب خيرات البلاد.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

من الحلول المقترحة والتي تتطلب تضحيات جِسَام نذكر:

في المرحلة الأولى:

• ضرورة بث الوعي السياسي الحقيقي لفهم طبيعة النظام القائم، وضرورة تِبيان الدور الذي ينبغي أن يلعبه كل مواطن، وهذا برفض الاعتقاد أن الأمور لا تعنيه، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان؛

• تبني استراتيجية التغيير اللاعنفي للمطالبة باستعادة الشرعية المغتصبة منذ الاستقلال، بهدف تقليص دور مؤسسة الجيش — خاصة جهاز المخابرات — وكذا مؤسسات الأمن الأخرى (الشرطة والدرك الوطني) واعتبارها مؤسسة من مؤسسات الجمهورية مكلَّفة بحماية أمن الوطن والمواطن، ولا ينبغي لها أن تحُلَّ محلَّ البرلمان ولا التأثير على أحكام القضاء، كما لا يُخوَّل لها إصدار الأوامر — الشفهية عادة — للحكومة التنفيذية فيما يتعلق بتسيير شؤون الدولة؛

• التعبير بوسائط الإعلام المتاحة، للتنديد بممارسات السلطة الاستبدادية في مجال قمع حرية الرأي وتشجيع الفساد في جميع مظاهره؛

• وقوف المواطنين ضد كل أشكال الفساد (تزوير الانتخابات، الرشوة في منح المشاريع وفي جميع التعاملات الاقتصادية والإدارية، النهب وتبديد المال العام...) من خلال اللجوء إلى اعتصامات سِلْمية أمام مقرّ كافة بلديات وولايات القطر الجزائري للمطالبة بمحاسبة المنتخبين المحليّين، وكذلك المطالبة برحيل أعمدة النظام الفاسد؛

• التحضير لتقديم وتزكية مُرشَّحين مثقفين ونزهاء، خارج أحزاب السلطة والأحزاب الموالية لها، في الاستحقاقات المحلية والتشريعية القادمة لسد الطريق أمام مُرشَّحي الرداءة والفساد وممن يدورون في فلك النظام، وهذا بهدف تكوين جماعة ضغط وطنية تسعى إلى حماية مصالح الوطن؛

• التفاف الجميع مِمَّن يهدف إلى التغيير (أفراد الشعب المسيَّس وغير المُسيَّس، مناضلي أحزاب المعارضة الحقيقية وأعضاء الحركات السياسية غير المعتمدة) حول تنظيم وقفات احتجاجية سلمية لاعنفية أمام إحدى المقرَّات الاستراتيجية للدولة، من خلال نداء يُبادِر به بعض الزعماء

السياسيّين من الغيورين على الوطن والمتمتعين بمصداقية شعبية، للمطالبة بتغيير النظام السياسي القائم لا تغيير الأسماء، لإنهاء هيمنة العصابة المحيطة بالرئيس — الذي أصبح عاجزا عن تسيير البلاد — والمتصَرِّفة باسمه.

في المرحلة التالية:

• الاستعداد لاقتراح شخصيات وطنية تتمتع بالنزاهة والكفاءة: الأولى لشغل منصب رئيس جمهورية مؤقت، والثانية لمنصب الوزير الأول الذي يقوم بتسيير المرحلة إلى حين تحضير انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة،

• تعيين شخصية وطنية، نزيهة وكفؤة من كل ولاية من ولايات الجزائر. هذه الهيئة تُكلَّف بالتحضير لتسطير دستور جزائري يعكس آمال الشعب الجزائري، آخذة في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي للشعب الجزائري، واعتمادا على مبادئ بيان أول نوفمبر الذي يعكس الإرادة الشعبية، وكذلك يعبّر عن هويتها الحقيقية، ويبرز توجهاتها وانتماءاتها الفكرية، الحضارية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الدولية الحالية.

تجدر الإشارة إلى أنه كلما كان عدد المنضمين إلى هذا الطرح كبيرا، وبتزكية الزعماء السياسيّين، كلما كان التغيير سريعا.

المحور الثاني: في التربية و التعليم

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات، بالدرجة التي يمكن أن نعتبره نقطة البداية، إذا فسح الرجل السياسي المجال لإبراز قدُرات شبابنا. فإذا استأثر الحاكم — ذو الفكر التغريبي — بتسطير مناهج التعليم، استكمل حلقة الاستعمار الثقافية، لأن الوجود العسكري قد ولى منذ أكثر من نصف قرن.

ما شهدته وتشهده الساحة التربوية حاليا يدعو إلى القلق نتيجة الغموض الذي اكتنف الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم "إصلاحات الجيل الثاني"، التي تحرص على تطبيقها وزيرة التربية "نورية بن غبريط"، ذات التوجه التغريبي الفرانكوفيلي، وقد تم ذلك من دون إشراك ذوي الاختصاص من جهة، ومُحاطةً بالسرّية التامة في معالجة هذا الملف الخطير من جهة أخرى،

بالإضافة إلى إسناد المهمة إلى خبراء أجانب (الفرنسيون بالذات)*.

إن ما أُنجِز في سنوات ما بعد الاستقلال في مجال التربية والتعليم قد تمَّ تقويضه، منذ تولِّي الوزير السابق "أبو بكر بن بوزيد" تسيير هذا القطاع الحسَّاس.

أكبر دليل يمكن إبرازه في هذا المقام، هو مستوى أبنائنا المعرفي واللغوي، حيث أن مستوى الطالب الجامعي، حديث التخرّج، يمنحك صورة دقيقة عن المستوى الكارثي الذي آل إليه التعليم في الجزائر في جميع أنحاء الوطن، ماعدا بعض المناطق التي عوَّضت هذا النقص بالتعليم الموازي في المدارس غير العمومية (في المدن الكبرى خاصة)، والذي أصبح يتبجَّح ويتباهى به الأولياء على حساب التحصيل الحقيقي وترقية مستوى أبنائنا المعرفي في المدارس العمومية.

يمكن تلخيص الوضعية الحالية كالتالي:

تلميذ في الصف الابتدائي أو في مستوى التعليم المتوسط، ضعيف المستوى والأداء نتيجة ضعف تأهيل المعلمين حديثي التخرج (بسبب التقاعد المسبق لأغلب معلِّمي التعليم الابتدائي وأساتذة التعليم المتوسط والثانوي، غلق معاهد التعليم المتخصصة في فترات سابقة بالإضافة إلى اعتماد التوظيف المباشر)، ينتقل هذا التلميذ إلى الثانوية أو الجامعة بتحصيل دون المستوى — طبعا بفتح المجال أو التغاضي عن الغش الحاصل في الامتحانات —، ليعمل بعد تخرجه في مهنة التعليم، أو يتوجَّه إلى الإدارة للعمل في الخدمات العامة أو في المؤسسات الاقتصادية كمنتِّج للثروة، أو في كثير من الأحيان بطالا تتبخر معلوماته بالتآكل. ويمكن لكل منا أن يستنتج ما شاء...

أصبح الهم الأكبر لأولياء التلاميذ والمشرفين على هذا القطاع هو النقاط التي يتحصل عليها أبناؤهم مهما كانت الصيغة، عدد الكتب وحجمها ولون المآزر التي يرتديها الذكور والإناث. أما التحصيل والإبداع فهو غير ذي أهمية في هذا الجو المشحون بالكم على حساب الكيف.

والنتيجة هي أننا أصبحنا ندور في حلقة مُفرَغة حد الغثيان، وأصبحت كل هذه المواضيع تثير

* أغلبهم وهم 12 عضوًا برتبة مفتشين بمديرية التربية التابعة للدولة الفرنسية (أكاديمية مرسيليا وآكس أون بروفنس)، ويعتبر أحدهم مختصا في التاريخ الإسلامي. والغريب في الأمر أنه كيف نقبل أن نُسند وضع مناهج تدريس تاريخ الجزائر إلى مَن كان بالأمس مستعمِرا. وهل أن الجزائر أصبحت عاقرا لنلهث وراء مَن ...؟

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

الحسرة إذا ما تم الحديث عنها، وضاعت الأجيال وسرنا في طريق الإفلاس العلمي والأخلاقي.

هل يحقُّ لنا أن نتكلم عن الوطنيَّة والشعور بالانتماء والإحساس بالمسؤولية اتجاه الأمَّة في هذا المقَام؟ وهل يجوز لنا أن نستعيد ذكرياتنا مع المعلِّمين والمُربِّين الأوائل، الذين وهبوا الكثير من جهدهم الفكري والنفسي، ليقوموا بتخريج جيل ذهبي قاد الجزائر — مِمَّن بقوا في الوطن، أمَّا مَن اختار البقاء في المهجر، فقد استفادت منه الدول الأجنبية — إلى بناء تنمية قضت عليها الطبقة الفاسدة؟

عندما يقوم أفراد المجتمع بتأليف طُرُفات مضحكة عن المعلِّم بهدف السخرية وللإنقاص من قيمته، فهذا أكبر دليل على أن التعليم يسير نحو الحضيض، والمغزى من وراء ذلك الدفع بالأفراد إلى ازدراء المُعلِّم وجعله في أدنى مراتب المجتمع من خلال القضاء على سُلَّم القيَم، وترك المجال لأصحاب الفساد بامتلاك المال، وجعلهم قاطرة المجتمع، فتتحطم القِيَم ويتجه المجتمع إلى دفع أبنائهم إلى "البزنسة" وازدراء العلم لأنه لا يمثِّل مطيَّة للثراء والمناصب العليا.

وعندما تكثر الاضرابات وتهدِّد الوزيرة الحالية بفصل الآلاف من المعلمين والأساتذة، ضاربة عرض الحائط كل أساليب الحوار، بعد تسريح أغلب قدماء الأساتذة والمعلَّمين في نهاية 2016، ندرك حجم المؤامرة التي تُحاك ضد هذا الوطن العزيز.

آن الأوان أن نعيد حساباتنا، ونعلن بالصراحة التامة عن فشلنا، وأنه يتوجَّب علينا أن نُوكِل صياغة مناهجنا التربوية إلى أهل الاختصاص — من ذوي الكفاءات العالية —، ومِمَّن لديهم الروح الوطنية، لا مِمَّن يُمجِّدون الاستعمار ويدورون في فُلكه — والجزائر لا ينقصها هؤلاء الشرفاء —.

من الأسباب التي أدت إلى تكسير المنظومة التربوية وهبوط مستوى التعليم في الجزائر:

• الفكر التغريبي للقائمين على الشأن التربوي — خاصة في العشريتين الأخيرتين —؛
• إسناد الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة التربوية لمَن يُمجِّدون المستعمِر الفرنسي؛
• محاولات هدم بعض ما يمسُّ بالهويَّة الوطنية والانتماء إلى البعد الإسلامي في المناهج التربوية؛
• تعطيل مسار التوجه الحضاري للجزائر المسلمة ومحاولة دمجها في الكتلة الغربية؛
• ضعف مستوى تأهيل المعلِمين والأساتذة حديثي التخرُّج عن طريق التوظيف المباشر.

وللخروج من هذا المستنقع العفن، لابد من:

• إعادة النظر في المنظومة التربوية خاصة ما تعلق بالمناهج التربوية، حيث تكون الأولوية لربط الأبناء بالهوية الإسلامية البعيدة عن التطرُّف والتخلُّف، وربطهم أيضا بتاريخهم الحافل بالبطولات، إضافة إلى بعث مراكز التكوين في مجال التعليم؛
• تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية بعد اللغة العربية، لأنها لغة العصر التي تتيح لأبنائنا مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي؛
• إعطاء المكانة اللائقة للمُعلِّم من الجانبين المادي والمعنوي.

المحور الثالث: في الأسرة و المجتمع

بحكم أن الأسرة تعتبر النواة أو الخلية الأساسية لأي مجتمع أو أمة، فقد تم ضربها في العمق، بحيث تم تفكيك أغلب العلائق الصحيحة التي كانت تضمن تماسكها.

إن مختلف المظاهر السيئة التي أصبحنا نراها تدبُّ في هيكل الأسر لم تكن موجودة إلى عهد قريب، أو على الأقل كانت بشكل محدود جدا إن وُجدت، رغم الفقر والفاقة وحتى في أحلك ظروف الاستعمار الذي عاشته الجزائر.

فالحقد الذي أصبح يسيطر على المجتمع مردُّه إلى ثقافة الأنانية والكسب السريع على حساب الأشخاص. فالجهل ببعض مبادئ ديننا الحنيف وراء هذا الانحراف في التصور والسلوك على حد سواء.

لقد انتشرت في المجتمع الجزائري العديد من الانحرافات (الكذب، السَّرقة، الرشوة والمحسوبية، المخدِّرات، الزنا والشذوذ...) وأصبح تقويمها يستدعي الاستعجال قبل فوات الأوان.

إنَّ هذه الظواهر السيئة التي كانت تُمارَس بشكل محدود ما كان الشخص يُجْهِرُ بها، لأن دعائم الحياء والقيَّم كانت مازالت قائمة في كيان المجتمع. أما منذ العشريتين الأخيرتين تقريبا — حسب اعتقادي — بدأت هذه القِيَّم في التلاشي تدريجيا.

في فترة الاستعمار وحتى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ما كان يَخْطر ببال الجزائري رمي والديه في دُور العجزة والمسنّين — التي لم تكن موجودة أصلا —، فمَنْ كان يجرؤ على شتم والديه أو الإنقاص من قيمتهما؟ إلى أن أصبحت هذه الحوادث منتشرة بشكل صارخ، تكتُب عنها الصُّحف وتُبَثُّ لأجلها حصصا في الإذاعة والتليفزيون.

إنَّ تسهيل الطلاق في الجزائر، من خلال خلق منظومة قانونية للأسرة على النمط الغربي — الفرنسي خاصة —، يعتبر جريمة في حق هذا الوطن، أدت إلى تفكيك الأُسر وتشجيع الانحراف، بحيث أصبحت الأرقام المصرَّح بها من طرف الهيئات المتخصصة تبعث على الخوف (أكثر من 65 ألف حالة طلاق سنة 2017).

كما أنَّ هناك شبه استقالة جماعية للمجتمع فيما يتعلق بتربية الأبناء، حيث أصبح بعض الأولياء لا يهتمون إلا بالجانب المادي لأبنائهم، وأصبحت مسائل التربية والأخلاق الفاضلة مجرد شعارات يردِّدونها دون السعي لتثبيتها وغرسها في نفوس هؤلاء الأبرياء.

كذلك أدى تذمُّر الشباب من البطالة والتهميش إلى السعي وراء الهجرة إلى الدول الغربية على ظهر القوارب، متحملين خطر الموت وآملين في حياة كريمة ما وراء البحر، قبل اكتشاف أنها مجرد وهم في كثير من الحالات، بدل وعيهم بضرورة تغيير الأوضاع المتردِّية في بلدهم وعدم اللهث وراء السراب.

إنَّ المحيط العام الذي أصبحنا نعيش فيه يبعث على التقزُّز، فكثيرة هي مظاهر انتشار الأوساخ والقاذورات من جراء نقص ثقافة المواطنة، وكذلك غياب وسط بيئي ملائم من جراء الغش في البناءات وفي ترميم الشوارع، والذي أصبح يستفيد منه أساسا أصحاب المال الفاسد.

أزمة السَّكن، والتي يجب إعادة النظر في تسييرها بتبني نمط الدول الغربية في القضاء عليها — حيث تترك الدولة المجال للمُرقِّين العقاريين ورجال الأعمال ببناء وإيجار هذه السكنات بمختلف الصيغ وتضمن الدولة، كمُنظِّم، الإيجار للمواطنين عديمي الدخل أو ذوي الدخل الضعيف — أصبحت هاجسا يوميا لقطاع عريض من الشباب الباحث عن الاستقرار.

إنَّ انتشار تعاطي المخدِّرات والخمور والأقراص المهلوسة في أوساط شبابنا خاصة، أدى إلى استفحال ظاهرة السرقة والجريمة بكل أنواعها، وأصبح المواطن غير آمن. أما المنحرف فصار عبئا

على الدولة من خلال التكفُّل بمصاريف إنشاء السجون وتسييرها، وأيضا من خلال تكثيف التحقيقات من طرف أعوان الأمن والدرك الوطني الذين زاد عددهم في الآونة الأخيرة.

وخلاصة القول، أن المجتمع الجزائري يعيش أزمة اجتماعية وأخلاقية عميقة، يجب التفكير في أسبابها، ومن ثمَّة ضرورة إيجاد الحلول المستعجلة لعلاجها، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

• النقص في شعور المواطن الجزائري بالانتماء الحقيقي للوطن؛
• النقص في تلقي أصول التربية الصحيحة؛
• شبه الاستقالة الجماعية لغالبية أفراد المجتمع في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛
• التناقض بين ما هو داخلي وخارجي (البيت ملك لنا، والشارع من مهام الدولة)؛
• الاتكالية التي تصل إلى حد إسناد كل الواجبات على عاتق الدولة؛
• قتل روح المواطنة نتيجة مظاهر الظلم المنتشرة وسياسة التهميش المتَّبعة.

وللوصول إلى شاطئ النجاة لابد من:

• رسم استراتيجية وطنية لنشر الأخلاق الحميدة من خلال التعليم ووسائل الاتصال؛
• تحمُّل الدعاة، الأولياء والمعلمين عبء تلقين الناشئة مبادئ العقيدة الصحيحة والأخلاق الفاضلة؛
• غرس الروح الوطنية في نفوس أبنائنا وهذا بربطهم بالقيَم والمُثل الإسلامية وبهويتهم الوطنية.

المحور الرابع: في الفكر والثقافة

"لا وجود لتنمية مستدامة من غير وعي بالذات، ومن غير معرفة أنثروبولوجية وسوسيولوجية للبلد ولتاريخه وثقافته"*. هذه الحقيقة تضعنا في موضع المُساءلة لمعرفة الذات، فالجزائري بحكم قلة مقروئيته أضاع هذا الأمر الخطير الذي هو نقطة البداية في أي مشروع حضاري.

* في هذا الشأن، انظر كتاب المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة وتأملات، عبد الرحمان حاج ناصر، منشورات البرزخ، 2011.

فالمناهج التعليمية المسطَّرة أبعدتنا كثيرا عن هذه الضرورة، وتركتْنا مشتَّتين بين الشرق تارة وبين الغرب أحيانا أخرى، وأصبحنا كما يقول المثل عندنا " جاء الغُراب يتعلم مشية الحمامة فأضاع مِشيته".

"إنَّ القطيعة التاريخية هي التي تُغيِّب الإمكانية المتاحة للتعرف على الذات، وهذا يؤدي إلى "كراهية الذات"، وهو السبب الذي يفسِّر سلوكياتنا في مجالات مختلفة، وكذلك الحيرة التي نعاني منها حاليا، والتي تجعلنا نتردد في الاختيار بين النمطين الغربي أم الشرقي"[*].

إن ترديد الحقائق لا يعني بالضرورة معرفة تفسيرها، لأن الكثير من الحقائق التي نسمع عنها يوميا لا تمكننا أحيانا من وضعِها في إطارها الصحيح، لتتيح لنا الفرصة لفهم ما يدور حولنا، واتخاذ الموقف المناسب اتجاهها، فنكون إذن مجرد "طائر الببغاء" يُعيد الكلمات دون أن يفقهها.

فإذن جميع أفكارنا ومعتقداتنا ليست إلا أفكار من هم حولنا من الناس، فكل ما نسمعه طوال الوقت من قصص مفرحة ومحزنة، تؤثر حتما — بشكل مباشر أو غير مباشر— في شخصيتنا، فكرنا وسلوكنا. فعلى العُلماء والدُعاة والمُعلِّمين أن يلَّقنوا أطفالنا وشبابنا أفكارا بنَّاءة للنهوض بوطننا العزيز.

إن المستوى الفكري للمجتمع الجزائري قد تدنَّى بكثير عما كان عليه في فترات سابقة، وأصبح الفرد الجزائري يكتفي بتصفح الجرائد أو الفايسبوك، على أكثر تقدير، ظانا أنه على دراية بما يجري في عالم الفكر والثقافة.

ومن أسباب هذا الركود الفكري والثقافي:

• قلة المقروئية لأغلب أفراد المجتمع بما فيهم طلبة الجامعات؛
• عدم اهتمام الدولة بالثقافة وحصرها في الغناء والرقص ومعارض الصناعات التقليدية؛
• قلة الندوات الفكرية المُدْرجة في برامج وزارة الثقافة؛
• البرامج والمناقشات الفكرية والثقافية الهزيلة في التليفزيون العمومي لبقاء الشعب الجزائري في دائرة التخلف الفكري.

[*] المصدر السابق، كتاب المقامرة الجزائرية.

ولتدارك هذا الخلل، ينبغي فهم أن الفكر والثقافة هما المحرك الحقيقي للمجتمع عن طريق:

• ضرورة إعطاء المطالعة مكانتها الحقيقية في البرامج التعليمية؛
• تخصيص برامج تليفزيونية هادفة لمناقشة كافة الموضوعات المتَّصلة بالتخلف ومحاكاتها بما يجري في الدول المتقدمة؛
• تشجيع النجباء من أبنائنا في كافة المجالات العلمية والأدبية، وهذا بتخصيص جوائز مادية معتبرة للمُتفوّقين؛
• إنشاء نوادي علمية وأدبية حقيقية بدل قاعات للألعاب الإليكترونية.

المحور الخامس: في القضاء والعدالة

"العدل أساس الحكم". إن الأنظمة التي ينتشر فيها العدل ترقى إلى أعلى المراتب، لأن المواطنين يشعرون فيها بالأمان والمساواة المؤديان إلى احترام القوانين والشعور بالانتماء، وبالتالي يصبح الفرد فعالا في تنمية وطنه.

إنَّ العدالة في الجزائر، مُمثَّلَة في السلطة القضائية، ليست مستقلة، بل إنها خاضعة لسلطة النظام شبه العسكري الحاكم. فالقاضي، أثناء تأدية مهامه، خاضع لضغوطات الهيئة العسكرية من كبار الضباط والنافذين في دواليب الحكم، بالإضافة إلى تعشُّش الرشوة والظلم في إصدار الأحكام والإجراءات القانونية.

أمَّا الإصلاحات التي تبنَّاها رئيس الجمهورية الحالي، فهي تكاد تكون شكلية، وانحصرت في تهيئة المحاكم وإنشاء مجالس قضاء جديدة بكافة التجهيزات العصرية دون أن تحُدَّ من الفساد المستشري في أوصالها. إضافة إلى إنشاء سجون ضخمة وبتجهيزات عصرية إرضاءً لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، بدل أن تتجه إلى إنشاء مؤسسات مُنتجة تقضي بها على البطالة، وتحُدُّ من ظاهرة الإجرام وكافة الانحرافات في المجتمع.

فظاهرة الإجرام قد زادت وتيرتها، وأصبحت المحاكم تعالج الآلاف من القضايا المتعلقة بالاعتداء بكافة أشكاله، نتيجة انحراف بعض الشباب بسبب النقص في التربية والتوجيه، ومن خلال تفشي ظاهرة البطالة التي نخرت كيان المجتمع، وكذا التساهل مع بعض الفئات في السجون من جراء

التواطؤ والمحاباة، وعن طريق الرشوة في كثير من الحالات.

من أسباب تدهور قطاع العدالة في الجزائر ما يلي:

• الحكم شبه العسكري، المسيطر على الجزائر منذ الاستقلال، من خلال فرض النظام البوليسي على تحركات كافة المجتمع؛
• عدم استقلالية القضاء، كما هو معمول به في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، حيث أن القاضي يتمتع بكافة الصلاحيات التي تخوّل له إصدار الأحكام دون ضغوطات؛
• تفشي ظاهرة الفساد من رشوة ومحاباة وتجاوز للقانون من طرف النافذين في السلطة؛
• تحلي بعض القضاة وبعض العاملين في سلك القضاء بالأخلاق السيئة وموت الضمير لدى هذه الفئة من الناس.

وللقيام بإصلاحات حقيقية في هذا القطاع الحساس، لابد من:

• الفصل الحقيقي للسلطات، حيث يكون القضاء غير خاضع لهيمنة الجهاز التنفيذي ولا التشريعي، ولا لجهاز العسكر الذي يمثل خصوصية في الجزائر وأغلب الدول المتخلفة؛
• منح القاضي صلاحيات واسعة لإصدار الأحكام وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية؛
• اختيار موظفين نزهاء بعيدين عن كل الشبهات خاصة تعاطي الرشوة.

المحور السادس: في الاقتصاد

إنَّ الجزائر من الدول الغنية بثرواتها البشرية والطبيعية. فبالرغم من كل هذه الخيرات، إلا أنها مازالت تتخبط في وحل التخلف والتبعية.

إنَّ التوجهات الاقتصادية التي انتهجها النظام الجزائري بداية الاستقلال، تدخل ضمن سياق ثنائية صراع القطبين الاشتراكي والرأسمالي المفروضة آنذاك. فالجزائر المستقلة حديثا، نتيجة تأثر قادتها بالفكر الاشتراكي ووقوف بعض الدول من الكتلة الاشتراكية في صَفِّها، جعلتها تتبنَّى النمط الاشتراكي في تسيير اقتصادها كان التخطيط أهم مظاهره، والثورة الصناعية مظهر آخر من مظاهره، من خلال إنشاء ما كان يسمَّى بالصناعات المصنَّعة متمثِّلة في الشركات الوطنية الكبرى (مركب الحجار للحديد، مركب الرويبة للمَرْكبات، مُركَّبات تمييع الغاز بأرزيو وسكيكدة،

مصانع الصناعات الإلكترونية...)، إضافة إلى الثورة الزراعية، حيث تم تأميم معظم الأراضي التابعة "للكولون" وحتى التابعة لبعض الخواص.

تلتها ثورة ثقافية، امتدادا للفكر الاشتراكي الذي لم يصمد طويلا، حيث تم تقويض منظومة هذا الفكر بسقوط حائط برلين وانهيار دول الاتحاد السوفيتي، وتوجهت الجزائر تدريجيا نحو نموذج النظام الرأسمالي.

فبعد أحداث 5 أكتوبر 1988 الأليمة، غيَّرت الجزائر توجُّهها الاقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية، والدخول شكليا في اقتصاد السوق.

للأسف، استمرت الجزائر في الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي من العملة الصعبة، بدل أن تتجه في اقتصادها إلى كافة المجالات المتاحة (الزراعة، الصناعة المتوسطة والصغيرة، السياحة...)، لتضمن بذلك تنوعا في مداخيلها من جهة، واستقلالا استراتيجيا من جهة أخرى.

منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، تسلَّل الفساد إلى دواليب المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت الرشوة نموذجا رائدا في أغلب التعاملات، وهُمِّش العامل وأصبح التحفيز، الإبداع وحب العمل غير ذي بال في وضع تسوده المحسوبية واللامبالاة.

كذلك الحال بالنسبة للمنظومة النقدية، حيث تدنى الدينار الجزائري — خارج التداول العالمي طبعا — إلى أدنى مستوياته مقارنة بالعملات الأجنبية المعروفة، واستمرت البنوك في العقلية الاشتراكية كصناديق لتكديس الأموال وصرفها دون مراعاة الجانب الاستثماري كما هو معمول به في الدول المتطورة.

هذا الوضع ساهم كذلك في قتل روح المبادرة، فضاعت بالتالي أغلب الخبرات، التي اكتسبها العمال المُسرَّحون والمتقاعدون، والتي لم يستفد منها الجيل الجديد لعدم انتهاج سياسة تسليم المشعل، رغم الملايير التي صُرفت من أجل تكوين هؤلاء العمال.

انتهج النظام كذلك سياسة الترقيع من خلال ابتكار جهاز "الأونساج" الذي يمنح الشباب مبالغ خيالية لإنشاء شركات اقتصادية، دون مراقبة جِدّية، حيث أن أغلب هذه المشاريع تم استهلاك

مبالغها في الترف، وخسرت البنوك الآلاف من المليارات دون حسيب ولا رقيب، بدل أن تكون هناك مرافقة حقيقية لخلق الروح المقاولاتية لدى هؤلاء الشباب العاطل عن العمل والحامل أكثرهم للشهادات الجامعية.

كما أدت البطالة إلى تعطيل عجلة الدفع بالاقتصاد، فتذمَّر الشباب من الواقع المزري، واتجه تدريجيا إلى تعاطي المخدرات والخمور وإضاعة الوقت في الانترنت وفي المقاهي، وركوب قوارب الموت باتجاه أوروبا خاصة بحثا عن حياة أفضل، وصار بالتالي مغيَّبا عن كل فعل يصُبُّ في تنمية وطنه. أما البقية الباقية التي توفَّرت لها إمكانية الهجرة إلى الدول المتطورة، فقد اختارت البقاء في هذه الدول مستفيدة من المزايا الممنوحة لها ومساهِمَة في تنميتها على حساب أوطانها!

إنَّ الدول المتقدمة استثمرت في قوتها البشرية بتبني العلم كأداة لبعث الأمة، وركَّزت في برامجها على التربية والأخلاق، وتلك هي القوة الحقيقية والثروة الفعلية للقيام بأي نهضة منشودة.

إضافة إلى قوتها البشرية، وضع القائمون على تسييرها خططا وبرامج بعيدة ومتوسطة المدى في جميع المجالات، وحددت أهدافها بشكل واضح، وأشْرَكت جميع أبنائها في دفع هذه العجلة، لتصل في النهاية إلى تحقيق الأهداف المسطَّرة.

وعموما فإنَّ الجزائر، من خلال فساد بعض مسؤوليها النافذين في الحكم، أضاعت فرصا ذهبية لانطلاقة اقتصادية حقيقية، واستمر هؤلاء، أو من جاء بعدهم، في تعميق هوة التخلف عن طريق إعادة إنتاج الفشل بكل ما تحمله العبارة من معنى.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدمير الاقتصاد في بلدنا، نذكر ما يلي:

• الاعتماد الكلي على مدخولات النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال إهمال قطاعات هامة (كالفلاحة، الصناعة والسياحة...) لغياب استراتيجية وطنية لتنويع الاقتصاد، والاعتماد على الاستيراد الذي يُدرُّ أرباحا طائلة، والتي يذهب جزء منها إلى جيوب المافيا السياسية والمالية؛

• غياب رقابة أجهزة الدولة، حيث أُهدرت الملايير من الدولارات التي صُرفت على بعض البرامج الاقتصادية منذ الاستقلال، دون متابعة مردودية هذه الاستثمارات، أو عن طريق عرقلتها من طرف أصحاب الفساد في كثير من الأحيان؛

• تفشّي ظاهرة الفساد في جميع القطاعات عن طريق التزوير، الرشاوى وإهدار المال العام.

وللخروج من هذا النفق المظلم، ينبغي علينا:

• تغيير منظومة الحكم السياسية؛
• اعتماد سياسات جديدة تهدف إلى تنويع الاقتصاد بدل الاعتماد على النفط؛
• ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للخبراء في مجال التخطيط والاستشراف وإدارة الأعمال؛
• إعادة مكانة العمل كمفهوم يدفع بالتنمية الوطنية.

المحور السابع: في التاريخ و الهوية

مَنْ هو الجزائري؟ وهل يحق لنا أن نطرح سؤالا كهذا؟

الكثير منا قد يعجز عن إيجاد إجابة محددة ودقيقة، نتيجة الضبابية التي سادت فكرنا طوال عدة عقود، ونتيجة تزاحم بعض الأفكار والمفاهيم الخاطئة أحيانا والتي ورثناها عن بعض أسلافنا، وكذلك عما تلقيناه في مدارسنا بمختلف المناهج التي عرفتها الجزائر المُستعمَرة والمستقلة.

الإنسان الجزائري، بحكم تاريخه، خضع لعدة حضارات (فينيقية، رومانية، إسلامية، عثمانية وفرنسية...)، فكانت كل هذه الروافد الفكرية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة فكره، وأثَّرت أيضا في التركيبة السوسيولوجية للمجتمعات التي عاشت في الجزائر وصولا إلى الفرد الجزائري في العصر الحديث.

فكل هذه الإسهامات أدت إلى تركيبة غريبة للإنسان الجزائري، فهو يمتاز بالرجولة في بعض المواقف، يظلم في مواقف أخرى، يستكين في طلب مصلحة، يثور بشكل جنوني في سخافة معينة، يفتخر بآبائه وأجداده ولا ينحو منحاهم، اجتماعي بدرجة كبيرة ويساهم في الكثير من مظاهر التعاون والتكافل، ويعتبر من أكثر مضيِّعِي الوقت في العالم...

هذا التناقض الوجداني أدى إلى بروز شخصية جزائرية غير سويّة في الغالب الأعم، تمتاز

بالشهامة في مواقف معينة وتمتاز أيضا بالتخلف في كثير من المظاهر.

إنَّ كتابة التاريخ الحقيقي للجزائر، تعتبر ضرورة مُلحَّة في وقتنا الراهن، لأن الرصيد التاريخي الذي تم تدريسه — ومازال إلى حد كتابة هذه الأسطر — يغلُب عليه الزيف في بعض حقائقه، فبدل أن يتم تلقين التاريخ بكل مناقبه ومثالبه، فإنه يصل إلى عقول أبنائنا وكأنه أساطير لا تسمح لهم بأخذ العبر من الأخطاء التاريخية، ولا تعطيهم البعد الحقيقي لهويتنا.

كذلك إثارة النعرات القبلية، يساهم بشكل كبير في تمزق اللحمة الوطنية. فبدل أن يكون التنوع الثقافي وتعدد اللهجات في الجزائر مصدرا للثراء مساهما في تنمية الاقتصاد (الأزياء التقليدية، الحرف التقليدية)، وتنمية الثقافة (المؤلفات، العروض والموسيقى الهادفة التي تعبر عن كل منطقة، والأماكن السياحية بمختلف الثقافات)، نجد أنه سيق إلى التصادم والتشرذم، فأدى بالتالي إلى العنف اللفظي والجسدي (يتجلى ذلك كمثال في مباريات كرة القدم بين بعض الفرق المنتمية إلى منطقة أو أخرى)، وكذلك في الانحراف عن التفكير السليم في فهم الذات والتوجه نحو الأهداف الحقيقية.

إنَّ مسعى السلطة الحاكمة في هذا المجال واضح بشكل جليّ، لأن تلاحم الشعب يؤدي بالضرورة إلى التأثير على النظام من خلال الالتئام حول المطالب المشروعة والحقيقية، عوض الانشغال بالمشاكل الهامشية كمسألة الجهوية وتغيير مُدربّي كرة القدم على سبيل المثال.

من أسباب هذه الظاهرة:

• عدم تلقين التاريخ الصحيح للأجيال، مع كثير من الغلو في تمجيد الشخصية الجزائرية؛
• اعتماد ضباط فرنسا، الذين حكموا الجزائر، سياسة التفرقة بين أبناء الشعب واستغلاله، اقتداء بالمستعمِر؛
• إفلاس المنظومة التربوية (منذ عشريتين تقريبا) في تكوين جيل مُشبَّع بالقيَّم الوطنية؛
• تعاظم ظاهرة اليأس، وانصراف الشعب عن الاهتمام بالمسائل الجوهرية، كقضية الهوية والإلمام بقضايا التاريخ الوطني، نتيجة قلة المقروئية.

وللرجوع إلى منابع الأصالة والهوية الجزائرية، لابد من:

• إعادة النظر في المنظومة التربوية خاصة ما تعلق بمسألة الهوية الوطنية؛
• إعادة كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من طرف مؤرخين وطنيين ونزهاء، وتوضيح جميع الانحرافات التي وردت من طرف الكُتَّاب الأجانب المنحرفين، ومن المندسين من أبناء هذا الوطن الذين يمجِّدون الاستعمار؛
• الرجوع إلى مبادئ أول نوفمبر، لأنها تعتبر القاعدة المشتركة لبناء وطن بحجم الجزائر.

المحور الثامن: في الدين و الأخلاق

جاء الإسلام بمجموعة ضوابط من أوامر ونواهٍ، والتي في غالبها تتطلب المكابدة حين ممارستها، إلا أن ثمارها عظيمة النفع على الفرد والجماعة. فالدين في جوهره جاء لكي يُسعِد الإنسان في دنياه وفي آخرته.

هذا الفهم السليم للدين الإسلامي في زمن النبي الكريم — عليه الصلاة والسلام — كان أساسا لتكوين أمة قوية ومتماسكة، استطاعت في خلال خمسة عشر سنة منذ الهجرة أن تهزم أعظم دولتين في ذلك الزمان (دولة الروم ودولة الفرس)، واستمرت الفتوحات، لينتشر الإسلام بصورة مذهلة حتى بلغت الخلافة الإسلامية الصين وأوزبكستان شرقا، واسبانيا وجنوب فرنسا غربا في حدود السنة الخامسة والتسعين للهجرة (95 هـ).

هذا التصور الصحيح للإسلام صار ضرورة ملحة على عاتق العلماء والدعاة أن يُظهروه للناس لإزالة البِدع والخرافات التي ما زالت آثارها موجودة إلى يومنا هذا.

فمشكلتنا إذن هي الفهم السطحي لحقيقة الدين، نتيجة أن الأشخاص ضغطوه كله في الشعائر التعبُّدية (الصلاة والزكاة، الصوم، الحج)، وأبعَدوه عن دائرة المعاملات، فضاعت بالتالي مصالح الناس نتيجة الغش في العمل، الكذب في البيع والشراء، في تداول الأخبار وسوء المعاملة بين أفراد المجتمع.

كما أن الانتكاسة التي أصابت العالم الإسلامي منذ عدَّة قرون، تستدعي ضرورة فتح باب الاجتهاد، في حدود مقاصد الشريعة الإسلامية، لمواكبة العصر بما طرأ عليه من تغييرات جذرية، حوَّلت الحياة إلى مفاهيم مغايِرة تماما بالمقارنة لِما عاشه الأوائل.

أصبحت محاربة الرذيلة (الزنا والشذوذ، التعامل بالربا وشرب الخمور) ضرورة ملحَّة، لذا وجب على العلماء، الدعاة، الأولياء والمعلمين القيام بها بِصَبْر وتبصُّر، لأن الكلَ معنيٌ بآثار هذه الآفات.

فإذا لم نحارب الباطل، ولم نسعَ إلى إحقاق الحق، فإننا حتما سنسلك سبيل الأمم البائدة، التي ما إن انحرفت عن النهج القويم حتى أصبحت في خبر كان.

ومن أسباب هذه المعضلة، نذكر ما يلي:
• الجهل ببعض مبادئ الدين الحنيف؛
• انشغال الأمة بالكسب والأمور المادية وترك العلم الشرعي؛
• اعتبار مادة العلوم الإسلامية مادة ثانوية في مناهج التعليم؛
• نقص الحوار في الأسرة والمجتمع بشكل عام؛
• نقص في إلمام الدعاة بطرق علم الاتصال الحديثة وضعف مستوى الدروس المقدَّمة في المساجد ومنابر الدعوة، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على هذا القطاع الحساس.

ولمعالجة هذا الموضوع، لا ينبغي لنا أن نخرج عن منهج نبينا الكريم — صلى الله عليه وسلم — ومنهاج المُجدِّدين في الدِّين من العلماء الأجلّاء، الذين أسهموا بدروسهم وكتاباتهم في تحديد معالم الإسلام الصحيحة، وإصلاح ما بدا من اعوجاج في أفهام العامة، نتيجة الانحرافات في التصورات، وكذلك نتيجة الابتعاد عن طلب العلم.

ولبلوغ هذه الغاية لابد من:

• رسم استراتيجية وطنية للنهوض بالعلم الشرعي في مجالات التعليم ووسائل الاتصال؛
• تحريك الأمة نحو فهم ما أصابنا من اختلالات على مستوى العقيدة والأخلاق؛
• غرس الروح الوطنية، خاصة عند جيل الشباب، وهذا بربطهم بهويتهم وقيَّمِهم الوطنية.

وختاما

جملة هذه الموضوعات يدركها العام والخاص، ولكلٍ منهما فهمه وتصوره لها، فالأكاديمي يتعرض لها بالتحليل والنقد في شكل بحوث وأطروحات أو مساهمات، معتمدا على رصيده المعرفي، وانطلاقا من أيديولوجيته في كثير من الأحيان.

أمَّا الشخص العادي فغالبا ما يكون الفهم والاستنتاج عنده سطحيا، مُنطلِقا من تجربته الخاصة، بحيث أنه يتخذها قانونا عاما يقوم بتعميمه كمُسلَّمة لا مجال فيها للمناقشة، ويحاول أن يُجْبِر الناس على تقبل أفكاره خاصة إذا كان يتمتع بملكة الجدل وقوة الإقناع.

هذا التباين في التصور والفهم يعتبر مصدرا لأغلب الخلافات، ومستنقعا لبُؤر التوتر بين أفراد المجتمع.

إنَّ أي ظاهرة من الظواهر لا يمكن فهمها إلا إذا قمنا بتحليلها وتبصَّرنا تجلياتها، ووقَفْنا على أسبابها، وتتبَّعنا آثارها وتبِعاتها، ومن ثمَّة نقوم بتقديم حلولٍ لها. فهذه المنهجية تشبه إلى حد كبير عمل الطبيب تماما، فإذا جاءه مريض، فإنَّ أول ما يبدأ به عمله هو محاولة تشخيص المرض عن طريق مُساءلة دقيقة وأيضا عن طريق الملاحظة، فإذا استعصى عليه الأمر طلب التحاليل اللازمة لكي يستوعب الأسباب، وفي الأخير يعطيه وصفة العلاج.

أمَّا إذا لم يقم بهذه العملية، فيمكن أن يكون العلاج عشوائيا، وبالتالي قد تكون الآثار الجانبية مما لا يُحْمد عقباه. وهذا في حد ذاته تفسير للكثير من إخفاقاتنا التنموية في أغلب المجالات.

إنَّ كل المواضيع المطروحة للنقاش في هذا المؤلَّف محورها الإنسان، لأنها بدونه لا تقوم أي حضارة. وأسوتنا في ذلك نهج نبيِّنا محمد — صلى الله عليه وسلم — الذي قام بتكسير البنية الذهنية لإنسان الجاهلية، ليصِل به وبمن تربوا على يده إلى أرقى مستويات الحضارة خلال عدة قرون، قبل أن يغفل عن هذه الحقيقة الخالدة التي جعلته في الحضيض، عندما تخلى عن المبادئ التي جاء بها هذا الدين العظيم، ارتقاء بالإنسان وخلاصا للبشرية قاطبة.

المتأمل في التحول التاريخي، لكثير من الأمم، يمكنه أن يلاحظ دائما اللولبية في اضطراد الأحداث، كما يستطيع أن يكتشف في الوقت ذاته، بروز عدة معطيات جديدة تُخَلخِل بقاء الأمور على حالها.

فسقوط الحضارات يأتي دائما من عوامل داخلية كالانحلال الخلقي، انتشار الظلم، التضييق على الحريات...، كما يأتي أيضا من عوامل خارجية كظهور أمم أخرى مُنافِسة، و بالتالي تكون الظروف مُواتية للقضاء على المكتسبات التي سهر الإنسان على تحقيقها، وتصل إلى حد القضاء

على الوجود.

سينجلي بكل وضوح ما كان خافيا علينا ممَّا يؤرقنا من حيرة، ومما صَعُب علينا فهْمُه من ظواهر، والهدف المنشود من هذا العرض هو رؤية بلدنا في مقدمة الأمم، التي أدركت أن الحلول، لجميع المشاكل والتحديات في كافة مجالات الحياة، تكْمُن في الدراسة والتحليل واتخاذ القرارات المناسبة، آخذة في الحسبان نقاط القوة والضعف في تركيبتها، وكذا عامل الوقت الذي لا يُمْكِن تجاوُزه.

إذن علينا أخذ العِبَر من التاريخ، وتلك سُنَّة من سُنن الله في خلقه إلى يوم الدين. ولن تجد لسنة الله تبديلا.

المحور الأول: في السياسة

الدجـل السيـاسي

إن موروثنا في المجال السياسي يكاد يكون ضئيلا مقارنة بما كُتب في مختلف الحقول المعرفية من آداب وفنون، فلسفة وفقه وغيرها من العلوم، وهذا مردُّه لكون الحاكم ضيَّق على هذا الحقل من المعرفة لتكون له السطوة والغلبة، ولم يسمح للمعارضين بالتحرك والتعبير عن الرأي بكل حرية، وهذا اعتقادا منه أنه يحافظ على وحدة الأمة. وهذا التوجه العام في نمط الحكم قائم سواء أكان الحاكم عادلا أم ظالما، ونجده تقريبا في جميع الحضارات التي قامت على وجه الأرض.

مع تطور التشريعات الحديثة ظهرت عدة نماذج لإدارة الحكم، آخرها نظام الديمقراطية الذي هو امتداد لما أنتجته الفلسفة اليونانية، ولكن بآليات جديدة، حيث أن للشعب الكلمة الفيصل في إدارة شؤون الدولة عن طريق غرف البرلمان، ومن خلال استقلالية السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية.

المتتبّع للشأن السياسي العالمي يجد أن هذه الديمقراطية موجودة بشكل واسع في الدول الغربية المتقدمة. ديمقراطية في الشأن الداخلي، أما إذا تعلق الأمر بالآخر (الدول المتخلفة) فالاستعباد والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول أمر مباح، نتيجةً لطبيعة الفكر السياسي الغربي المبني على الاستعمار والتوسع، بخلاف ما وُجد في الحضارة الإسلامية، وهذا بشهادة الغربيين أنفسهم . خاصة المستشرقين المنصفين منهم .

أمَّا ما تعلق بالدول العربية والإسلامية، فالديمقراطية مغيَّبة لصالح أنظمة الحكم الديكتاتورية أو الملكِية المهيمِنة على مُقدَّرات الأمَّة. فكل معارض أو مخالف للرأي يُسحَق إما بالتصفية الجسدية أو بالإلقاء في السجون، لذا تكون هناك ردودُ فِعل قوية نتيجة هذا الاضطهاد المُمارَس.

الجزائر كبلد ينتمي إلى طائفة الدول النامية، والتي فيها شبه الديمقراطية حديثة العهد، مازالت لم تشق طريقها بشكل واضح وجلي، فأحزاب المعارضة لا تزال في أولى بداياتها مقارنة بالدول

العريقة في مجال الحريات وتعدد الآراء. فالديمقراطية إذن تكاد تكون صورية في الممارسة اليومية، والنقد السياسي لم يرقَ إلى مستوى محاسبة المنتخَبين في أعلى هرم السلطة.

فلم نسمع منذ الاستقلال عن محاكمة رئيس الدولة أو وزير أو جنرال في الجيش محاكمة عادلة ومنصفة، رغم كل الأرقام المهولة الدالة على الفساد وتبديد المال العام. أما مَنْ كان من هذه الزمرة معارضا للفساد أو لا يسير في اتجاه رغبات العصابة الحاكمة، فالمعادلة تتغيَّر.

القائمون على شأن هذا الوطن — على مستوى هرم السلطة — يعلمون علم اليقين أننا في حالة لا تبعث على الارتياح، بل بالعكس يعلمون علم اليقين أننا نعاني من عدة مشاكل في جميع القطاعات (الاقتصادية، المالية، الصناعية، الفلاحية...) تقريبا، ولا نجد من المسؤولين الكبار تلك الصراحة في عرض الوضع الكارثي لوطننا، وكذا الخطوات المنهجية للخروج من أزمتنا. فعلى العكس من ذلك، تجد المسؤولين التنفيذيين والمنتخَبين يفرون من مواجهة المحتجين من المواطنين الذين يعانون من ويلات سوء التسيير، ويعتمدون أسلوب الديماغوجية للخروج من مأزق المواجهة.

كل هذا عبارة عن دجل سياسي، ولسوء حظِّنا قد أُلِفناه من طرف بعض المسؤولين في أغلب التعاملات والتصريحات منذ الاستقلال.

أغلب الحوارات والندوات، سواء تعلق الأمر بالحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة المزيَّفة، تُعتبر مجرَّد جدل سياسي عقيم لم يقَدِم الوطن إلى الأمام، وهذا لِكَون أن النظام القائم قد أحكم قبضته على جميع منافذ القرار، وصار القضاء والبرلمان بغرفتيه أداة لتمرير القرارات التي تتخذها هذه النخبة الحاكمة، لأن أغلب المُعيَّنين من إطارات ومنتخَّبين من وضع السلطة، وقد أنهتها في إحدى تعديلات الدستور بفرض نسبة الثلث من النساء في البرلمان، إرضاء للغرب من جهة، ولاختيار الفئات التي تحتاجها النخبة الحاكمة لمزيد من التحكمُ في زمام الأمور من جهة أخرى.

إن أغلب الخُطب الصَادرة عن بعض المسؤولين في جهاز الدولة، وكذا المحاضرات الملقاة من طرف بعض النخب الأكاديمية، تنتهج أسلوب الدجل السياسي، فقلَّما كانت تلك الصراحة في إعطاء صورة حقيقية عن الوضع الذي تعيشه الجزائر، بتحليل موضوعي، بعيد عن المراوغة وإضفاء الصبغة الإيجابية لحلِّ مشاكل الجزائر في كافة المجالات. بل إنها تتعدى إلى حد طمأنة المواطنين

وإعطائهم مسكِّنات ضرورية للمرحلة، إضافة إلى التسويف وربط كل الوعود بالمستقبل القريب والبعيد.

ليس الشباب بالغباوة والسذاجة التي يتوهَّمها السياسيون الذين يديرون شؤوننا، فبلدنا مازال يلِد الذكاء والإبداع، فما ينبغي على هؤلاء السادة سوى فسح المجال والابتعاد عن الدجل وسيَرَوْن العجب.

أغلب المسؤولين في بلدي يعيشون خريف العمر وحتى شتاءه، من وزراء وكبار ضباط الجيش وحتى رئيس الجمهورية المقعد منذ أكثر من خمس سنوات بسبب جلطة دماغية، فأصبحنا في أعْيُن الرأي العام الدولي مهزلة تثير التهكم أو تستحق حتى الشفقة.

فالغرب فهِم أن الطاقة والحيوية تكمُن في الشباب وحدهم، فهم يستشيرون الكبار من شيوخهم ذوي الخبرة والكفاءة في كافة الميادين، ولكن زمام الأمور بيد هؤلاء الشباب*.

لماذا لا يستفيد مسؤولونا من هذه الدروس؟

إنْ كان هؤلاء القادة، في مختلف مناصبهم، يعيبون على هذا الجيل ويرون فيه القصور والتقصير، فالحقيقة أنهم في بعض المظاهر، حصيلة تدبيرهم ونتيجة منطقية لمناهجهم التربوية والتعليمية، ويمثِّل جزء من هذا الجيل في النهاية نِتاج تجاربهم الفاشلة بكل المقاييس.

آن الأوان أن يرحل هؤلاء، ويتركوا الفرصة لشباب هذه الأمة لأخذ زمام أموره بيده، وأن تكون لديهم الشجاعة الكافية لتسليم المشعل، لأن الزمن والأحداث سيتجاوزونهم، وأن الموت لابد منه مهما طال الزمان أو قصُر.

إن هذا الوضع المأسوي يوصلنا حتما في نهاية الأمر إلى الإفلاس السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ما لم يتم تدارك الأمور من طرف المثقفين الملتزمين والضباط السامين، الشرفاء منهم طبعا، الذين يتحلَون بالوطنية والنزاهة على غرار ما تم في تركيا كمثال، حيث تم إبعاد الجيش عن

* في الدول المتطورة، أغلب الإطارات العليا الفاعلة في الحقل السياسي — ما عدا المستشارين — لا تتجاوز أعمارهم الخمسين سنة.

السياسة، وأصبح الجيش كأيّ مؤسسة من مؤسسات الدولة، وصارت الدولة مدنيَّة في مظهرها السياسي نتج عنه نهضة حقيقية في كافة المجالات.

في نفس المنحى، ما حدث أيضا في دولة ماليزيا من وصول قادة نزهاء ومثقفين إلى سدة الحكم، غيَّروا معطيات دولتهم وأعطَوها بُعدها الحقيقي، وكذلك ما تم في سنغافورة حيث أولى "لي كوان يو" — رئيس الوزراء — للتعليم مكانة خاصة ساهمت في تطور سنغافورة، بعدما كانت تتخبط في براثين الفقر والتخلف في كافة المجالات.

من أسباب استمرار الدجل السياسي:
• فساد أخلاق أغلب السِّياسيين الفاعلين في دواليب السلطة؛
• كثرة وعود الحُكَّام ونقص في تنفيذ المشاريع الناجعة؛
• غياب المحاسبة لعدم الاكتراث بالرقابة التي من المفروض أن تمارسها مختلف الهيئات المختصة.

إن من التصريحات الخطيرة التي تعطي انطباعا وافيا عن نتائج الدجل السياسي الذي اتصفت به منظومة الحكم في الجزائر المستقلة، ما ورد في حوار قامت به جريدة أجنبية مع أحد الوجوه البارزة في الجزائر (العقيد علي كافي — رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق —)*، حيث كشف الغطاء عن جرائم النظام الحاكم في حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة كما يلي:

• نظام ذبَح ودمّر جيل الاستقلال وأوصله إلى مصير مظلم؛
• ملايين الشباب الجزائري لم يعد يهمُّه من حياته إلا أن يفِرَّ بجلده من بلده من دون أن يكترث إن كان سيُسجن في أي بلد أوروبي أو يموت في البحر؛
• شباب لم يترك له زبانية النظام الحاكم أي أمل في عيش كريم، أو حتى في إطلاق أحلام جميلة تتسع لها بلادهم؛
• نظام حاكم متسلِّط سخَّر لبقائه كل الوسائل المكروهة، من دون أن يشعر يوما أن البلد يهوي بأهله إلى قاع الجحيم؛
• ثروات طبيعية هائلة، وأموال لا تنفذ مقابل اقتصاد في الحضيض، وفقر منتشر وفساد مستشرٍ، ويأس قاتل أطبق على جميع فئات الشعب، من أبسط شاب عاطل عن العمل إلى رئيس الدولة المتقاعد.

* حوار أجرته معه جريدة القدس العربي في 11 مايو 2010.

يقول المفكِّر مالك بن نبي: "فالسياسة من دون أخلاق ما هي إلا خراب للأمة"*

إذا استمر الوضع على هذا النحو، فإن الجزائر سائرة في طريق التخلف، ولن تقوم لها قائمة بالمقياس الحضاري للدول التي أدركت عظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها في سبيل النهوض بمقدَّراتها.

الاستعمار الجديد

منذ انقلاب يناير 1992، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من الاستعمار — بأفكار قديمة وبآليات جديدة — حيث تمكَّن الجنرالان "خالد نزار" و"العربي بلخير" من الاستيلاء على الحكم في الجزائر من خلال شغلهم مناصب جد حساسة في فترة الثمانينات من القرن الماضي (على التوالي: وزير الدفاع ومدير ديوان الرئاسة)، إلى إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، بمعاونة الجنرال اليهودي أيضا محمَّد التواتي المدعو "المُخ". ويعتبرون كلهم من الواردين من الجيش الفرنسي الذين اندسُّوا في صفوف جيش التحرير قبيل الاستقلال بتحضير مُحكم من القيادة العسكرية الفرنسية في فترة حكم الرئيس الراحل "شارل ديغول".

إذا رجعنا قليلا بذاكرتنا إلى الوراء (أي منذ حوالي قرنين من الزمن بقليل)، اكتشفنا أن تحضيرات احتلال فرنسا للجزائر كانت على يد التاجران اليهوديان الجزائريان "ميشيل كوهين بكري" المعروف بـ "ابن زاهوت" وصهره "نافتالي بوشناق" المعروف بـ "بوجناح" اللذان لعبا دورا كبيرا في العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا على خلفية الدَيْن المترتّب عن التجارة بين البلدين (دَيْن فرنسا للجزائر سنة 1819، حسب اللجنة الرباعية التي شكَّلتها الحكومة الفرنسية، بلغ 42 مليون فرنك).

ففي القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع بعلاقات طيبة مع الجزائر، وكانت هذه الأخيرة تموّن فرنسا بالمواد الغذائية انطلاقا من الموانئ الجزائرية وتدفع الثمن مباشرة. لكن في أثناء حكومة المؤتمر، قررت الحكومة الفرنسية تغيير طريقة الدفع ليكون هذان اليهوديان الوسيط بينهما،

* كتاب "بين الرشاد والتيه"، مالك بن نبي — في مشكلات الحضارة —، دار الفكر، دمشق، سوريا، طبعة 2002، ص 80.

حيث كانا يدفعان هذه المبالغ بدلا عنها[*].

مع تطور الأحداث أصبح هذان التاجران يتمتعان بنفوذ كبير عند بعض الباشوات العثمانيين خاصة حسن ومصطفى، وكانا على علم بأحوال البلاد الداخلية خاصة من قِبل "بوجناح"، وقد كان لتدخل هذين اليهوديين في العلاقات بين الجزائر وفرنسا جزءٌ أساسيٌ في تطور العلاقات بين البلدين التي بدأت بالحصار ثم الحملة وانتهت باحتلال الجزائر[†].

عاشت الجزائر بعد الاحتلال أبشع صور الاستغلال والقهر دام مدة قرن وثلث القرن من الزمن، حيث تمَّ تفقير وتجهيل أغلب أفراد الشعب، وعاش المجتمع الجزائري تحت وطأة الخُرافات والوهم وفقد بالتالي إنسانيته، وأصبح يعُدُّ الاستعمار الفرنسي من القدر المحتوم.

إن دور العلماء والنُخب الواعية سياسيا غيَّرت من بعض المفاهيم المغلوطة في بدايات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، حيث أسهم عدة علماء ومفكرين وخاصة الزعيم مصالي الحاج قبل اندلاع الثورة والشيخ عبد الحميد بن باديس في تنوير الشعب الجزائري بمصيره وربطه بتاريخه وهويَّته الوطنية.

إن وعي الشباب الجزائري، بعد الحرب العالمية الثانية — وبخاصة بعد المجازر التي ارتكبتها فرنسا في 8 مايو 1945 في سطيف، قالمة وخراطة —، كان يصبّ في اتجاه تحرير البلاد من الاستعمار الغاشم، حيث أن العدو كان خارجيا ومن جنس آخر.

ونالت الجزائر استقلالها بتضحيات الشهداء واستماتة المجاهدين والمجاهدات المخلصين لوطنهم، غير أن فئة من المجاهدين المزيَّفين والخونة الموالين لفرنسا فكريا وثقافيا، وممن تربطهم بها أواصر العمالة والخيانة قد استولوا على المراكز الحسَّاسة في دواليب الحكم في الجزائر بعد الاستقلال، ليتمكنوا مع مرور الزمن من التجذر تدريجيا في جميع القطاعات الحسَّاسة في الدولة الجزائرية وسيطروا سيطرة تامة على مركز الحكم وفرض شبه ديكتاتورية تتحكم في كل القطاعات وخاصة في أعلى هرم المؤسسة العسكرية.

[*] محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، د. أبو القاسم سعد الله، دار الرائد وعالم المعرفة، الجزائر، ط. 2009، ص 14.

[†] المصدر نفسه، ص 14 و15.

لكن ما نشهده اليوم، أن المستعمِر أصبح من بني جِلدتنا، وقد اكتسب نوعا من الشرعية الثورية وحتى السياسية — بالتزييف طبعا —، فكان الأمر بالتالي صعبا للتغيير، لأن مبررات إزالة هذا النظام أصبحت لا تشكِّل حافزا قويا لدفع الشعب إلى التضحية بالنفس والنفيس، رغم معرفة أغلب الشعب لمظاهر الفساد والاختلاس الذي تمارسه هذه العصابة، وكذلك لأن بعض أفراد هذا الشعب أصبح داخلا — بشكل واعٍ أو غير واعٍ — في هذه اللعبة السياسية القذرة.

فما أشبه اليوم بالبارحة!

مشكلة الشرعية في النظام السياسي الجزائري

إن أي نظام سياسي في العالم كيْ يكتسب شرعيته، لابد أن يمثِّل خَيارات الشعب وأن يخضع، خضوعا تاما وبصورة مطلقة، لسيادة الشعب وإرادته في تقرير مصيره واختيار حُكَّامه والقائمين على شؤونه.

والشرعية بهذا المعنى تُلْزِم أن يكون الشعب هو صاحب القرار في قبول دستور يناسب تطلُّعاته، وبالتالي له الحق التام في اختيار سياسيِّيه وواضعي تشريعاته.

فالنظام القائم في الجزائر منذ الاستقلال، لا يتمتع بأدنى قدر من الشرعية القانونية ولا الشرعية الشعبية، فقد تكوَّن من خلال انقلاب قام به جيش الحدود على المؤسسات الشرعية للثورة الجزائرية، واستولى على مقدَّرَات البلاد، وألغى الإرادة الشعبية في اختيار النظام السياسي.

في صائفة 1962 زحف جيش الحدود، الذي كان متمركزا في المغرب وتونس، على الجزائر العاصمة وانْتَزَع السلطة عنوة من مؤسسات الدولة، وعلى رأس الحكومة المؤقتة آنذاك الراحل بن يوسف بن خدَّة، لتبدأ أولى فصول السطو على الشرعية، وقد استعان قائد جيش الحدود، العقيد هواري بومدين، فيما بعد ببعض الضباط الجزائريين الفارّين من الجيش الفرنسي (بالتدقيق المندسِّين) ضد الثُّوَّار الحقيقيين، ليقوم بتصفية الكثير مِمَّن رفضوا تَولِّي مَن كان يقاتل مع فرنسا مناصبَ حسَّاسة في الدولة، ومن أهمِّ هؤلاء العقيد محمد شعباني، الذي أُعدم في أوت 1964 بتهمة محاولة فصل الصحراء الملفَّقة.

كما تمَّ تعيين العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة من طرف مجموعة من الجنرالات الموالين لفرنسا، بانتخابات مُزيَّفة، حيث لم يكن للشعب علما بهذا الاختيار ولا حتى شيئا عن خلفياته.

"وعلى الرغم من أنّ الشاذلي بن جديد كان يحرص على إجراء انتخابات رئاسية الاّ أنّه كان المرشح الوحيد والفائز الوحيد لثلاث فترات متتالية. ومثلما دفعت المؤسسة العسكرية الشاذلي بن جديد إلى الواجهة فقد أقالته في 11 كانون الثاني – يناير – 1992. وبتنحية الشاذلي بن جديد دخلت الجزائر مجددا مشكلة الشرعية، وظلّ الصراع قائما بين الجبهة الاسلامية للإنقاذ والسلطة الجزائرية وكل منهما يدّعي أنه صاحب الشرعية المفقودة"[*].

نفس الشيء حدث بالنسبة للرؤساء الذين جاءوا من بعد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، (محمد بوضياف، علي كافي، ليامين زروال وحتى عبد العزيز بوتفليقة)، فقد عُيّن كلّ هؤلاء خارج الشرعية الشعبية.

منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، لم تُسترجَع هذه السيادة الشعبية المغتصبة، وكل من نُصِّب من رؤساء وحكومات يعتبر غير شرعي، فلقد استأثرت أقلية من العسكريّين والسياسيّين الموالين لهم، المرتبطين ارتباطا وثيقا بالخارج (الاتحاد السوفياتي، فرنسا أو أمريكا)، بحكم البلاد والعباد، ومارسوا جميع أنواع القهر والاستبداد للهيمنة والسيطرة على مقدَّرات الأمة في فترات مختلفة من حكم بعض الرؤساء.

رغم المحاولات العديدة التي مارستها الأنظمة المتعاقبة على حكم الجزائر لإضفاء الشرعية على نظام حُكمها، عن طريق الانتخابات (المزيَّفة طبعا) وعن طريق ولاء الهيئات التابعة لها، إلا أن هذا النظام يبقى نظاما انقلابيا يمارس سُلْطته، خارج الشرعية الشعبية السيادية، من خلال مافيا سياسية ومالية فاسدة.

من أسباب عدم توفر الشرعية في النظام السياسي الجزائري:

• استيلاء قادة الجيش على السلطة المدنية غداة الاستقلال؛

[*] في هذا الشأن أنظر كتاب "الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة" للكاتب الصحفي يحي أبوزكريا.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

• تهميش المدنيين الفاعلين أثناء الثورة التحريرية، وهيمنة الجناح العسكري على توجيه جبهة وجيش التحرير الوطني؛
• الممارسات البوليسية والقمعية ضد حرية التعبير، وضد المعارضة السياسية منذ الاستقلال (يتجلى ذلك في الاغتيالات السياسية الشهيرة)؛
• عدم تمكن المعارضة الحقيقية من افتكاك السيادة الشعبية من النظام الحاكم إلى يومنا هذا نتيجة البطش والاستبداد.

و من آثار غياب الشرعية السيادية للشعب:

• توسع دائرة التخلف نتيجة الخوف من البطش وكتم أنفاس حرية التعبير؛
• توسع دائرة تهميش وإقصاء المواطنين الفاعلين في تسيير دواليب الحكم؛
• غياب الفصل الحقيقي للسلطات (التشريعية، التنفيذية والقضائية) وسيطرة حكم العسكر.

ولوضع حد لهذه الهيمنة في ظل غياب الشرعية الشعبية، لابد من:

• العمل على تغيير منظومة الحكم (أنظر المحور الأول في المقدمة)؛
• استعادة السيادة الشعبية، لأنه بدونها لا معنى لأي تغيير يحدث في الأسماء ومنظومة الحكم لازالت قائمة؛
• إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية، عن طريق الانتخابات النزيهة المعبِّرَة فعلا عن إرادة الشعب، والبعيدة عن أشكال التزوير والفساد المختلفة.

الرؤساء الذين حكموا الجزائر المستقلة في ميزان التاريخ

يتعيَّن على المؤرخين المنصفين النظر إلى تاريخ الجزائر المستقلة بنظرة مغايرة لما كُتب ومازال يُدوَّن إلى غاية اليوم، لأن الكثير من الأحداث قد تم تقزيمها — رغم مالها من دلالات خطيرة —، كما يجب عليهم الابتعاد عن الأمور الهامشية التي تعمِّق هُوَّة الخلافات بين مختلف التيارات الفكرية الحالية. وينبغي أيضا على هؤلاء الدارسين وضع الشهادات التي صدرت عن القادة السياسيين — الأحياء منهم والأموات — في ميزان التاريخ بالاستناد إلى الموضوعية، حتى لا يتم الإنقاص من شأن هؤلاء، ولا تضخيم مَن لا يستحقون.

1. أول رئيس للدولة الجزائرية: أحمد بن بلّة (من 29 سبتمبر 1962 إلى 19 جوان 1965)

إن الخلافات الخطيرة التي عصفت بمجموعة قادة الثورة بعد الاستقلال مباشرة، كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية، لولا تدخل العقيد هواري بومدين — قائد الأركان آنذاك —، الذي حسم الأمر بتعيين أحمد بن بلّة على رأس الدولة الجزائرية في سبتمبر 1962 عندما تمّ استقدام جيش الحدود الشرقية والغربية والزحف نحو العاصمة، وبعد إقالة الراحل بن يوسف بن خدّة — رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك —.

إنجازات الرئيس أحمد بن بلّة:

• على المستوى الاقتصادي، نهجت الجزائر في عهده ما كان يسمى بالتسيير الذاتي، وقد استعانت الجزائر بدول الكتلة الاشتراكية التي وقفت إلى جانب ثورتنا المجيدة وخاصة مصر في زمن الراحل جمال عبد الناصر؛

• في مجال التعليم، قام باستقطاب الآلاف من الأساتذة العرب للنهوض بقطاع التعليم (خاصة من مصر، سوريا والعراق)، لأنه كان يؤمن بعروبة الجزائر؛

• مساندة قضايا العالم الثالث التنموية، محاولة حل القضايا العربية الساخنة (الكيان الصهيوني في فلسطين، الصراعات العربية-العربية...) ودعم حركات التحرر في أنحاء العالم.

إخفاقاته:

• الاستبداد بالحكم من خلال إقصاء مجاهدي جيش التحرير من المشاركة في السلطة، وتهميش الاطارات والكفاءات في التسيير، بالإضافة إلى الافراط في العمل المخابراتي ووضع جميع المواطنين تحت رقابة البوليس؛

• دخوله في صدام مع رفاق درب الأمس أثناء ثورة التحرير، حيث أحسَّ العديد من مفجّري الثورة الجزائرية بالتهميش (الراحل محمد بوضياف، الراحل حسين آيت أحمد، الراحل علي محساس...) وأنهم أصبحوا بلا دور سياسي، وقد عبَّروا صراحة عن معارضتهم لهذا الوضع، ودُشِّنت بذلك أولى

سلسلة الاغتيالات السياسية (محمد خميستي، محمد شعباني...)؛

• خلافه مع الشيخ البشير الإبراهيمي — رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — على خلفية تبنيه الفكر الاشتراكي واليساري، ومحاولته تغييب الإسلام في تسيير شؤون الدولة منافيا بذلك مبادئ بيان أول نوفمبر 1954، حيث أمر بوضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية وقطع راتبه الشهري، إلى أن توفي في سنة 1965؛

• الاستعانة بالمتشبّعين بالثقافة الفرنسية، من الجزائريين الذين يؤمنون بمبادئها، في إدارة مؤسسات الدولة المستقلة حديثا نتيجة قلة الخبراء وقتذاك، والذين تجذَّروا في دواليب الحكم ودمَّروا الجزائر فيما بعد.

عموما، كان الرئيس أحمد بن بلّة قليل الخبرة فيما يتعلق بتسيير شؤون الدولة — وهذا باعترافاته المُدوَّنة* —، لكنه كان وطنيا تماشيا مع ما كان يؤمن به من أفكار أثناء الثورة المجيدة، تجسَّدت رغبته في التحرر من الهيمنة الاستعمارية وبناء دولة عصرية.

2. ثاني رئيس للدولة الجزائرية: هواري بومدين (من 19 جوان 1965 إلى 27 ديسمبر 1978)

إثر الانقلاب الذي قام به لتنحية الرئيس أحمد بن بلة، بمساعدة قاصدي مرباح — رئيس المخابرات آنذاك —، تولَّى العقيد هواري بومدين — قائد أركان الجيش — رئاسة الدولة حيث قام بإنشاء مجلس الثورة — جهاز جماعي يقوم بتسيير دواليب الحكم واتخاذ القرارات المصيرية للجزائر الداخلية منها والخارجية —.

إنجازات الرئيس هواري بومدين:

• تبنِّي نمط الاقتصاد الموجَّه، بحيث قامت الدولة بالإشراف على كافة القطاعات، كما تمَّ اعتماد نظام الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني)؛

• تأميم النفط والمحروقات واسترجاع الثروات الطبيعية والباطنية بقرار تاريخي في 24 فبراير

* مذكرات أحمد بن بلّة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب. بيروت.

1971، من خلاله تمَّ وضع حد للهيمنة الفرنسية على ثروات البلاد؛

• تعميم نظام الثورة الزراعية لتمكين الفلاحين وساكني المدن الداخلية من عيش الحياة الكريمة (مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين)، كما قام بمشروع السدّ الأخضر الذي ساهم في الحد من التصحُّر؛

• بسط هيبة الدولة الجزائرية على الصعيد الداخلي، عن طريق الجيش وحزب جبهة التحرير، أما على الصعيد الخارجي، فقد لعبت الجزائر دورا هاما في منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة دول عدم الانحياز؛

• على الصعيد الاقتصادي، قام بإنشاء العديد من المصانع الضخمة (الحجار، الرويبة وأرزيو...)؛

• انتهج سياسة التعريب في التعليم وفي الإدارة، وساهم في الرفع من مستوى التعليم بإرسال عدة بعثات تعليمية إلى الخارج؛

• وضع دستور جديد سنة 1976، صادقت عليه أغلبية الشعب الجزائري.

إخفاقاته:

• الاستمرار في سياسة الرئيس بن بلة، المتعلقة بالاستبداد بالرأي والتي كان من نتائجها انعدام الديمقراطية، فقد تواصل مسلسل الاغتيالات السياسية (محمد خيذر، كريم بلقاسم، أحمد مدغري...)؛

• مواصلة الاعتماد على بعض الواردين من الجيش الفرنسي في تسيير دواليب الحكم، وعلى رأس أهم المؤسسات الاستراتيجية للدولة خاصة في مؤسسة الجيش (من أمثلة ذلك: تعيين عبد القادر شابو أمينا عاما لوزارة الدفاع، والعربي بلخير مديرا للمدرسة التقنية التابعة للجيش، العقيد أحمد بن شريف قائدا للدرك الوطني ...)؛

• هيمنة الحزب الواحد المؤدية إلى الإقصاء والقمع وغياب حرية التعبير، إضافة إلى سيطرة جهاز الأمن العسكري (SM) على كافة الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...؛

• فشل مشروع الثورة الزراعية الذي أدى إلى إجحاف بعض المواطنين في حقوق أراضيهم الموروثة، وفسح المجال لأصحاب النفوذ باستغلال الأراضي التي أصبحت تابعة لأملاك الدولة وحيازتها فيما بعد بأسعار رمزية، والمضاربة بها لاحقا.

كانت نِيّة الرئيس الراحل هواري بومدين بناء دولة عصرية برؤية اشتراكية، تراعي حرمان الشعب الذي عانى من ويلات الاستعمار الفرنسي الغاشم، حيث كان يردّد: "أن الجزائر ستصبح يابان العالم العربي". لكن نزعته التسلطية في الحكم النابعة من وطنيته، رغم ما تمّ إنجازه في عدة مجالات، أدت إلى خلق نظام استبدادي كانت آثاره وخيمة على الجزائر فيما بعد.

تميَّز حكم الراحل هواري بومدين بنظرته الأبوية بحيث كان يتغافل عن كثير من الأخطاء المرتكبة لبعض معاونيه والمقربين جدا منه (من أمثلة ذلك سكوته عن تصرفات عبد العزيز بوتفليقة حينما ظهر ملف قضية الاختلاسات والانحرافات المرتكبة في عهده حين كان وزيرا للخارجية).

لقد كان هواري بومدين يقول: "الذي يرغب في الثورة عليه أن يترك الثروة"، وفي عهد الشاذلي بن جديد العقيد الخجول القادم من مدينة وهران أنتصر أهل الثروة على أهل الثورة فتاهت الجزائر![*]

3. ثالث رئيس للدولة الجزائرية: الشاذلي بن جديد (من 7 فيفري 1979 إلى 11 جانفي 1992)

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، اجتمع ضباط فرنسا (العربي بلخير، خالد نزار، محمد التواتي، محمد العماري...) في مقر المدرسة التطبيقية ببرج الكيفان، التي كان يديرها العربي بلخير، وقرَّروا تنصيب الشاذلي بن جديد رئيسا جديدا لهذه المرحلة. هذا الاختيار يُرجَّح أنه تم باقتراح من العربي بلخير، لأنه كان يعرف شخصية الشاذلي معرفة جيِّدة بحكم أنه عمِل معه كقائد للأركان في ناحية وهران حين كان قائدا للناحية العسكرية الثانية.

[*] انظر كتاب "الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة" للكاتب الصحفي الجزائري يحي أبوزكريا المنفي في السويد.

إنجازات الرئيس الشاذلي بن جديد:

• في المجال الاقتصادي، تبنَّى النظام سياسة الانفتاح الاقتصادي، ووضع حدًّا لهيمنة الدولة على التجارة الخارجية، وأفسح المجال للقطاع الخاص بما في ذلك إنشاء شركات التصدير والاستيراد؛

• إلغاء أغلب المشاريع الكبيرة المحقَّقة في عهد الرئيس بومدين من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، كما تمّ إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها؛

• عودة قادة المعارضة السياسية من الخارج، كالزعيم "حسين آيت أحمد" الذي بعث من جديد حزب "جبهة القوى الاشتراكية"، وكذلك الرئيس الأسبق أحمد بن بلَّة وتأسيسه لحزب "الحركة من أجل الديمقراطية"، كما أُنشئت عدة أحزاب معارضة منها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" — الحزب الأكثر شعبية في الجزائر —، حيث سمح النظام بظهور بوادر الديمقراطية في الجزائر، كانت من نتائجها ظهور عدة تيارات سياسية.

إخفاقاته:

• الاستمرار في سيطرة الحزب الواحد الحاكم في تسيير شؤون الدولة إلى غاية انتفاضة 5 أكتوبر1988، نتيجة بداية ظهور بوادر الفساد في كافة القطاعات، ونتيجة كذلك للهبوط الحاد لعائدات النفط (المصدر الوحيد لمدخولات الجزائر من العملة الصعبة)؛

• إزاحة أغلب الضباط الوطنيين والمنتمين إلى التيار البومديني وإحالتهم على التقاعد، كما قام بإبعاد بعض عناصر التيار المتشدِّد في حزب جبهة التحرير الوطني (الشريف مساعدية)، وفي جهاز الاستخبارات العسكرية (الأكحل عيّاط) بأكاذيب ومغالطات قام بها ضباط فرنسا الفاعلين؛

• بروز ما سُمِّي بضبّاط فرنسا إلى واجهة الحكم، ترقيتهم إلى رتبة جنرالات، وسيطرتهم على أغلب المناصب الحسَّاسة في الدولة (خالد نزار وزيرا للدفاع، بن عبّاس غزيل قائدا للدرك الوطني، محمد العماري قائدا للأركان، عبد المالك قنايزية أمينا عاما لوزارة الدفاع والعربي بلخير رئيسا لديوان الرئاسة...)؛

• سياسة الاقصاء التي كان من نتائجها ظهور الحركة البربرية، وقد بلغت مداها في أحداث الربيع

الأمازيغي في 1980، حيث تمكنت قوات الأمن من قتل عدة متظاهرين، إضافة إلى بروز الحركات الإسلامية الجزائرية التي كانت تعمل في السرّ؛

• بروز طبقة سياسية/مالية بورجوازية، تمكَّنت من نهب خيرات البلاد مستفيدة من المزايا الريعية التي وفَّرها لها النظام الحاكم. وفي المقابل — نتيجة تدهور أسعار النفط وتكاثر أعباء الديون —، بدأت أزمة اقتصادية خانقة، كان من نتائجها إفلاس المؤسسات العمومية، تكاثر عدد البطالين والمسرَّحين من العمل وارتفاع حجم التضخم بشكل لم يسبق له مثيل، مهَّدت لأحداث 5 أكتوبر 1988 الغاضبة؛

• استقالته، تحت التهديد، من منصب الرئاسة في 11 جانفي 1992 وحلِّه للبرلمان. إن هذا القرار كان من أخطر القرارات المصيرية في تاريخ الجزائر، لأنه بموجبه دخل البلد في أزمة سياسية خطيرة أدت بالبلاد إلى حرب أهلية أتت على الأخضر واليابس، من جرّاء الانقلاب الذي قام به الاستئصاليون من ضباط حزب فرنسا، وعلى رأسهم خالد نزار والعربي بلخير. إن سيناريو التصفية كان واردا، لكن هل كان يُمكن لتلك العصابة القيام بانقلاب والاحتقان الشعبي في ذروته بصعود وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991؟

لم يكن الرئيس الشاذلي سياسيا محنَّكا، ولا كان هو الحاكم الفعلي للبلاد، لأن بعض ضباط فرنسا كانوا هم المسيّرين الفعليين لدواليب الدولة، ولم يكن أحيانا على علم ببعض التغييرات التي كانت تطرأ في مفاصل الحكم، بل كان يُصادق عليها حتى دون معرفة خلفياتها. لكنه، رغم كل هذا، كان وطنيًا وشارك في الثورة التحريرية في المنطقة الشرقية، ولكن يغلُب عليه التساهل السياسي في بعض المواقف إضافة إلى شخصيته الأبوية في تسيير شؤون الدولة — على نمط الراحل هواري بومدين — (من أمثلة ذلك تغاضيه عن الاختلاسات المرتكبة من طرف رئيس ديوانه العربي بلخير).

وإنه لمن دواعي الصدمة، عندما نعلم أن الشاذلي كان يمارس صلاحيته الرئاسية من الصباح إلى غاية الواحدة زوالا، لتنتقل مهام الرئاسة إلى مدير الديوان (العربي بلخير) من تلك الفترة إلى غاية الثامنة صباحا من اليوم الموالي، وأن الرئيس كان يقضي معظم وقته في وهران (وتحديدا في بوسفر، مكان إقامته)، إضافة إلى تدخل زوجته "حليمة بن جديد" وأقربائها في شؤون الدولة نظرا لولاء العربي بلخير لهم.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

4. رابع رئيس للدولة الجزائرية: محمد بوضياف (من 14 يناير 1992 إلى 29 جوان 1992)

بعد إقالة الرئيس الشاذلي، اتفق الإنقلابيون على تعيين محمد بوضياف رئيسا للمجلس الأعلى للدولة. ونظرا للظروف الصعبة التي كانت تمرُّ بها البلاد، فقد استدعوه من المغرب أين كان يعيش منذ 1972، وكان يسيِّر مصنعا للآجر. نضاله السياسي لا يخفى على أحد، حيث كان من ضمن مجموعة الـ 6 التي فجَّرت الثورة الجزائرية، وقد دخل في المعارضة منذ 1963، واعتقل وسُجن لمدة ثلاثة أشهر، ليفرَّ بعد ذلك إلى فرنسا ومن ثمَّة إلى المغرب، وقد ألَّف كتابه الشهير"الجزائر: إلى أين؟". تم اغتياله في مدينة عنابة في 1992، أثناء إلقائه خطابا سياسيا، من طرف العصابة الحاكمة المسماة "الفارين من الجيش الفرنسي أو ضباط فرنسا" خاصة الجنرال العربي بلخير — وزير الداخلية —، الجنرال خالد نزار — وزير الدفاع — و الفريق محمد العماري — قائد الأركان —.

إنجازات الرئيس محمد بوضياف:

• نظرا للمدة القصيرة لفترة حكمه (166 يوما فقط)، لم يكن في وسعه فعل الكثير، لأنه اصطدم بفساد كبير على أيدي العسكر. كانت في نيَّتِه بعث القطاعات وخاصة قطاع الفلاحة، حيث استدعى بعض الخبراء الجزائريين في عدة ميادين لمناقشة وتقييم عدة ملفات، واقتراح حلول عملية للخروج من الأزمة، لكن هذا المشروع لم يرَ النور بعد اغتياله؛

• بعد معرفته بحقيقة العصابة التي جلبته من المغرب، اعتمد على قاصدي مرباح "رئيس المخابرات سابقا" وبعض المخلصين من الجزائريين في فتح تحقيق حول هؤلاء المُفسِدين، وكان من نتائج التحقيق امتلاكهم لمبالغ ضخمة بالعملة الصعبة في بنوك غربية خاصة السويسرية منها، تحصلوا عليها من عمولات صفقات استيراد المواد الاستهلاكية، وصفقات شراء الأسلحة؛

• حسب بعض التصريحات، كان ينوي حل مشكل البوليزاريو، ووضع حد للنزاع مع المغرب الشقيق.

إخفاقاته:

• إمضاءه على قرار الزج بالآلاف من الجزائريين، من التيارات الإسلامية وحتى من الأشخاص غير

المسيَّسين، في سجون الصحراء (عين امقل، واد الناموس...)، نتيجة التقارير المغلوطة المقدَّمة إليه من طرف العصابة الحاكمة. كان من نتائج هذا القرار الخطير فتح باب العنف المسلَّح، الذي أدى إلى حصاد مئات الآلاف من القتلى، المفقودين والمشرَّدين أثناء محنة الجزائر الدموية في عقد التسعينيات؛

• عدم تمكُّنه من السيطرة على دواليب الدولة، لأنه كان محاصرا بمجموعة من ضباط فرنسا المسيطِرة على جميع منافذ القرار في الجزائر.

نظرا لغيابه الطويل عن الجزائر (28 سنة) لم يكن الراحل بوضياف يعلم جيدا أوضاع البلاد وكواليسها، لذلك كانت استفاقته سبب حتفه، لكن الجميع يُجمِع على أنه كان وطنيا نزيها، وقد ساهم في تحرير الجزائر أثناء الثورة، وأن معارضته لنظام الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين بعد الاستقلال كانت نابعة من قناعاته بضرورة إرساء الديمقراطية لممارسة العمل السياسي. غير أن قبوله بهذا المنصب، إثر الانقلاب، كان أكبر خطأ يتعارض مع مبادئه التي فرَّ من أجلها من الجزائر.

5. خامس رئيس للدولة الجزائرية: علي كافي (من 2 جويلية 1992 إلى 30 يناير 1994)

بعد اغتيال الرئيس بوضياف ونظرا للشغور السياسي في السلطة، اتَّفق الانقلابيون على وضع علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة، يُسيِّر دواليب الحكم مع الثلاثة أعضاء الباقين (علي هارون، خالد نزار، تيجاني هدام)، ليقوم بمحاولة إرساء قواعد السلطة من خلال بعث الحوار لوضع حد للأزمة الأمنية. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فلم تكن مساهمته ذات دلالة تُذكر. لقد كان علي كافي من أبرز القادة السياسيين في الثورة التحريرية. انسحب من الحياة السياسية بعد مجيء الرئيس زروال، ليفاجئ ويزعج بعض القادة السياسيين من خلال نشره لمذكراته سنة 1999 في كتاب أمرت الوصاية بسحبه، وإعادة طبعه بعد حذف الصفحات المثيرة للجدل.

إنجازات الرئيس علي كافي:

• طرح فكرة الحوار كبديل عن الحلول الأمنية التي أدّت إلى تقتيل الشعب؛

إخفاقاته:

• أصدرت المحاكم الجزائرية في عهده عشرات الأحكام بالإعدام لأناس أبرياء اتُّهموا بالإرهاب بعد مصادقته على تشكيل المحاكم الخاصّة الاستثنائية التي تبُتُّ في قضايا العنف السياسي.

إن نضال الرئيس علي كافي الطويل أثناء الحقبة الثورية وتقلده عدة مناصب حسَّاسة في الدولة، لم يفسح له المجال بإخراج الجزائر من محنتها، لأن عصابة الجنرالات الحاكمة لم تكن لتترك له أي استئثار بحكم البلاد، فكان بالتالي مواكبا لموجة السياسة المفروضة آنذاك.

6. سادس رئيس للدولة الجزائرية: ليامين زروال (من 30 يناير 1994 إلى أفريل 1999)

استلم زروال مقاليد الحُكم بعد موافقة السلطة العسكرية الحاكمة، وهو مظهر بارز لغياب السلطة المدنية في إدارة الحكم. كانت الأوضاع في الجزائر جد خطيرة على المستوى الأمني والاقتصادي، وكانت البلاد على هاوية الانهيار — حاول ضبط الأمور بمحاولة إرساء المؤسسات الدستورية الغائبة منذ انقلاب 1992 — فبعد فشل سياسة الحلول الأمنية المتَّبعة آنذاك فتحَ باب الحوار، لكن جنرالات الظل صعّدوا من لهجة العنف (مجازر بن طلحة، الرايس، اغتيال المثقفين...) لإفشال هذه السياسة.

أمام هذا الوضع المتدهور، قرَّر الانسحاب تاركا الجزائر في مهبِّ الريح، وأعلن استقالته في 3 سبتمبر 1998 بعدما انسحب عنه أحد رجالاته المعتمَد عليهم (الجنرال محمد بتشين).

إنجازات الرئيس ليامين زروال:

• في المجال الأمني، كان له الفضل في فتح مجال الحوار مع الجماعات المسلَّحة؛

• أما على الصعيد الاقتصادي، فلقد كان تحت رحمة النافذين في الحكم ولجوئهم إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأموال على حساب البلد والشعب.

لم يكن الرئيس زروال سياسيا بل كان عسكريا يمتاز بالانضباط والصرامة، وكان يمتاز بأخلاق عالية أثناء أدائه لمهامه قبل استقالته برتبة جنرال في سبتمبر 1990. عُرف عنه أنه رجل النار

والحوار، حيث تم في فترة حكمه التصعيد الأمني على خلفية الحرب المعلنة على ما سمي بالإرهاب، وفي الوقت ذاته التفاوض مع الجناح المسلَّح في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (مدني مرزاق - اسماعين العماري)، وشَكَّل أرضية لمشروع المصالحة الوطنية الذي تبنَّاه الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة منذ 1999.

إخفاقاته:

• على الصعيد الأمني، لم يتمكن من إيقاف النزيف الذي كانت من حصيلته مئات الآلاف من القتلى، الموقوفين والمفقودين نتيجة تعسف بعض أفراد الأمن بكل تشكيلاته، ومشاركة الجماعات الإسلامية المسلَّحة بكل أطيافها — حتى المخترقة منها — في ترويع الشعب وقتله، بسبب السياسة الاستئصالية التي انتهجها جنرالات المرحلة الدموية؛

• على الصعيد الاقتصادي ونتيجة للوضع الخانق، تمكّن صندوق النقد الدولي — الذي أدارت مفاوضاته حكومة الراحل رضا مالك — من فرض شروطه المتمثلة في تخفيض قيمة الدينار بنسبة خمسين بالمائة، تحرير أسعار السوق، خصخصة القطاع العام وتسريح الآلاف من العمال وإلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية الضرورية؛

• تفشي الفساد والنهب نظرا للأوضاع الأمنية المتدهورة، وغياب جهاز القضاء.

7. سابع رئيس للدولة الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة (من 30أفريل 1999 إلى يومنا هذا)

عبد العزيز بوتفليقة، المغضوب عليه في ثمانينيات القرن الماضي أثناء مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني — الحزب الحاكم آنذاك —، استقر في الخارج (أوربا والخليج) لمدة عشرين عاما، ليعود بمباركة المؤسسة العسكرية، لتفرضه هذه الأخيرة بعد انسحاب المرشَحين الستة من الرئاسيات (أحمد طالب الابراهيمي، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي، حسين آيت أحمد، مولود حمروش ويوسف الخطيب). بعد تنصيبه رسميا واصل مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية لإيقاف حمَّام الدم الذي دَمَّر الجزائر.

ونظرا لحساسية الملف، التفَّ الشعب حوله، ليقوم بإرجاع بعض الأمور إلى نصابها.

تمكّن أيضا، جرّاء ارتفاع عائدات المحروقات، من الشروع في إنجاز بعض البُنى التحتية، بعض المشاريع الاقتصادية وأيضا محاولة القضاء على مشكل السكن والبطالة. غير أن مظاهر الفساد ما فتئت أن بدأت تنخُر هيكل الدولة في كل قطاعاتها. ففي عهدته الثالثة، بعد انتهاك الدستور من خلال تمديد عهدته الرئاسية، بدأ التذمُّر واليأس يدبُّ إلى نفوس الشعب نتيجة انتشار الظلم والرداءة ونهب المال العام. أما في عهدته الرابعة والمغتصبة أيضا، أصيب في سنة 2013 بجلطة دماغية أخرجته من دائرة الحكم الفعلية، وأُفسح بالتالي المجال لأخيه ومستشاره "السعيد بوتفليقة" لتسيير البلاد بالوكالة إلى غاية كتابة هذه الأسطر، بالتعاون مع بعض الدوائر العسكرية والمالية الفاسدة، وبتغطية فرنسية مباشرة.

إنجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

أ. في العهدتين الأولى والثانية (1999 إلى 2008):

• في المجال السياسي والأمني، تمكن بفضل قانون المصالحة الوطنية من إخماد نار الفتنة السياسية والأمنية وأصبح المواطن الجزائري يشعر بالأمان مقارنة بسنوات الجمر التي عرفها؛

• في المجال الاقتصادي، قام بإنجاز عدة مشاريع تدخل في إطار القضاء على جزء من البطالة وبعث القطاعات الإنتاجية بالشراكة مع الدول الأجنبية في أغلب الحالات؛

• على الصعيد الداخلي (الاجتماعي)، سعى إلى تحسين بعض الظروف المعيشية للمواطن ومحاربة أزمة السكن الخانقة؛

• على صعيد السياسة الخارجية، استطاع بوتفليقة بخبرته السياسية وبأسلوبه الخطابي أن يُرجع بعضا من صورة الجزائر المشوَّهة، التي غابت عن المحافل الدولية مدة عِقد كامل.

ب. في العهدتين الثالثة والرابعة (2008 إلى يومنا هذا)

• في المجال السياسي، تمكن بفضل قانون المصالحة الوطنية من إخماد جزء من نار الفتنة السياسية والأمنية، الذي جعله الجنرالات الإستئصاليون غطاءً يحتمون وراءه من جرائمهم الفظيعة، على الرغم من عدم حل مشكلة مفقودي العشرية السوداء، حيث تتفاجأ السلطة بين

الفينة والأخرى بوقفات عائلاتهم الاحتجاجية التي يطبعها الطابع السلمي؛

• في المجال الاقتصادي، واصل إنجاز بعض المشاريع، لكن دون المستوى المنتظر من مئات الملايير من الدولارات التي تشبَّعت بها الخزينة العمومية من جرّاء الطفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات؛

• على الصعيد الداخلي (الاجتماعي)، واصل بعث بعض المشاريع ذات الطابع الاجتماعي غير أنه وقع نوع من الانتكاسة، حيث تفاقم معدل البطالة وغلاء المعيشة، وفي ظل هذا الجو من الاحتقان، أصبحت الاحتجاجات مظهرا متكررا يؤرق المصالح الأمنية وينهكها.

إخفاقاته:

أ. في العهدتين الأولى والثانية (1999 إلى 2008):

• على الصعيد الأمني، تقلص العنف الدموي من خلال قانون المصالحة الوطنية، لكن ظواهر السرقة والإجرام زادت وتيرتها بشكل جلي خلال هذه الفترة؛

• على الصعيد الاقتصادي: رغم البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، إلا أن ما أُنجز لا يعكس حجم المبالغ المنفقة، وقد كان بإمكان النظام القائم فعل الكثير في كافة المجالات.

ب. في العهدتين الثالثة والرابعة (2008 إلى يومنا هذا):

• على الصعيد الأمني، تمكّن من تقوية أجهزة الأمن المختلفة (الجيش، الشرطة والدرك) بالموارد البشرية وشراء العتاد نتيجة الطفرة المالية التي شهدتها الجزائر خاصة في سنوات ما بين 2009 و 2012؛

• على الصعيد الاقتصادي: رغم البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، إلا أن ما تمّ إنجازه لا يرقَ إلى المستوى المطلوب، بل إن صرف أكثر من ألف مليار دولار منذ 1999 كان بإمكانه بعث الجزائر من جديد على كافة الأصعدة، لكن للأسف مازالت الجزائر تراوح مكانها...؛

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

• تفشي ظواهر الفساد والنهب لغياب العدالة.

لم تعرف الجزائر، منذ الاستقلال، مرحلة أسوأ من هذه الفترة في الحُكم — خاصة في العهدتين الثالثة والرابعة —، لأن الفساد والنهب والظلم وتشجيع الرداءة وفساد الأخلاق، قد أصبح مستشريا في كل مفاصل الدولة، ودخل المجتمع الجزائري في غيبوبة أدّت به إلى نكران الذات وحالة من اليأس والإحباط، جعلته مواطنا سلبيا بجميع المقاييس.

وخلاصة القول، إن العصابة المجرمة التي استولت على مقاليد الحكم، منذ تعيين الرئيس الشاذلي وكل الرؤساء الذين جاءوا من بعده، لم تترك لهم الصلاحيات الفعلية لتسيير دواليب الحكم، بل إنها سمحت لهم بممارسة صلاحيات الواجهة فقط، ما عدا في فترة الرئيسين بن بلّة وبومدين حيث كانت نواة هذه العصبة تتشكَّل داخل كواليس الجيش والإدارة والاقتصاد على وجه التحديد.

إن مخطط الجزائر فرنسية، الذي لم تنجح فرنسا الاستعمارية في تجسيده طيلة قرن وثلث القرن من الزمن، قد تحقَّق على يد أتباعهم من بني جِلدتنا، ليكتمل في نهاية المطاف طموح شارل ديغول كما خطَّط له منذ سنة 1958.

الجيش والدولة

قال أحد الساسة: "إن الدول المتطورة تملك جيشا، أما في الدول المتخلفة فالجيش هو الذي يملك الدولة".

مقولة تنطبق تماما على الوضع في الجزائر، فمنذ الاستقلال (1962م)، يمكننا الجزم بأن جميع الرؤساء الذين تتابعوا على رأس السلطة من وضع الجيش — ليس كمؤسسة — بل كأفراد بيدهم مقاليد الحكم الفعلي لإدارة شؤون البلاد.

هذه الخاصية تتميز بها الجزائر وبعض الدول التي عاشت ظروفا مشابهة من استدمار واستغلال طيلة عقود من الزمن من طرف الدول الاستعمارية، فكانت النتيجة أن من أداروا هذه المقاومات كانوا هم أنفسهم من استلموا السلطة واستعانوا في غالب الأحيان ببعض من كانوا يعملون مع

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المستعمِر.

• فأول رئيس للجزائر المستقلة كان الراحل أحمد بن بلة، هذا الرجل كان عسكريا ومشهودا له بالنضال السياسي والعسكري ولا أحد من المؤرخين أو ممن استمعوا إلى شهادتهم شَكَّك في وطنية هذا المناضل، غير أن مجيئه إلى الحكم كان عن طريق الدبابة، وكادت الصراعات أن تتحول وقتذاك إلى حرب أهلية بين رفقاء السلاح أثناء الثورة التحريرية.

• قام العقيد هواري بومدين (واسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة) بانقلاب عسكري على الرئيس الراحل أحمد بن بلَّة في19 جوان 1965، بعد فترة حكم قاربت الثلاث سنوات، نتيجة خلافات سياسية بسبب محاولة الاستفراد بسلطة الحكم وتقزيم دور الجيش، غير أن الأسباب الحقيقية لهذا الانقلاب هي المليشيا التي أنشأها بن بلَّة والتي كان عددها يوازي جيش الثكنات، وكذلك تعيينه الطاهر زبيري رئيسا للأركان دون استشارة بومدين.

كان الراحل هواري بومدين رئيسا لمجلس الثورة، فلا شك في الدور الذي يلعبه العسكر في إدارة الحكم في جميع القطاعات (الجماعات المحلية، الهيئات العمومية وحتى تسيير وإدارة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي)، وما ينجرُّ عنه من ممارسات قد تكون أحيانا سيئة نتيجة الجهل أو نتيجة المحاباة والجهوية التي عمَّقتها فرنسا أثناء استعمارها للجزائر (يظهر ذلك جليا بإثارة النزعة البربرية).

في فترة حكم الراحل هواري بومدين أُنشئت عدة مدارس عسكرية (مدارس أشبال الثورة خاصة)، كما تم إعادة هيكلة الجيش بما فيه جهاز المخابرات العسكرية، فتكوّنت عدة نواح عسكرية وتم اقتناء عدة أنواع من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي أو ما كان يعرف حينذاك بالكتلة الاشتراكية.

• بعد حكم دام ثلاثة عشر سنة، توفي الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 بعد مرض عضال، ليخلفه العقيد الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية آنذاك، فقد تمّ الاتفاق عليه من طرف مجموعة من كبار الضباط (الواردين من الجيش الفرنسي) غير البارزين في واجهة الحكم (والتي كوَّنت فيما بعد نواة الحكم الفعلي في الجزائر).

كما تميزت فترة إدارة حكمه بشكل عام بسيطرة الجيش على تسيير جميع أمور الدولة، وأصبح بإمكان رائد أو عقيد في الجيش التدخل في كل شيء، وللاستدلال على ذلك كان هؤلاء الضباط

يضعون قبعاتهم في الواجهة الخلفية لسيارتهم لتسويق فكرة أنهم فوق القانون.

الحدث البارز في هذه الفترة هو إعادة هيكلة الجيش، حيث قام، في الكواليس، رئيس ديوان الرئاسة آنذاك الجنرال العربي بلخير* مع الجنرال خالد نزار، الجنرال تواتي والجنرال آيت عبد السلام بتغييرات عميقة في مؤسسة الجيش وقد قام بترقية بعض من مواليه الضباط وضباط الصف إلى رتبة عقداء وحتى إلى رتبة جنرالات — خاصة من الناس الذين يعرفهم عندما كان مديرا بالمدرسة التقنية (ENITA) التابعة لوزارة الدفاع — والذين صاروا يكوِّنون القاعدة الخلفية لهؤلاء "المافيا السياسية والمالية" لتكون لهم السطوة المطلقة على جميع منافذ الحكم، فتوزَّع الاحتكار بين هؤلاء الضباط فمنهم من سيطر على قطاع الأدوية (الجنرال غنيم والجنرال إسماعيل العماري)، قطاع الفلاحة وبالخصوص تجارة القمح (الجنرال العربي بلخير)، قطاع البناء خاصة مادة الاسمنت (الجنرال بتشين)...

هذه الهيمنة أدت إلى تفتيت بنية الاقتصاد الوطني، فأغلبية المؤسسات الوطنية صارت تمتاز بسوء التسيير وبيعت في وقت لاحق، بعد إفلاسها الممنهج، بأبخس الأثمان.

حدثت أيضا ثورة شعبية عارمة في 5 أكتوبر 1988، حيث تم تخريب عدة مؤسسات ومنشآت عمومية وحتى العتاد الذي كان يرمز للدولة، ودخلت الجزائر في دوَّامة من اللاستقرار. في خضم هذه الأحداث أعلن الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، من خلال خطاب موجَّه للأمة، عن جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وبذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من الديمقراطية والتعدُّدية الحزبية، وقام الشعب بالاستفتاء على الدستور الجديد سنة 1989.

تميَّزت فترة حكم الرئيس الشاذلي ببروز مافيا العقار والمال (جلهم من الجيش أو من الموالين لهم أو ممن يستعملون أسماء مستعارة)، حيث تم الاستحواذ على أهم الأراضي الخصبة خاصة في مناطق التلّ الجزائري، وتمّ تأسيس، بأموال البنوك العمومية، شركات كبرى فوق هذه الهكتارات من الأراضي وتمت المضاربة بها لاحقا.

الملاحظ أيضا هو تمييع رتب الجيش حيث أصبح الجنرالات والعُقَداء يُعدُّون بالمئات، والذين كانوا

* واسمه الحقيقي جوزيف سولال أبولكير الذي كان أحد أبناء أكبر المتعاونين مع الإدارة الفرنسية أثناء الاحتلال في منطقة "فرندة" بنواحي ولاية تيارت، وكان قبيل الاستقلال ضابطا في الجيش الفرنسي.

في زمن الرئيس هواري بومدين يُعدّون على الأصابع.

إن أغلب الإطارات السامية في الدولة من الجناح العسكري أو المدني لا يملكون السلطة الفعلية، بل يُعتبرون مجرد موظفين كالجنرالات والعقداء في مختلف النواحي العسكرية، المدراء العامون في الوزارات والشركات العمومية، رؤساء الجهاز التنفيذي من ولاة ورؤساء الدوائر وكذا وكلاء الجمهورية في سلك القضاء، أما الحُكَّام الفعليون فهم الجنرالات الذين كان البعض منهم في ما سبق ضابطا أو ضابط صف في الجيش الفرنسي أثناء الاستعمار. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الجنرالات (العربي بلخير، محمد العماري، اسماعين العماري، بن عباس غزيل... —— متوفّون ——، محمد التواتي، خالد نزار،... —— أحياء ——).

إن أخطر الجنرالات (العربي بلخير، خالد نزار، محمد العماري ومحمد تواتي) هم من الضباط وضباط الصف الذين تم ترقيتهم ملازمين من طرف الجيش الفرنسي بوقت قصير قبيل الاستقلال، وأصبحوا من صانعي القرارات في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.

• عاشت الجزائر بعد إقالة الرئيس الشاذلي وحله للبرلمان فراغا سياسيا كبيرا، حيث تم تشكيل ما يسمى بالمجلس الأعلى للدولة نيابة عن رئيس منتخب، حيث تمّ جلب الرئيس الراحل محمد بوضياف من منفاه في المغرب، والذي أخذته الغيرة على الوطن، وقد كان عسكريا ومن أوائل مفجري ثورة التحرير، حيث تم اغتياله في مدينة عنابة الجزائرية في نفس السنة (1992)، بعدما تفطَّن إلى أن هؤلاء عبارة عن عصابة مافيا تدير البلد على حسب هواها، وكل من يقف في طريقها، فان آلة الدمار ستحطمه.

يمكن تلخيص المرحلة القصيرة لحكم بوضياف بأنها صراع بين الرئاسة والجيش، ليس كمؤسسة بل كأشخاص يتحكمون في الوضع، خاصة مع ظهور ما يسمى بالجماعات المسلحة، والتي أدّت فيما بعد إلى ترويع الشعب وقتله.

• بعد اغتيال الراحل بوضياف، واصل المجلس الأعلى للدولة مهامه برئاسة الراحل علي كافي (أحد العسكريين القدامى) مع مجموعة من المعاونين على رأسهم الجنرال خالد نزار، تيجاني هدام والمحامي علي هارون، ودخلت الجزائر مجددا في ظلام سياسي ودمار أتى على الأخضر واليابس، بحيث اختلطت الأوراق وظهرت عدة جماعات مسلحة تذبح وتقتل بلا هوادة، وأصبح القتلى يُعدّون بعشرات الآلاف.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

• بعد مدة ليست بالقصيرة، نظرا لما كان يعيش عليه الشعب من رعب، تم تعيين الجنرال ليامين زروال في 1995 حيث حاول ضبط الأمور، لكن سرطان الخوف والقمع كان قد أحكم قبضته على المجتمع، وأصبح الجزائري ينشُد الأمن والسلامة الجسدية ولم يعد يهتم بالتنمية أو مستوى المعيشة، ولا كيفية تسيير الإدارات، إلى أن بدأت بوادر الحوار مع الجماعات المسلحة تظهر كبصيص أمل، والتي انتهت بهدنة ما بين 1998 حتى مجيء الرئيس الحالي (عبد العزيز بوتفليقة) سنة 1999.

• تمّ ظاهريا، منذ 1999، انتخاب الرئيس بوتفليقة، لكن في حقيقة الأمر، مجموعة العسكر الذين يديرون شؤون الدولة هم الذين أعطوا الضوء الأخضر لتنصيب هذا الرئيس — الذي كانت له قضايا فساد في ما سبق أثناء توليه وزارة الخارجية —، وقد تمّ طرده من مؤتمر حزب جبهة التحرير في ثمانينيات القرن الماضي، واستقر في بعض دول الخليج وأوروبا مدة عشرين عاما.

استطاع بوتفليقة، بخبرته السياسية وأسلوبه الخطابي، أن يُرجع بعض الأمور إلى نصابها، حيث أنه مع صدور قانون الرحمة — الذي يقضي بقبول من كانوا في الجماعات المسلحة الرجوع إلى الحياة المدنية ما لم تُثبت إدانتهم في قضايا قتل، والذي تلاه قانون المصالحة الوطنية لطي الصفحات الأليمة للتاريخ الدموي في الجزائر — بدأت الجزائر تسترجع عافيتها خاصة مع ارتفاع أسعار البترول، المصدر الوحيد لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

إذا لخَّصنا العهدات الرئاسية الأربعة للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، يمكننا أن نكتشف أن العهدتين الأوليتين قد تم فيهما انجاز بعض المشاريع، خاصة مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر. أما العهدتين الأخيرتين فقد تفشت ظاهرة الرشوة والفساد وتبديد المال العام على مرأى ومسمع من الجميع، سواء أكانوا مسؤولين أو مواطنين بسطاء، وأصبح هذا النهب الحديث اليومي للعام والخاص، كما تم تغيير لا تكسير بنية النظام من خلال تنحية أعمدة الجيش والمخابرات، وكذلك إسناد كُبريات الحقائب الوزارية والمناصب العليا الحساسة في الدولة لحاشية الرئيس (تحديدا الذين ينحدرون من تلمسان وحتى مِمَّن يحملون الجنسية المزدوجة، الفرنسية منها خاصة).

يمكن أن نُجزِم أن الدولة الجزائرية المستقلة لم تعرف الديمقراطية يوما ما، بل أن جوهر النظام قام وما زال قائما على العسكر والموالين لهم، ليس كمؤسسة بل كأشخاص يديرون زمام الأمور في

البلد بكل تعسفية وخرق للقوانين، وأن أي معارضة لهذا النظام تُجابه بالإقصاء وبالتهميش أو حتى بالتصفيات الجسدية إذا اقتضى الأمر.

إن علاقة الجيش بالدولة في الجزائر تمثِّل خصوصية، مقارنة بالدول المتقدمة، لاعتبارات تاريخية، حيث تم استيلاء قادة الجيش على السلطة، بدون شرعية شعبية، واستمر الحال إلى يومنا هذا.

أمَّا الطبقة المدنيّة، فقد مسّها الضعف من جراء الخوف والتنكيل، أو نتيجة الامتيازات التي مُنحت لبعض الأشخاص المنتمين إيديولوجيا لسلطة العسكر.

ولا سبيل لسيادة الجناح المدني على الجناح العسكري إلا بإحداث قطيعة مع النظام القائم من خلال انتفاضة شعبية تُعيد الديمقراطية إلى مسارها الحقيقي تكُون مُتوَّجة بانتخابات نزيهة وشفَّافة لاختيار حُكَّام الجزائر الوطنيين الذين يدفعون بها إلى الرقي لا إلى الانتكاسات التي عرفها الشعب الجزائري في فترات سابقة والتي أصبحت اليوم في أوجِّ مراحلها.

من يحكم الجزائر فعلا؟

سؤال حيَّر جميع الجزائريين وحتى الغربيين، وللأسف لا توجد إجابة واحدة، واضحة وصريحة.

إن هذا السؤال الغامض أرهق المواطن الجزائري، حيث تخلَّى عن أبسط حق له، متمثِّلا في سماع خطاب رئيس دولته بشكل مباشر — لا من خلال رسائل لا ندري مَن يحضِّرها — في بعض المناسبات كما جرت عليه العادة (انتخابات، عيد الاستقلال، تغيير الدستور...).

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المنهك صحيا، غائب عن السلطة الفعلية منذ إصابته بجلطة دماغية في 2013، ليقوم شقيقه "سعيد بوتفليقة" — المستشار برئاسة الجمهورية — بالتحكم في الصراع الدائر على السلطة، حيث أنه أحْدَث شبه توازن حذر بين الرئاسة، مؤسسة الجيش وجهاز المخابرات، كما سيطر على دواليب الاقتصاد عن طريق لوبي من رجال الأعمال ينهش خيرات وأموال البلاد (علي حدّاد كمثال).

هناك مَن يرى أن سعيد بوتفليقة هو الحاكم الفعلي لشؤون الجزائر معتمدا على مجموعة من الجنرالات ورجال الاستخبارات وكبار رجال الأعمال، حيث صار يوصف بـ"رئيس الدولة بالوكالة".

وهناك رأي آخر يرى أن الرئيس الحالي والفعلي للجزائر هو رئيس أركان الجيش الجزائري، الفريق أحمد قايد صالح. هذا ما صدر عن تقارير سرية فرنسية تؤكد: "أن هناك انقلابا وقع بالجزائر وأن الرئيس الذي يحكم الجمهورية اليوم هو قايد صالح (رئيس أركان الجيش الجزائري، ونائب وزير الدفاع)".

إن مختلف التحاليل السياسية تتقاطع في نقطة مفصلية مفادها أن الذي يحكم الجزائر فعلا هو الذي يتحكم في دواليب الحكم، فإلى عهد قريب كان مستشار الرئيس الحالي وأخوه الأصغر "سعيد بوتفليقة" يتحكم في جميع منافذ القرار وذلك بحماية فرنسية مباشرة، ويبدو هذا جليا بعد التغييرات التي جرت، وأهم مؤشر لها تنحية رئيس جهاز المخابرات محمد مدين المدعو "توفيق" بعدما دام على رأس هذه الهيئة الخطيرة أكثر من عشرين سنة، بحكم أنه كان يلقب بـ "واضع الرؤساء في الجزائر".

من جراء هذا المشهد، أصبحت المؤسسة العسكرية في وضع لا يُحسد عليه نتيجة التجاذبات السياسية التي يعرفها الوضع الجزائري المتعفن. فآخر التعديلات التي طرأت في المؤسسة العسكرية بتنحية أغلب قواد النواحي برتبة ألوية وعمداء، وكذا تنحية مدير الأمن "اللواء عبد الغني الهامل" تعطي انطباعا عن مدى تحكم العسكر في زمام الأمور، ومؤشر كذلك عن تصفية الحسابات التي تتم على أعلى مستوى في هرم السلطة.

إن نظام الحكم في الجزائر يقوم على الغموض، لكن أغلب المحللين السياسيين يُجمعون على أن منظومة الحكم في الجزائر تديرها شبكة دينامية من الأقطاب والمصالح، تتكون من الجيش، المخابرات، الحزب العتيد الحاكم (جبهة التحرير الوطني FLN) وحزب التجمع الديمقراطي(RND)، FLN مكرَّر .وفئة من رجال الأعمال الذين ازداد نفوذهم في السنوات الأخيرة.

إن مبادرة مجموعة الشخصيات الـ19، التي طالبت بلقاء الرئيس بوتفليقة في عام 2015، بهدف التأكد من قدرته على إصدار الأوامر، قوبلت بالرفض، وهذا دليل على أنه غير مؤهل لهذا المنصب نتيجة عجزه الصحي، رغم وجود المادة 88 من الدستور التي توضح بشكل صريح هذه المسألة.

من الواضح أن هذه المحاولة تندرج في سياق مغالطة الشعب الجزائري وحتى الرأي العام العالمي، وهذا بإظهار أن الرئيس بوتفليقة هو الحاكم الفعلي للجزائر، وأنه بإمكانه عقد الاجتماعات، واتخاذ القرارات بعيدا عن سلطة الجنرالات، وبإمكانه أيضا إجراء مقابلات مع المسؤولين المحليين والدوليين.

لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في الكذب على الشعب، لأن كل الشعب الجزائري أصبح يشاهد الرئيس، في بعض المناسبات، وهو يتخبط في حالته الصحية المتدهورة، فكيف يمكن إذن أن يكَذّب ما شاهدت عيناه في آخر اجتماع لمجلس الوزراء، حيث ظهر الرئيس وهو يُقلّب أوراق عمله بشق الأنفس، ناهيك عن عدم قدرته على التكلم.

"مشهد الجزائر الآن يصب في صالح بقاء بوتفليقة لنهاية ولايته في العام 2019، على أن يعمل القايد صالح خلال هذه الفترة على التقرب من أحزاب الموالاة والمعارضة على حد السواء، باعتباره البديل الجاهز وطنيًا، بعيدًا عن أي تدخل خارجي، وهو سيناريو مقبول داخليًا كونه نظريًا يخالف الرغبة الظاهرية الفرنسية، وهو ما يثير حساسية المواطنين، كما أن صالح بعيد تمامًا عن جدلية الدم المتورط فيها معظم قادة الجيش في التسعينيات، كونه لم يرَقَّ في أواخر 93 وأوائل 94، وبالتالي كان بعيدًا عن دوائر صنع القرار، ومقبول كذلك دوليًا لكل من الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر بعد فرنسا بالجزائر، وفرنسا نفسها لكن بقدر أقل، كونها ستكون مضطرة للقبول بالأمر الواقع لأن البديل وقتها سيكون من المعارضة، وربما من الإسلاميين، وهو ما يخشاه الجميع، وذكرى التسعينيات لازالت راسخة بالأذهان"*.

إذا نظرنا إلى الأمور بشكل شمولي نجد أن بصمات الماسونية العالمية، بهدف تدمير الجزائر واستلاب عقول أبنائها والتحكم في خيراتها، واضحة من خلال بعض النافذين في الحكم والذين هم في الأصل من اليهود "السفرديم" حسب وثائق اليهود أنفسهم. ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: الجنرالات (خالد نزار، العربي بلخير ومحمد التواتي المدعو "المخ")، مراد مدلسي، الطيب بلعيز، لويزة حنون، خليدة مسعودي، علي حداد، نورية بن غبريط رمعون، سعيد سعدي...

ماذا يمكن أن نتوقعه لو مات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؟

* مقال أحمد عزيز — صحفي وكاتب مصري متخصص في الشئون الخارجية والعلاقات الدولية — جريدة نون بوست بتاريخ 2016/12/28.

هذا السؤال يؤرق جميع الساسة وأصحاب القرار في الغرب، لأن سيناريو تونس، مصر وليبيا ليس بالبعيد عنا في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تشهدها الجزائر على الصعيد الداخلي، نتيجة تدني أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار، وكذلك ارتفاع نسبة التضخم، بالإضافة إلى الاحتجاجات والاضطرابات هنا وهناك من جراء البطالة وسوء توزيع الثروة الريعية.

أما على الصعيد الخارجي، فالجزائر تواجه وضعا أمنيا صعبا (مالي، ليبيا، تونس والنيجر)، لذا تخشى الدول الأوروبية تدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين من جميع أنحاء المناطق المتوترة في أفريقيا إلى أراضيها.

إن النظام شبه العسكري بالجزائر، أصبح الآن يواجه عدة متاعب، من احتجاجات تتجلى في التجمُّعات المنديّدة بالسلطة في بعض المناطق (كـ "ورقلة، تيزي وزو"...)، ومن خلال قطع الطريق من طرف المواطنين — خاصة من فئة الشباب — نتيجة سوء التسيير الذي يغلب عليه الفساد (توزيع السكنات بطرق مشبوهة، تردي الأوضاع الصحية، غياب المرافق في القرى والمداشر...)، بالإضافة إلى استخدام العنف لقمع هذه الاحتجاجات والانتفاضات الاجتماعية.

فقبيل الانتخابات الرئاسية القادمة (أبريل 2019) بأشهر قليلة، يجد النظام نفسه في مأزق خطير، حيث يحاول تمرير عهدة خامسة للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة (الغائب كلية عن الحكم) طبعا بالدوس على الدستور، في ظل نقاش حاد بين مختلف أطياف المعارضة، التي تجد نفسها في وضع يمكِّنها من الضغط على هذا النظام البائس، وإن توفرت الرؤية السياسية الثاقبة فبإمكانها اقتراح شخصية توافقية تتقدم بها لتغيير الحكم كلية وإنهاء الهيمنة المفروضة على الشعب منذ عقود.

ويبقى الإعلام الجزائري — التابع للسلطة طبعا — يروّج لفكرة أن الرئيس بوتفليقة يتحكَّم في كل شيء، وأنه يفكِّر ويخطِّط لحل مشاكل الجزائر. أما الشعب الجزائري فأصبح متيقنا أنَّ ما لم يفعله الرئيس لتنمية البلاد وهو يتمتع بصحة جيدة، وفي ظل اقتصاد ريعي (حيث كان سعر البترول يفوق الـ 130 دولارا للبرميل)، لا يمكن أن يتحقق والرئيس معوَّقا، وسعر برميل النفط قد انخفض إلى أدنى مستوياته!

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

حزب فرنسا (الأخطبوط الخفي)

لفهم هذه الحقيقة بشكل دقيق، لابد من الرجوع إلى السنوات القليلة التي سبقت استقلال الجزائر *.

— مرحلة 1958- 1962: البداية كانت أثناء الاجتماع السري الذي عقده الرئيس الفرنسي"شارل ديغول" سنة 1958 بقصر الإليزي، الذي دعا فيه "الباشاغوات والقياد" الموالين لفرنسا الاستعمارية، حيث أعلن لهم أنه يجب عليكم تحضير أبنائكم ومن ترونه مناسبا لتسلم مقاليد الحكم في الجزائر لفترة ما بعد الاستقلال.

ففي خلال هذه الفترة إلى غاية 1961، قامت فرنسا بتسريب العشرات من الضباط وضباط الصف من الجزائريين الذين كانوا يعملون لصالحها، واندسوا في صفوف جيش التحرير الوطني "القوة الثالثة".

لم يأخذ بعض ضباط فرنسا من "فرنسا الدولة" سوى الفكر الاستعماري الاستبدادي المتفنِّن في قهر واستعباد الشعوب. فالجانب المشرق من الثقافة الفرنسية الحالية من حرية الرأي، العدالة الاجتماعية وترقية المحيط العام في بلدهم لم يجد منفذا إلى عقول هؤلاء الضباط المتسلطين ومن يوالونهم من الجناح المدني، بل نهجوا سبيل قمع مواطنيهم من الشعب الجزائري ونهب خيراته ودفعوا به إلى التخلف وإلى الإحباط واليأس.

وكأن هذه الثقافة ليست فكرا متكاملا بل إنها انتقائية على حسب الهوى وغرائز هؤلاء المجرمين في حق وطنهم الذي لا يستحقون الانتماء إليه في حقيقة الأمر.

— مرحلة 1963- 1965: اختلف معظم ضباط جيش التحرير مع الرئيس بن بلة وقائد الأركان هواري بومدين على خلفية تأطير الجيش والادارة من طرف بعض الضباط وضباط الصف الواردين من الجيش الفرنسي، المرتبطين فكريا بفرنسا، حيث كان المبرِّر آنذاك استعمالهم بما يفيد المرحلة، نتيجة قلة معرفة الضباط الوطنيين بأساليب الإدارة.

* في هذا الشأن، أنظر كتاب "في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958- 1999)"، الدكتور عبد الحميد إبراهيمي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2001.

— مرحلة 1965- 1978: تموقع بعض ضباط فرنسا في المراكز الحساسة في الجيش والإدارة والاقتصاد، وبدأوا التخطيط للاستيلاء على الحكم من خلال تشكيل شبكة أخطبوطية من العلاقات، وتعيين العناصر التي يحتاجونها لاحقا في المناصب الحسَّاسة، وكذلك ترقية بعض الضباط الفاسدين الموالين لهم.

— مرحلة 1979- 1992: لقد تمّ عقد اجتماع سري بالمدرسة التطبيقية التابعة للجيش، والتي كان يديرها الجنرال العربي بلخير (أخطر عنصر في عصابة ضباط فرنسا)، ومن خلاله تم تعيين الرئيس الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر خلفا للراحل هواري بومدين. كما أسندت مهام أخطر المناصب إلى هؤلاء الضباط الواردين من الجيش الفرنسي (وزارة الدفاع لخالد نزار، قيادة أركان الجيش لمحمد العماري ورئيس ديوان الرئاسة للعربي بلخير).

— مرحلة 1992 إلى يومنا هذا: إنها المرحلة التي استكمل فيها بعض ضباط فرنسا حلقة الاستعمار النهائية، كما خطَّط لها الرئيس الفرنسي السابق (شارل ديغول)، من خلال إتمام إجراءات السطو على الحكم عن طريق الانقلاب المُمنهَج في يناير1992 بتقديم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد استقالته، تحت التهديد، أمام الشعب الجزائري تاركا الجزائر في مهب الريح.

هل فعلاً استقلت الجزائر عن فرنسا؟

فرنسا مازالت حاضرة في الجزائر بلغتها، بتفكيرها، بأساليب إدارتها وبحضور شركاتها، ولم تخرج بعد.

قد يقول أحدنا وماذا عن الاستقلال؟ وماذا عن فرحة 5 جويلية 1962؟ إنه خروج جسدي فقط، أما الخروج الروحي أو بالأحرى الثقافي فهذا لم يتحقق رغم صراع الذاكرة ومطالب الاعتذار الملحَّة من طرف بعض الساسة الجزائريين لما قام به المستعمر من مجازر وإبادات جماعية ونهب لخيْرات البلاد لمدة أكثر من قرن.

ويبدو أن مسؤولينا لا يحبذون استعادة أرشيف الثورة الجزائرية، لأن الكثير من الحقائق لا تخدم هذه العصابة، لكون أغلب الفاعلين في الحقل السياسي من الحركى والخونة أو أبنائهم الذين كانوا ضد الثورة أساسا.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

إلى يومنا هذا مازالت الإدارة الجزائرية في مجملها مُفرنسَة، ومازال جلُّ الشعب الجزائري يستعمل، في لغة مخاطبته، مزيجا من الفرنسية والعامية وقليلا من اللغة العربية ماعدا في بعض المناطق الصحراوية، التي مازالت نوعا ما محافظة على أصول العربية، أما في منطقة القبائل والشاوية، فالأمازيغية هي المظهر الواضح الذي يعبِّر عن عمق الجزائر.

أغلب المشاريع الاقتصادية الكبرى المنجَزة في الجزائر، في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي، قد مُنحت للفرنسيين (شركة ألستوم لإنجاز الترامواي في المدن الكبرى ومترو الجزائر، مخبر سانوفي أفنتيس للأدوية، سيال لتصفية المياه...) بمبالغ تفوق حد الخيال. إضافة إلى الشراكة غير المتكافئة من خلال بناء مصنع "رونو" ومستقبلا مصنع "بيجو"، حيث يتم تركيب القطع الجاهزة ونفخ العجلات بأجور زهيدة لليد العاملة الجزائرية وبهامش ربح يفوق حد الخيال، ناهيك عن استيراد السيارات الفرنسية بمليارات الأورو.

فهل أخذت الجزائر فعلا استقلالها من فرنسا؟ ومن يستطيع أن ينفي وجود حزب فرنسا في الجزائر؟

إن المتتبِّع ليوميات مرض الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة وبقائه في المستشفى العسكري الفرنسي "فال دو غراس" لمدة ما يقرب الأربعة أشهر، ويرى بأم عينيه استقباله للوزير الأول السابق عبد المالك سلال وبجانبه قائد الأركان ونائب وزير الدفاع قايد صالح ووراءهم صورة للرئيس الفرنسي السابق فرونسوا هولاند وهم يتحادثون في أمور الجزائر يدرك حجم المأساة التي تتخبط فيها الجزائر، ويدرك يقينا أن فرنسا مازالت تدير شؤون الجزائر المستقلة.

يقول المؤرخ الفرنسي أندري جوليان: "إن فرنسا منذ 1958م لم تعد تقاتل من أجل منع استقلال الجزائر، بل لمنح الاستقلال لفئة تحافظ على مصالح فرنسا في الجزائر".

كما يؤكد الصحفي هشام عبود في كتابه الشهير "مافيا الجنرالات": "إذا كانت فرنسا قد جدَّدت قياديها السياسيين في الألفية الثالثة، فإن الجزائر مختنقة بضباط الصف السابقين الذين تركتهم فرنسا الاستعمارية في الحكم وأصبحوا بالنسبة لنا كالسم القاتل"*.

* أنظر كتاب "مافيا الجنرالات" بالفرنسية، هشام عبود، مطبوعات J-C Lattès. فرنسا، طبعة 2002، ص 80.

كان ولا زال الهدف الرئيسي لفرنسا، منذ مجيء الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" إلى الحكم وإلى حد الآن، عزل الجزائر المستقلة عن حظيرة الدول العربية والإسلامية، ومراقبة عدم ابتعادها عن فرنسا وربطها بها بشكل مباشر على الصعيد السياسي، الاقتصادي والثقافي من خلال مسؤوليها ذوي الميول الفرانكوفيلية والمدافعين عن ثقافتها في كل المحطات.

جهاز المخابرات: قلب السلطة في النظام السياسي الجزائري

لقد عمل جهاز المخابرات (المالغ) إبان ثورة التحرير على إنجاز الكثير من أجل تحرير الوطن، إلا أنه رغم كل هذا قد زرع الخوف والريبة داخل صفوف مناضلي جيش التحرير، وكان يراقب كل كبيرة وصغيرة.

أما في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين كان جهاز المخابرات أو ما كان يعرف بالأمن العسكري "SM" حاضرا في كل أجهزة الدولة، وكان العدسة التي يرى من خلالها كل التحرُّكات.

في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، تمت إعادة هيكلة الجيش، حيث كان هذا الجهاز الخطير تحت تصرف عصابة الجنرالات (العربي بلخير، خالد نزار ومحمد مدين) ليتم عزل الرئيس الشاذلي عن الاضطلاع بصلاحياته الدستورية الحقيقية.

أما في فترة التسعينيات (العشرية الدموية) من القرن الماضي، فقد أصبح هذا الجهاز سيِّد الموقف، فجميع الاعتقالات، التوقيفات والتصفِيات تمت تحت العين الساهرة للـ DRS، وأصبح في ذهن المواطن كالبعبع يبعث الخوف كلما ذُكر اسمه.

أما في فترة الرئيس الحالي، قبل إعاقته، ومنذ 2004، تمكن بوتفليقة من تحييد مؤسسة الجيش نسبيا من خلال عزل الفريق "محمد العماري" وقائد الناحية العسكرية الأولى اللواء "فضيل شريف"، ليواصل الرئيس أو من يعملون باسمه تغييراته على مستوى أعلى هرم جهاز المخابرات عن طريق استبدال "الجنرال توفيق" بالجنرال بشير طرطاق" سنة 2015 ووضع هذه الهيئة تحت سلطة الرئاسة مباشرة.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

ويبقى هذا الجهاز، لحد كتابة هذه الأسطر، أخطر مؤسسة في الجمهورية تقوم بمراقبة كافة الأنشطة السياسية في الجزائر وبصلاحيات تفوق حد الخيال.

يؤكّد السيد سعيد بوالشعير، رئيس المجلس الدستوري الأسبق والمستشار القانوني السابق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن: "الأمن العسكري أصبح يشكل جدارا واقيا للدولة ونظامها لتعدد اختصاصاته داخليا وخارجيا، غير أن ما يلاحظ على هذا القطاع أنه يُفرط في ممارسة الرقابة على أفراد المجتمع فيقيّد حُرّياتهم، في حين أن مهمته هي حمايتهم وتمكينهم من ممارستها في ظل القانون".

"إن هذه المؤسسة لا تضع إمكاناتها الهائلة، ووسائلها الجبارة للعمل، في خدمة البلد والشعب، بل تستخدمها ضد الجزائر والجزائريين. إن رؤساء قسم الاستعلام والأمن DRS: (محمد مدين، اسماعيل العماري وكمال عبد الرحمن) — بذريعة إنقاذ الوطن من "التهديد الأصولي" — قد نظموا، بتواطؤ مع عصابة الجنرالات وبعض الدمى الآدميين عملية نهب ثروات البلد، وارتكاب جرائم بشعة ضد مواطنيه، فلم ينجُ منهم لا إسلاميون ولا ديمقراطيون، لا المثقفون ولا حتى العسكريون. فالشعار الوحيد لهؤلاء المتعطِّشين للنهب هو تسيير البلد وفق أهوائهم، دون السماح بأدنى شكل من أشكال الاحتجاج"*.

"إنّ السلطة الخفية التي توجد المخابرات في قلبها، هي التي تستولي على الدولة، وإن تنازلت عن البعض من نفوذها للواجهة المدنية. ويقوم العسكر من خلف الستار بتزيين الواجهة كلّما دعت الضرورة لذلك، سواء بمهازل انتخابية أو بتعديلات دستورية غير شرعية وغيرها من أساليب إطالة عمر الاستبداد.

حتى العناصر العسكرية التي يبدو أنّها انسحبت من الحكم، مازال يربطها بدوائر التأثير الكثير من الأواصر ومازالت تتدخل في إدارة دفّة الحكم بما هيمنت عليه من مصالح وريع اقتصادي خلال التسعينات، إضافة إلى أنّه قد تمّ ترقية عدد مُهمّ من الضبّاط الذين تورّطوا في حمام الدم الجزائري إلى رتبة جنرال، وهكذا يتمّ تأمين استمرارية السيطرة على السلطة بنفس نوعية الأشخاص وإن تغيّرت بعض الأسماء"†.

* كتاب الإسلاميون والعسكر، سنوات الدم في الجزائر، محمد سمراوي، منشورات تنوير، ص 31.

† حوار أجرته مجلة الصحراء الأسبوعية مع أحد المعارضين للنظام الجزائري في الخارج (محمد العربي زيتوت) في 19

أعمدة النظام: على ماذا يعتمد النظام في ديمومته؟

إن النظام الجزائري، في ديمومة حكمه، اعتمد على ست أعمدة رئيسة تكونت مع مرور الزمن منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ليستمر في تشكيلها ومراقبتها من أجل التحكم في كافة مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

إن هذه الأعمدة تُشكِّل الأساس لتوزيع الأدوار على الفاعلين داخل عُصبة الحُكم وتتلخّص أساسا في:

1. المال: إنه العصب الحقيقي لاستمرار هذه الطبقة في الاستئثار بكل مُقدَّرات الأمة، من خلال تسيير مصالحها على حساب الشعب، حيث أن مدخولات النفط بدل أن تتجه إلى التنمية الحقيقية للوطن، تحولت إلى مصدر للثراء من طرف هذه "الأوليغارشيا" عن طريق الهوامش المتحصل عليها من الصفقات الاقتصادية، الاستفادة من أموال البنوك دون إرجاعها، التحكم في الاستيراد وتوزيعه بين النخب الحاكمة وسحق كل منافس وشراء السلم الاجتماعي من خلال القضاء على جميع أنواع الاحتجاجات (قروض الأونساج، السكن الاجتماعي...).

2. قوات الأمن (الجيش، الشرطة، الدرك...): إن الحاكم منذ فجر الإنسانية يستمدُّ سلطانه من ولاء الشعب له ومن خلال التفاف الجنود والمقاتلين حوله، فلو تمرَّدت هذه الفئة لزال السلطان. إن اختيار أفراد الطبقات الفقيرة أو قليلة الوعي والثقافة من أهداف السلطة الحاكمة، فقد سعت منذ سنوات إلى رفع عدد المنخرطين في أسلاك الأمن كلّها ومُراجعة أجور هؤلاء ورفعها وتقديم بعض الامتيازات، لتضمن بذلك ولاء هؤلاء، ولتشكيل درع واق يضمن بقاءها في سُدَّة الحكم.

3. العمال والموظفين: هذه الطبقة تشكل عجلة الاقتصاد في جميع القطاعات، وبدونها لا يتمّ خلق الثروة، فإذا افترضنا أن جميع العمال امتنعوا عن الذهاب لأماكن عملهم أياما وشهورا (عصيان مدني سلمي) لتغيَّرت المعادلة ولَجفَّت منابع المال وأصبح النظام عاجزا عن الاستمرار في الحكم. وما قمع النقابات المستقلة إلا أكبر دليل على هذا الطرح.

أبريل 2010.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

4. المثقفين والنخب المفكِّرة: إن أي نظام لا يمكنه تجاوز النُّخب المفكِّرة في تسطير استراتيجياته، فأصبح لزاما على هذا النظام شراء الذمم وضمّ هذه النخبة إلى معسكره لتجسيد توجهاته وأيديولوجيته.

5. رجال الدين: العلماء منارة الأمة، فالعالم يبيّن الحق من الباطل ويقَوّم سياسة الحكَّام إذا زاغوا. فإذا أنكر العالم على السلطان فِعله، عدَل الحاكم عن رأيه في بعض المسائل المتعلقة بتسيير الشأن العام. للأسف، إن ما حدث وما يحدث عندنا منافٍ لهذا المسلك، حيث أصبح أغلب رجال الدين يتزلَّفون إلى الساسة وصاروا يقدِّمون لهم الفتاوى التي تتماشى وأيديولوجيتهم، وغاب المعنى الحقيقي لدور العالم الديني في تقويم اعوجاج الحُكَّام، وكذلك في تنوير الشعب بالعلم الأصيل.

6. الشرعية (عن طريق تنظيم الانتخابات): من المعروف أن النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لم يصل إلى سدة الحكم إلا عن طريق اغتصاب السلطة أو الانقلاب، فكان لِزاما عليه أن يعلِّل وجوده بشرعية معينة في نظر الشعب وأمام الرأي العالمي، حتى ولو كانت هذه الشرعية مفبركة. فيعتمد على الشرعية الثورية أحيانا من خلال اللعب على ورقة الثورة التحريرية المجيدة، أو عن طريق تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية (مزيَّفة في كثير من الأحيان) لضمان ديمومته على رأس السلطة.

"يا لذلّ شعوب فقدت العقل! ويا لبؤسها! يا لأمم أمعنت في آذاها وعميت عن منفعتها! تُسلَبون أجمل مواردكم وأنتم على السلب عيان، تتركون حقولكم تُنهب ومنازلكم تُسرق وتُجرّد من متاعها القديم الموروث عن آبائكم! تحيون نوعًا من الحياة لا تملكون فيه الفخر بملْك ما، حتى لكأنها نعمة كبرى في ناظركم لو بقي لكم ولو النصف من أملاككم وأسركم وأعماركم، وكل هذا الخراب، هذا البؤس وهذا الدمار يأتيكم لا على يد أعدائكم بل يأتيكم يقيناً على يد العدو الذي صنعتم أنتم كبره، والذي تمشون إلى الحرب بلا وجل من أجله، ولا تنفرون من مواجهة الموت بأشخاصكم في سبيل مجده.

هذا العدو الذي يسودكم إلى هذا المدى ليس له إلا عينان ويدان وجسد واحد، ولا يملك شيئًا فوق ما يملكه أقلّكم على كثرة مدنكم، التي لا يحصرها العَدّ إلا ما أسبغتموه عليه من القدرة على تدميركم.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

فأنّى له بالعيون التي يتبصص بها عليكم إن لم تقرضوه إياها؟ وكيف له بالأكفّ التي بها يصفعكم إن لم يستمدّها منكم؟ أنّى له بالأقدام التي يدوسكم بها إن لم تكن من أقدامكم؟ كيف يقوى عليكم إن لم يقوَ بكم؟ كيف يجرؤ على مهاجمتكم لولا تواطؤكم معه؟ أي قدرة له عليكم إن لم تكونوا حماة للصّ الذي ينهبكم، شركاء للقاتل الذي يصرعكم، خونة لأنفسكم؟ تبذرون الحبَّ ليُذْريه. تؤثثون بيوتكم وتملؤونها حتى تعظم سرقاته. تربّون بناتكم كيما يجد ما يشبع شهواته. تنشئون أولادكم حتى يكون أحسن ما يصيبهم منه جرّهم إلى حروبه، وسوقهم إلى المجزرة، ولكي يصنع منهم وزراء مطامعه ومنفِّذي رغباته الانتقامية. تتمرَّسون بالألم كيما يترفَّه في مسرّاته ويتمرَّغ في ملذّاته القذرة، وتزيدون وهناً ليزيد قوة وشراسة ويَسِمَكم بلجامه. كل هذه الألوان من المهانة التي إما البهائم لا تشعر بها، أو ما كانت تحتملها، يسعكم الخلاص منها لو حاولتم لا أقول العمل عليه، بل محض الرغبة فيه، اعقدوا العزم ألا تخدموا تصبحوا أحراراً. فما أسألكم مصادمته أو دفعه بل محض الامتناع عن مساندته، فترونه كتمثال هائل سُحِبت قاعدتُه فهوى على الأرض بقوّة وزنه وحدها، وانكسر"*.

إذا استطاع الشعب الجزائري أن يستعيد وعيه، فإنه بإمكانه سحب هذه القواعد والأعمدة من تحت سلطة هذا النظام، ليجد نفسه دون ركائز، ويفقد بالتالي السيطرة على الحكم، لأن العناصر التي من خلالها يتحكم في هذا الشعب تصبح خارج إرادته، فيختار إذن الانسحاب ويصبح الشعب سيّدا في وطنه.

النظام البوليسي والاغتيالات السياسية

إن الأنظمة المستبدة في كل أنحاء العالم تنتهج سبيل القمع، التعذيب والقتل في السيطرة على شعوبها، لأن الحوار وقبول الرأي الآخر شيء مرفوض تماما.

لقد عرف النظام الجزائري في مختلف مراحله، خاصة قبيل الاستقلال وبعده، عدة اغتيالات لجزائريين رفضوا الأسلوب الاستبدادي في تسيير مجريات الثورة أو لمجرد أن كانت لهم رؤية مغايرة للقادة، وكذلك مِمَّن وقفوا معارضين للقادة العسكريين آنذاك في تسيير مرحلة ما بعد الاستقلال. الأمر يختلف قبل وبعد الاستقلال، لأن ما وقع خلال الثورة، نجد له ما يبرره، نظرا لملابسات

* إيتيان دي لوبويسيه، "العبودية المختارة"، ترجمة مصطفى صفوان، وزارة الثقافة، الفنون والتراث. قطر، ص 36.

الأحداث خلال تلك الفترة بفعل ما قام به المستعمر الفرنسي من دسائس. أما ما جرى من اغتيالات وتصفيات جسدية بعد الاستقلال، فيعتبر جريمة سياسية بكلّ المقاييس القانونية والأخلاقية يجب إدانتها ومحاكمتها، لأن الدولة صارت تملك مؤسسات مختصة في التحقيق والمحاكمة ومخوّلة في إصدار الأحكام القضائية وفق الإجراءات الشرعية، وبالتالي يعتبر القتل المشبوه خارج القانون جريمة نكراء.

لقد خسرت الجزائر من خيرة أبنائها قادة عظماء أسهموا في تحرير وتنمية الوطن نتيجة الصراع في هرم السلطة على اعتلاء المناصب القيادية.

أما في الفترة التي تلت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 1992 إلى 1999 (العشرية الحمراء)، فالوضع تغيَّر تماما، حيث أن بعض ضباط فرنسا، الذين استولوا على السلطة وأحكموا قبضتهم على مقدَّرات الأمة، قاموا بترويع الشعب وعلَّقوا جميع هذه الاغتيالات والمجازر الجماعية على مِشجب الجماعات الإسلامية، وتعيينا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الحزب المحل بعد سجن زعيميه عباسي مدني وعلي بن الحاج).

في الغالب الأعمّ، فإن هذه التصفيات قد تمت دون محاكمة، واكتنفتها السِّرية التامة.

قائمة الاغتيالات طويلة وطويلة جدا، لكننا نكتفي بذكر بعض الشخصيات التي أثَّرت في أحداث تاريخ الجزائر الحديث من سياسيين، مثقفين، صحافيين وحتى فنانين.

1 — الاغتيالات قبيل فترة الاستقلال:

• عبان رمضان، اغتيل شنقا يوم 1957/12/26 بالمغرب نتيجة معارضته للباءات الثلاث (بن طوبال لخضر، بوصوف عبد الحفيظ وبلقاسم كريم) خلال مؤتمر الصومام سنة 1956، من خلال طرحه لفكرة أولوية السياسي على العسكري وأسبقية العمل الثوري في الداخل على الخارج.

• العقيد بوشريط يوسفي المدعو "سي لحسن"، ظروف اغتياله جد غامضة في نواحي مدينة البيَّض "جيريفيل سابقا". لكن من المؤكد أن تصفيته تمّت عن طريق ما كان يسمى آنذاك بـ "اليد الحمراء".

2 — الاغتيالات بعد الاستقلال:

• محمد خميستي، قُتل رميا بالرصاص أمام مقر المجلس الوطني يوم 1963/04/11، وكان أصغر وزير خارجية في العالم (33 سنة)، وقد صرَّح لزوجته قبل موته بوجود خلافات مع بن بلَّة حول اختيار التوجهات الإيديولوجية الكبرى للجزائر. أما فيما تعلق بالجاني، فبعد سجنه، وُجد مشنوقا في زنزانته بتاريخ 1965/06/20، أي يوما بعد الانقلاب الذي قاده العقيد هواري بومدين ضد نظام الرئيس أحمد بن بلَّة.

• العقيد محمد شعباني، أعدم رميا بالرصاص في 1964/09/02 بمنطقة كنستال، ضواحي مدينة وهران، بسبب رفضه تولي ضباط فرنسا أو ما يعرف بدفعة "لاكوست" مناصب عليا في الجيش بعد الاستقلال. وقد كان قائدا للولاية السادسة — الصحراء الجزائرية — في فترة الثورة التحريرية. فحسب شهادة الشريف مهدي — أول أمين عام لرئاسة الأركان — فإن مصطفى السايس — قائد فرقة الإعدام ومن الضباط الواردين من الجيش الفرنسي —، هو الذي أطلق عليه الرصاص من مسدسه، وهو الآن يعيش في بحبوحة في فرنسا ويتمتع بالجنسية الفرنسية.

• محمد خيضر، مسؤول المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، قتل بالرصاص يوم 1967/01/04 بمدريد الإسبانية على يد رجال المخابرات الجزائرية، وقد كان معارضا ومطَّلعا على عدة ملفات متعلقة بالنظام السياسي الجزائري.

• كريم بلقاسم، قُتل مشنوقا بربطة عنقه يوم 1970/10/20 في غرفته بفندق بفرانكفورت الألمانية على يد رجال من المخابرات الجزائرية، وقد كان معارضا لنظام الرئيس الراحل هواري بومدين.

• علي أندري امسيلي، قُتل يوم 1987/04/07 بباريس بثلاث طلقات في الرأس من طرف المخابرات الجزائرية، وقد كان محاميا وعضوا في جبهة القوى الاشتراكية (جد مقرّب من الزعيم حسين آيت أحمد)، وقد كان أيضا عضوا سابقا في المخابرات الجزائرية أثناء الثورة.

3 — الاغتيالات في فترة العشرية السوداء الدموية (1992 - 1999):

• محمد بوضياف، اغتيل يوم 1992/06/29 بولاية عنابة الجزائرية على يد الضابط مبارك

بومعرافي (حسب الرواية الرسمية)، تولّى منصب رئاسة المجلس الأعلى للدولة بعد انقلاب 1992، قضى عليه العسكر بعدما تفطن لفسادهم وتلاعبهم السياسي بالجزائر.

• الدكتور الجيلالي اليابس، اغتيل يوم 1993/03/16 في القبة بالجزائر العاصمة. عالم اجتماع، شغل منصب مدير معهد الدراسات العليا والاستراتيجيات. كلّفه الرئيس المغتال محمد بوضياف بدراسة استشرافية للجزائر آفاق 2005، وكان من نتائج الدراسة "الثراء الفاحش والسريع جدا لإطارات الدولة وخاصة إطارات الجيش الوطني الشعبي، الذي كانت له عواقب وخيمة جدا سواء على اقتصاد البلاد أو على شرف المؤسسة العسكرية التي تمثل سلطة البلاد"، وكذلك ضلوع الحركى وأذيال فرنسا في تسيير الجزائر وامتلاكهم لمعظم أراضي وخيرات الجزائر. وقد طُلب من الجنرال حسن بلجلطي المدعو عبد الرزاق — الرجل الظل للعربي بلخير في الرئاسة — أن يُقنع شخصيا البروفيسور جيلالي اليابس بالعدول عن طرح هذا الموضوع، وكذلك طلب منه الجنرال اسماعيل العماري سحب المقطع الخاص بالفساد من دراسته وذلك لأسباب تتعلق بأمن الدولة، لكنه رفض ذلك، مذكِّرا بأن المعهد تابع لرئاسة الجمهورية وليس لوزارة الدفاع. وكان قد أخبر قصة مشاكله لصديقه امحمد بوخبزة.

• الدكتور امحمد بوخبزة، اغتيل يوم 1993/06/22 بمقر سكناه بالعاصمة، عالم اجتماع شغل منصب مدير معهد الدراسات العليا والاستراتيجيات. طالب بتكوين لجنة وطنية للتحقيق ومحاكمة المسؤولين عن المديونية الجزائرية واسترجاع الأموال والممتلكات المسروقة، ولكنه أخطأ بأن صرح بأنه يمتلك الأدلة على هذا الفساد. قامت مجموعة كوماندوس من خمسة أفراد باغتياله في منزله بطريقة وحشية، بعد أن تعرض لتحقيق معمَّق وبشتى أنواع التعذيب، ليتم القضاء عليه بالسلاح الأبيض. وقام المجرمون بتفتيش مكتبه ومنزله بشكل دقيق بحثا عن الملفات المذكورة. بعدها، خرج رئيس مجموعة الكوماندوس "عثمان طرطاق" — الرئيس الحالي لجهاز المخابرات — من منزل الضحية وبيده وثيقة تدل على التعاون المعقود بينه وبين قاصدي مرباح حول ملف الفساد في الجيش الجزائري، ولكنه لم يجد أي أثر للملفات المذكورة ولا للأدلة التي ذكرها المرحوم*.

أجمعت كل الصحافة على إدانة الإرهاب الإسلامي، والسؤال الذي يبقى مطروحا: كيف أن اثنين شغلا منصب مدير معهد الدراسات الاستراتيجية اغتيلا في ظرف أربعة أشهر؟

* مذكرات حركة الضباط الجزائريين الأحرار على موقع MOAL.

• قاصدي مرباح، اغتيل يوم 1993/08/21 رميا بالرصاص في سيارته بمنطقة برج البحري — الجزائر العاصمة — رفقة ابنه وأخيه على يد "فيلق الموت" التابع للمخابرات الجزائرية. اسمه الحقيقي "خالف عبد الله"، سياسي محنَّك، شغل منصب رئيس المخابرات في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وكذا منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد. كان على اطلاع بعدة ملفات فساد بعض جنرالات الاستئصال (وهذه الملفات المعروفة بخطورتها هي صور طبق الأصل للتقارير الأمنية المتعلقة بالأغنياء الجدد في الجيش: أرقام حساباتهم البنكية في الخارج وقائمة بالأسماء، إلى جانب ملف ضخم حول تحركات قدامى الجيش الفرنسي داخل الجيش الوطني الشعبي)، وقد رفض سياسة "الكل أمني" المتَّبعة من طرف هؤلاء الجنرالات (خالد نزار، العربي بلخير، توفيق، محمد العماري واسماعين العماري...) وسعى إلى إرساء الهدنة لتوقيف القتل في الجزائر بعد عودته من سويسرا.

• الصحفي إسماعيل يفصح، اغتيل يوم 1993/10/18 بالجزائر لكتم أنفاس الصحافة في الجزائر، وهو مظهر من مظاهر الاستبداد.

• الفنان المسرحي عبد القادر علولة، اغتيل يوم 1994/03/10 بوهران، كان معارضا للنظام من خلال أعماله المسرحية المنتقاة بذكاء.

• عبد الباقي صحراوي، اغتيل سنة 1995 في باريس بحي ميرة أمام المسجد الذي كان إماما فيه على يد المخابرات الجزائرية، كان قياديا كبيرا في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ المُحلة".

• اللواء فضيل سعيدي، اغتيل يوم 1996/06/07، تناقلت ساعتها وسائل الاعلام أنه مات في حادث مرور في سيارته المصفَّحة مع مرافقيه في ناحية ورقلة. كان ضد السياسة الاستئصالية التي انتهجها الجنرالات الفارون من الجيش الفرنسي وحلفاؤهم. لقد اقترح إعادة السلطة إلى المدنيين، وبسبب اختلافه الدائم مع اسماعيل العماري حول كيفية التعامل مع الإسلاميين، أُبعِد في 1994 من منصبه كرئيس مديرية التوثيق والأمن الخارجي — قسم الاستخبارات والأمن — وعُيّن على رأس الناحية العسكرية الرابعة في ورقلة.

• عبد الحق بن حمودة (الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين)، اغتيل يوم 1997/01/28 أمام مقرّ الاتحاد، كان بصدد إنشاء حزب منشق عن جبهة التحرير الوطني والذي عُرف فيما بعد

بـ "التجمع الوطني الديموقراطي"، الحزب الحاكم تقريبا الآن في الجزائر بأغلبية في البرلمان. إن تصفيته كانت رسالة تهديد موجَّهة من" عصابة يناير" إلى الرئيس ليامين زروال.

• المطرب معطوب الوناس، اغتيل يوم 1998/06/25 بتيزي وزو على يد المخابرات الجزائرية، عُرف بانتقاده العلني للنظام الجزائري والجماعات المسلحة الإرهابية من خلال أغانيه اللاذعة.

• عبد القادر حشاني، اغتيل يوم 1999/11/22 بالجزائر العاصمة، عُرف بالوسطية والاعتدال، انتُخب كرئيس للمكتب التنفيذي الوطني لـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وحقق انتصارا في الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991، والتي ألغتها فيما بعد القيادة العسكرية في الجزائر.

4 — المجازر الجماعية في فترة العشرية السوداء (1992 - 1999):

المجازر الرهيبة التي عرفتها الجزائر في العشرية الدموية كثيرة، لكننا نورد بعضا منها. هذه المجازر الشنيعة تثبت دموية الجنرالات الذين حكموا الجزائر بيد من حديد، وللأسف لم تطَلْهم المحاسبة أمام الشعب الجزائري نظرا لحجم التواطؤ المُمَارس من الداخل (الأحزاب السياسية المُزيَّفة) ومن الخارج (الدول الأجنبية — فرنسا خاصة —):

• الرايس (سيدي موسى) بالقرب من الثكنات، يوم 1997/08/28 (70 قتيل)؛
• بن طلحة، ليلة 1997/09/22 (أكثر من 400 قتيل ذبحا)؛
• تيارت وتسمسيلت يوم 1997/12/23 (84 ضحية)؛
• غليزان في رمضان بعد الإفطار، وقعت مجازر في ثلاث قرى نائية في مناطق جبال الونشريس (وادي ارهيو، بلدية حد الشكالة) يومي 30 و31 ديسمبر 1997 وما بين 4 إلى 5 يناير1998، أدت إلى قتل أكثر من 400 1 قروي. صرحت الدولة بـ 172 قتيل فقط؛
• سيد حامد (مفتاح، البليدة)، يوم 1998/01/11 (103 قتيل)...

وتبقى روح الجزائري رخيصة إلى حد أنه لا تقم أي جهة رسمية بطلب فتح تحقيقات معمَّقة للكشف عن المتسبِّب الحقيقي وراء كل هذه الاغتيالات والمجازر التي ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء الجزائريين.

الملاحظ أنّ أغلب هذه الاغتيالات والمجازر نُسبت إلى الجماعات الإسلامية المسلَّحة (الإرهاب).

الفساد على أيدي بعض القادة الجزائريين (الجنرال العربي بلخير نموذجًا)

إن المتورطين في الفساد لا يمكن حصرهم في هذا المؤلَف (كبار ضباط الجيش، أرباب الأعمال، كبار المسؤولين في جهاز الدولة...)، لأن هذا الموضوع يمكن أن يكون مؤلَفا مستقلا بذاته، لكن حجم الفساد الذي بلغ مداه في الجزائر المستقلة — شكليا — قد تجاوز حد الخيال، وأصبحت الجزائر، من جرّاء ذلك، مصنَّفة في خانة الدول الأكثر فسادا في العالم.

إن الجنرال العربي بلخير،المتوفى سنة 2010، كان أبوه باشاغا — قائدا في مدينة تيارت — عمل في خدمة النظام الاستعماري الفرنسي. يهودي الأصل واسمه الحقيقي "جوزيف سولال أبولكير"، وكان ضابطا في الجيش الفرنسي حيث تقلد رتبة ملازم ثان قبل الاستقلال.

لم يكن دخول العربي بلخير إلى الجيش الفرنسي تجنيدا بل كان طواعية اقتداء بنهج أبيه الخائن، فلقد هرب العربي بلخير من الجيش الفرنسي مع مجموعة من الضباط وضباط الصف (سمي هؤلاء بالفارين من الجيش الفرنسي، وفي الحقيقة يعتبر البعض منهم من المندسّين) ليلتحق بجيش التحرير الوطني سنة 1958، ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: عبد المالك قنايزية، مصطفى شلوفي، خالد نزار...

إن الجنرال العربي بلخير ينتمي إلى دفعة لاكوست الشهيرة، تلك المجموعة القليلة التي هيَّأها الرئيس الفرنسي آنذاك (شارل ديغول) لتولّي الحكم بعد استقلال الجزائر لخدمة مصالحها.

بعد مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين، صار الجنرال العربي بلخير أحد أهم أبرز القادة الملتصقين بالرئيس الشاذلي بن جديد والذي دعمه منذ البداية، ففي سنة 1965 حينما كان العقيد الشاذلي قائدا للناحية العسكرية الثانية بوهران، عُيّن العربي بلخير قائدا لهيئة أركانه، وبعدها عُيّن مديرا للمدرسة العسكرية التقنية ببرج البحري سنة 1975.

وفي سنة 1978، بعد وفاة المرحوم هواري بومدين مباشرة، تم عقد اجتماع سري، حضره العربي بلخير مع مجموعة من ضباط فرنسا الجنرالات (خالد نزار، محمد التواتي، محمد العماري،...) واتخذوا قرارا بتعيين الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة.

بعدها عُيّن مستشارا للمجلس الأعلى للدفاع والأمن تابعا لرئاسة الجمهورية، لينتهي به المطاف إلى منصب مدير ديوان الرئيس الشاذلي بن جديد بصلاحيات جد واسعة.

كان للعربي بلخير عدة أصدقاء في الخفاء من فرنسا وإيطاليا (الدوائر المافياوية) من خلال أنشطته الدبلوماسية، حيث جنى عدة أموال من هذه التعاملات المشبوهة، توَّجها بفتح حسابات بنكية في سويسرا سنة 1988 (أهمها حساب إيداع بفائدة، بمبلغ 000 220 1 دولار يسيّره المسمَّى دومنيك ستوكر) *.

بعض قضايا الفساد المنسوبة إلى الجنرال العربي بلخير:

"إينبال" ENAPAL:

قام العربي بلخير بتوقيف ملف مؤسسة "اينبال" الذي كان مكلَّفا به ضابط المخابرات السابق "محمد سمراوي"، ليتمكَّن من التحكم في مراقبة واردات المواد الاستهلاكية الأساسية (سكر، قهوة، حليب البودرة...) لأخذ عمولات عليها، وقد راح ضحيَّة هذه المؤامرة، ككبش فداء، المدير العام السابق لمؤسسة اينبال السيد مصطفى بن سعيد الذي أُدخل سجن الحراش.

هذه القضية أحدثت شرخا بين الدرك والمخابرات، حيث تمكن العربي بلخير من إذكاء نار الفتنة بين الجنرال عباس غزيل — قائد الدرك — والجنرال محمد بتشين — مسؤول المخابرات العسكرية —، مما دفع بالشاذلي إلى استبداله على رأس المخابرات بـ "محمد مدين" — مسؤول التنسيق بمصالح الأمن برئاسة الجمهورية —، والذي أصبح في ما بعد رئيسا للمخابرات ويعرف بالجنرال توفيق "صانع الرؤساء كما وصفته مختلف الصحف الجزائرية".

إختلاسات في المدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين الجزائريين:

لما كان "العربي بلخير" مديرا للمدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين الجزائريين — التابعة لوزارة

* شهادات عن بعض الضباط الشرفاء "حركة الضباط الجزائريين الأحرار" في الموقع الخاص بـ MOAL، في 2006/07/28.

الدفاع — تم الإعلام عنه لدى الإدارة المركزية للأمن العسكري من طرف رئيس مكتب الأمن في المدرسة، واتهمه بابتزاز الأموال العامة، حيث أن بلخير اقتطع مبالغا ضخمة من ميزانية المدرسة لبناء فيلات راقية في منطقة عين طاية. وقام فريق من ضباط المصالح المالية، أرسلهم قاصدي مرباح، بتحديد الوقائع وإثبات الجرم.

وتمّ تحويل ملف بلخير إلى العدالة العسكرية مع ملاحظة شخصية من قاصدي مرباح: "يجب حذفه من قائمة أفراد الجيش الوطني الشعبي". ولكن ومرة أخرى فإن التعاضد بين قدامى الجيش الفرنسي أنقذ العربي بلخير، وأصدر الشاذلي بن جديد أمرا بإيقاف الإجراءات ضده وعيَّنه في الرئاسة*.

أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي (أونريكو ماتيي)†:

جرت أحداث هذه القضية في المحاكم الايطالية في بداية التسعينات من القرن الماضي — خلال محاكمة أعضاء من الحكومة الايطالية ومن قدماء المافيا الإيطالية —، فلتمرير هذه الصفقة الجزائرية، دفع الإيطاليون مبلغ 34 مليون دولار، تحصل العربي بلخير على جزء منها كعمولات، وبعد أن افتضح أمر هذه القضية، اختفى بلخير في سويسرا مؤقتا ولم يحرك الرئيس الشاذلي ساكنا.

الصفقة العسكرية الخاسرة مع فرنسا (إبعاد مسعود زقار):

في زمن جاك أطالي‡ — المستشار السياسي للرئيس الفرنسي السابق فرنسوا متيران —، قام العربي بلخير، في سنة 1982، بترتيب صفقة عسكرية مع الفرنسيين عوض الأمريكيين بمبلغ 36 مليار فرنك فرنسي، فقام بإقصاء مسعود زقار القريب من الدوائر السياسية الأمريكية، حيث كانت لـ "زقار" علاقات واسعة مع الفاعلين السياسيين في أمريكا، فتم توقيفه بتهمة الخيانة والتآمر ضد الجزائر لصالح دولة أجنبية.

* نفس المصدر السابق.

† لمزيد من التفاصيل أنظر جريدة الوطن الجزائرية يوم 13 فيفري 2013.

‡ يهودي من أصل جزائري.

أصبح المجال بعد ذلك لـ "بلخير" فسيحا ليُناور، فرفض مصصفى بلوصيف — الأمين العام لوزارة الدفاع آنذاك — الصفقة لدواع تقنية، مما دفع بالجنرال العربي بلخير إلى الانتقام منه عن طريق دفع الرئيس الشاذلي إلى إقالته سنة 1987، وتمّت محاكمته، على خلفية ملف متعلق باختلاس أموال الدولة، وأُدخل السجن بعد انقلاب يناير 1992.

لافالينالتي "رياض الفتح":

تمكّن العربي بلخير بالتواطؤ مع العقيد سنوسي — المدير السابق لديوان رياض الفتح — بالحصول على مبالغ ضخمة بالدولار من الشركة الكندية "لافالينالتي"، التي قامت بإنشاء مجمع رياض الفتح —المعروف بـ "هُبل"—، والذي قُدِّرت تكاليف بنائه بـ 350 مليون دولار. وقد وصل ملف المشروع إلى العربي بلخير عن طريق "عبد القادر كوجطي" (من كبار عملاء تجارة الأسلحة)، الذي كان في الأصل بناء معلم تاريخي يُمجِّد الثورة في إيران.

فرقة الموت (192) نسبة إلى انقلاب يناير 1992:

أُسّست هذه الوحدة بطلب من الجنرال العربي بلخير ومن قبل الجنرالين محمد لمين مدين (توفيق) واسماعيل العماري ووُضعت تحت سيطرتهما، وهي تضم عناصرا تمّ اختيارهم بدقّة متناهية جدّا عن طريق الاصطفاء الذاتي من مختلف الهيئات الأمنية في البلاد. ولا شكَّ أن هذه الوحدة الخاصة هي الأكثر سرّية من بين وحدات الجيش الجزائري.

هي آلة للقتل من أبشع وأشدّ ما عرفت الجزائر خلال كل تاريخها. وظهرت هذه التسمية "فرقة الموت" منذ أن بدأت الجرائم السياسية في أوائل العام 1992، وقد زرعت هذه الجرائم بحكم طبيعتها وأهدافها الشك في عقول الناس.

وهي رسميا غير موجودة وإداريا مغطاة بالسِر الأمني. وتتلقى كل أوامرها شفويا، وبنفس الأسلوب تقدِّم تقاريرها، حيث أنه ممنوع مطلقا أن يكتب أي شيء يتصل، من قريب أو بعيد، بهذه الوحدة وعناصرها. وكانت من أولى مهماتها تصفية عدد غفير من ضباط الجيش المناوئين لإيقاف المسار الانتخابي.

وتشكِّل هذه الوحدة الذراع القوية للنظام الخارجة عن إطار القانون، والوسيلة القصوى لمعالجة

المتمردين. ويُحسب لها القضاء على المئات وإعدامهم (غالبا من بين المفقودين المختطفين)، وبشكل خاص تنظيم مجازر المساجين في سجني سركاجي والبرواقية. ويتلقى عناصر هذه الوحدة "النخبة" امتيازات كثيرة منها رواتب ضخمة جدا، ترقيات خاصة، مساكن، سيارات، أسلحة من آخر طراز، ومخدرات... ويتمتعون أيضا بكامل الحرية في الاستحواذ على ما يريدون خلال عملية الاعتقال في منازل المواطنين الخاصة، من مال وجواهر وسيارات وحتى النساء. وعلاوة على ذلك، فإن سلطتهم تفوق بكثير سلطة عدد كبير من الضباط الكبار من ذوي المسؤولية في الجيش الوطني الشعبي [*].

كثيرٌ هم الذين تساءلوا: لماذا قبِل العربي بلخير بمنصب وزير الداخلية في حين أنه كان رئيسا للديوان الرئاسي؟ إنه في الحقيقة أراد أن يشرف شخصيا على وضع قطار القمع على السكة إلى جانب إعادة تنظيم الساحة السياسية لإرغام المجتمع الجزائري كله للانقياد، ولا يترك مجالا للإخلال بخططه (الصيغة القانونية للتحكم في زمام الأمور كانت وضع وحدات الجيش تحت سلطة الوالي مباشرة).

واستطاع الجنرال العربي بلخير خلال كل هذه السنوات أن يبقى خلف الستار بعيدا عن الأنظار مثله كمثل محرك دمى عرائس الكراكوز [†].

من أسباب هذه الحالة:
• استيلاء العسكر على منافذ الحكم بما لديهم من سطوة التعالي على كافة القوانين؛
• غياب العدالة والمحاسبة في هياكل الدولة ومؤسساتها الجمهورية؛
• ضعف الوعي السياسي لدى أغلب الجزائريين نتيجة الخوف من البطش وقلة المعلومات المتعلقة بالتسيير والفساد في آن واحد.

الاستبداد ومظاهره

الاستبداد مظهر من مظاهر الحكم الدكتاتوري الذي لا يسمح للغير بإبداء الرأي أو المشاركة السياسية في حكم البلاد. فالأنظمة المتعاقبة على حكم الجزائر منذ الاستقلال، قامت بمصادرة

[*] المصدر السابق "حركة الضباط الجزائريين الأحرار" في الموقع الخاص بـ MOAL.
[†] المصدر السابق "حركة الضباط الجزائريين الأحرار" في الموقع الخاص بـ MOAL.

الحريات الفردية والجماعية، ويتجلى هذا في انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على المواطنين الذين يختلفون في الرأي مع هذا النظام الاستبدادي.

إن تغيير الدستور من خلال تمديد مدة الحكم لبقاء الرئيس في منصب الرئاسة لا يتم إلا في الأنظمة المستبدة، ضاربا عرض الحائط جميع مكتسبات هذا الشعب المغلوب على أمره. كذلك إبقاء رئيس دولة معوَّق منذ خمس سنوات في منصب الحكم يعتبر تصرفا استبداديا شنيعا وسطوا على إرادة شعب بأكمله.

لا يعترف هذا النظام بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واختيار حكامه بكل حرية ونزاهة وشفافية، لأن المحاسبة ستطاله، ويجد أغلب المسؤولين أنفسهم في السجن نتيجة الفساد والسرقة.

لا يؤمن هذا النظام إلا بالقوة للوصول والبقاء في السلطة، من خلال فرض نظام أحادي لا يؤمن إلا بأفكاره وتوجهاته وقراراته السياسية في تسيير دواليب الحكم.

لقد قامت الأنظمة المتعاقبة على حكم الجزائر منذ 1962 بإبعاد أغلبية الشعب الجزائري عن المشاركة في بناء نظام الحكم وتسيير شؤون البلاد، وتمركز الحكم في يد فئة قليلة من العسكر وبعض المدنيين من الموالين لهم.

فمنذ الاستقلال، فُرض على الشعب الجزائري التوجه الاشتراكي والحزب الواحد، وأصبح من لا ينتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني لا يمكنه اعتلاء المناصب الهامة في الدولة (المادة 120 من الدستور).

بعد أحداث أكتوبر الأليمة، انتهج النظام ليبرالية متوحشة وإصلاحات سياسية مزيَّفة وتعددية حزبية شكلية، من خلال إشراك أحزاب ذات توجهات فكرية موالية، وكان الهدف من كل هذا هو توسيع نطاق النظام الاستبدادي بأساليب جديدة تتماشى وظروف المرحلة الراهنة.

إلى يومنا هذا لم يتم تحوُّل فعلي في نمط الحكم، بل مازال الاستبداد مظهرا من مظاهر الحكم في الجزائر، رغم تغيُّر الأسماء وتعدد صور تعديل القوانين.

ويظهر الاستبداد جليا من خلال الرقابة المفروضة على حرية الرأي والتعبير، فلا يُسمح للصحافة المرئية والمكتوبة تعدي الخطوط الحمراء الموضوعة من طرف النخبة الحاكمة. فكل المواضيع منتقاةٌ سلفا، ولا يحق لأحد بث برنامج أو كتابة مقال يمس أو يكشف حقيقة الأوضاع إلا بالموافقة المسبقة لجهاز الأمن والمخابرات.

أما المنشورات الناقدة للنظام الحاكم، فأغلبها يصدُر خارج الوطن، لتُثار ضد كاتبها أغنية العمالة واسطوانة التبعية لدولة أجنبية والتجسس لصالحها. غير أن الوسائط الحديثة قد غيَّرت من شكل هذه الرقابة المفروضة، وصار أي مواطن بإمكانه الاطلاع على ما يُنشر في جميع أنحاء العالم، فانتقل التضييق إلى الإليكترونيات، فجنَّدت له الدولة جيشا من المخابرات يتتبَّع آراء وتعليقات القُرَّاء.

فتحولنا من ضغط أساليب الرقابة الكلاسيكية إلى شكل جديد من مظاهر الاستبداد الفكري.

إن الشعب الجزائري يشبه تلك الشاحنة الكبيرة، ذات المحرك القوي، التي سُحب الهواء من عجلاتها، فأصبحت عاجزة عن السير والحركة لأنَّ النظام السياسي القائم، الممتد خاصة منذ انقلاب 1992، قد قام بسحب الهواء الذي يمثل الروح الواعية والرافضة للفساد من عجلات الشعب المُعبِّرة عن قدرته في رفع التحدي وتنمية الوطن، ليجد نفسه مُكبَّلا، تحت وطأة الاستبداد، عاجزا عن أخذ زمام أموره بيده.

من ظن أن الخطاب السياسي كغيره من الموضوعات كالاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الدين فقد ظن خطأ فادحا! فالسلطة التي تحكم أي مجتمع هي التي تشكل اقتصاده وثقافته ودينه وواقعه وفق تصوّرها للمجتمع والواقع الذي تريده![*]

ورد في الحديث النبوي الشريف عن أبي بكر الصديق — رضي الله عنه — أن النبي الكريم — صلى الله عليه وسلم — قال:" إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه عمَّهم الله بعقابه".

[*] في هذا الشأن، أنظر كتاب: "تحرير الإنسان وتجريد الطغيان" لكاتبه د. حاكم المطيري.

خيانة الأمانة: ماذا لو حاسَبنا الشهداء؟

لقد حلُم الشهداء بجزائر ديمقراطية، جزائر قوية بنظامها السياسي، وجزائر متقدمة في جميع مجالات الحياة. لكن الأنظمة التي توالت على حكم الجزائر خانت أمانة الشهداء — سواء عن قصد أو عن غير قصد — كما انتهكت هذه الأنظمة بعض البنود الواردة في بيان أول نوفمبر 1954، والتي كانت تصبو إلى بناء دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية وتحقيق وحدة دول المغرب العربي الكبير.

للأسف، اعتلى أعلى المناصب في الحكم بعض الضباط وبعض المدنيين الذين كانوا يعملون مع المستعمر بالأمس القريب. مهما كانت التبريرات المقدمة من طرف هؤلاء الحكام لتبرئة ساحتهم من التهم، فالنتيجة أنهم استمروا في تطبيق المنهج الاستعماري وثقافته، وكل من انتقد هذا الفعل صار معاديا للثورة والتقدم (العقيد شعباني الذي أعدم بسبب هذا الرفض مثالا)، أليست هذه خيانة؟

جيل كان يحفظ القرآن وبعض الأحاديث النبوية وشيئا من السيرة النبوية، فأصبح بعض أبنائنا يحفظون أسماء لاعبي كرة القدم — خاصة الأجانب منهم —، وتوسع الأمر إلى معرفة معلومات حتى عن تفاصيل حياتهم، وهذا من خلال تكسير المنظومة التربوية. أليست هذه خيانة؟

تربَّى الجيل السابق على الأخلاق، القيم والمبادئ، وصار الجار لا يأمن جاره، وأصبحت الرذيلة تُمارس على مرأى ومسمع كل الناس. لقد فشلنا في غرس المُثل العليا التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم. أليست هذه خيانة؟

صار الظلم مظهرا صارخا من المظاهر التي تعج بها المحاكم، وصارت الرشوة والمحسوبية هي السبيل للإفلات من العقاب ولقضاء المصالح. أليست هذه خيانة؟

كانت الجزائر قبل الاستقلال وبعده مباشرة من أهم المصدِّرين للإنتاج الزراعي إلى أوروبا (قمح وكروم وحمضيات ...)، فصارت من أكبر مستوردي القمح (المنتوج الاستراتيجي) وأغلب المنتجات الغربية.

إن الأراضي الخصبة، والتي تعد بآلاف الهكتارات، تستنطقنا لتلقي اللوم علينا وتحيلنا إلى معاتبة آبائنا وأجدادنا الذين حوَّلوها إلى جنان، فصارت بورا والتهمها النسيج العمراني بكل إسمنته ونفاياته، وصارت المضاربة بهذا العقار ورقة رابحة في يد أصحاب النفوذ لاكتناز المال الفاسد. أليست هذه خيانة؟

المستعمِر الفرنسي الذي حاول فصل الصحراء عن الشمال أثناء اتفاقيات " إيفيان" لم ينجح بفضل وعي بعض المفاوضين الجزائريين المخلصين آنذاك، فصارت صحراءنا، بعد الاستقلال، مرتعا لإجراء التجارب النووية الأجنبية، وما استمرار هذه التجارب إلى غاية سنة 1979 (في ظل حكم الرئيس الراحل هواري بومدين)، والزج بعشرات الآلاف من الأبرياء الجزائريين في معتقلات (عين امقل، رقان ووادي الناموس)، أثناء محنة الجزائر الدموية ابتداء من سنة 1992 — ربما بهدف دراسة آثار هذه التجارب النووية الفرنسية — إلا دليلا قاطعا على حجم الخيانة العظمى لعملاء فرنسا في الجزائر المستقلة. أليست هذه خيانة؟

الحسابات المالية الضخمة من العملة الصعبة في البنوك الأجنبية لكبار مسؤولينا، والعقارات الفاخرة التي اشتروها هؤلاء الفاسدين في الدول الغربية بأموال الشعب الجزائري دون حسيب ولا رقيب. ويحاولون التظاهر بالوطنية. أليست هذه خيانة؟

تقويض المؤسسات الوطنية العمومية من خلال منح امتيازات ضخمة وصفقات تفضيلية لشركات أجنبية (الشركات الفرنسية والأمريكية خاصة) ومنها حتى من كانت على وشك الإفلاس. أليست هذه خيانة؟

لقد قام النظام الحالي، والذي يعتبر امتدادا لكل الأنظمة منذ 1962، بتخريب البلاد والعباد على كافة الأصعدة، قابضا الثمن وتحويل أمواله الطائلة، التي اغتصبها من مُقدَّرات الشعب، إلى الدول الغربية استعدادا لكل طارئ، وبقي الشعب في حيرته مكتوف الأيدي، يراوح مكانه في انتظار المهدي المخلص..

ماذا لو حاسبَنا الشهداء عن جزائرنا اليوم؟

إن الذي يرى أن خيرة شبابنا من الجامعين (ما يقارب سبعمائة ألف) يقفون في طوابير أمام المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر للحصول على شهادة لإكمال الدراسة هناك، أو ربما فرارا من هذا البلد

التعيس، يُصاب بخيبة أمل، ويدير وجهه استحياء من عتاب شهدائنا لنا، لأن هؤلاء الأخيار ما كان ينبغي لهم أن يعيشوا ويروا بأم أعينهم هذا الهوان والعار!

وللمزيد من الإهانة، فقد اختارت فرنسا هذا التوقيت بالذات (احتفالات أول نوفمبر المخلِّدة لاندلاع الثورة) للاستمرار في سياسة الإذلال التي مارستها إبان الثورة التحريرية الكبرى. ثمَّ إن زيارة الرئيس الفرنسي الحالي (إيمانويل ماكرون) التي جرت في 6 ديسمبر 2017، حيث تجوَّل فيها الرئيس الفرنسي، دون حضور رئيسنا المُقعَد، في شارع سعي بأحد أكبر قادة الثورة الجزائرية "العربي بن مهيدي" وكأنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد إلا مظهرا من مظاهر الإذلال الذي لا يقبله الأحرار من أبناء هذا الوطن.

لن نقبل بهذا الهوان لأن دم شهدائنا ومعاناة مجاهدينا ومجاهداتنا لن يذهب سدى.

فماذا بقي بعد هذا الخزي؟ إن شهدائنا الأبرار لا يجِدون إجابات لهذه المحنة، لأن الدماء التي سالت من أجل تحرير هذا الوطن ما كانت لتذهب أدراج الرياح لولا تواطؤ وعَمَالة حُكَّامنا من بني جِلدتنا الذين لا يمثلوننا البتَّة.

عن أنس — رضي الله عنه — قال: ما حدَّثنا الرسول الكريم — صلى الله عليه وسلّم — إلا وقال: "لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له" (رواه الإمام أحمد).

تأليه الحاكم: بين الخوف والطمع

في أثناء الدعوة المحمدية، قال المثنَّى بن حارثة الشيباني للرسول — صلى الله عليه وسلم —: "إن ما جئتَ به يا محمد مما تكرهه الملوك". مقولة جاءت من أعرابي عرف، ببداهته، الترابط بين كلمة التوحيد "لا إله إلا الله" وبين السياسة، الاقتصاد والاجتماع.

فكانت هذه المقولة إيذانا بسقوط جميع الطغاة والجبابرة، ولا سلطان في هذه الأرض إلا للحيِّ القيوم.

في يوم من الأيام وأنا أتابع برامج التليفزيون، وقفتُ على حصة تبث يوميات المطربة "أم كلثوم"

وصولا إلى أحداث دفنها وسط جماهير غفيرة من المصريين وبعض من عشاقها العرب.

ففي خلال مراسيم التشييع، جُنِّد الآلاف من ضباط الجيش للقيام بحملها والسير وراء جثمانها في شوارع القاهرة، طبعا بإيعاز إما من "جمال عبد الناصر" — رئيس الجمهورية — أو بإيعاز ممن يتزلفون إلى الرئيس وحاشيته.

وحضَرتْ في بالي يوميات إعدام الشهيد "سيد قطب"، الذي أصدر في حقه جمال عبد الناصر حكما بالإعدام، لا لسبب إلا لأنه ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي كان هو نفسه منتميا إليها في وقت مضى قبل الانقلاب على الملك.

الشعب المصري والشعوب العربية في كافة بقاع الأرض اهتزت لموت المغنية المذكورة، ولم تكترث لإعدام سيد قطب.

مقولة "الناس على دين ملوكهم" تنطبق تماما على هذا الوضع الذي يرفع بمطربة تتفنن في تقديم سهرات إلى آخر الليل، لكون أن رئيس الجمهورية يحضر إلى حفلاتها بين الفينة والأخرى. وفي الوقت ذاته، يتغافل عن موت أحد مجددي العصر في مجال الفكر الإسلامي، بعد مدة طويلة من التقهقر الحضاري الذي عرفته الأمة الإسلامية.

هذه الحالة لا تختلف كثيرا عما يجري في الوقت الراهن في أغلب الأقطار العربية والإسلامية، وحتى في بعض الدول غير الإسلامية — المتخلفة منها طبعا —، فالحكام والأمراء والملوك نصَّبوا أنفسهم آلهة جديدة فوق الأرض، ترضخ لهم أعناق العباد من مواطنين بسطاء ومن كبار المسؤولين، مادام الرضا عنهم أهم الأهداف في حياتهم.

وتحوَّل الحاكم إلى طاغية بدون ترويج، لمجرد أنه أحكم قبضته على أجهزة الأمن والبوليس وجميع منافذ القرار في الدولة.

إن الحاكم في الدول المتخلفة قد اختزل جميع السلطات في قبضة يده، ففي الجزائر يعتبر رئيس الجمهورية قائدا للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع، وهو القاضي الأول في البلاد، كما له الحق في حل البرلمان، وجميع ما يجري في البلد من إصلاحات وتظاهرات لا يتم إلا برعايته وتحت اسم فخامته، وكأن كل الفاعلين في الدولة لا دور لهم بغيابه، وكأن جميع مؤسسات الجمهورية لا وجود لها إلا

بحضوره.

أصبح أغلب الإطارات العليا في الجزائر لا يختمون كلامهم إلا بترديد مقولة "كما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية" أو من قبيل "حسب توجهات فخامته"، مع علمهم وعلم جميع المواطنين أن رئيسنا مغيّب عن السلطة الفعلية منذ إصابته بجلطة دماغية في 2013.

أليس هذا مظهرا من مظاهر العبودية وتأليه الحاكم؟

ألم يكن المشركون على علم بوجود الله — تبارك وتعالى —؟، لكنهم كانوا يعبدون الأحجار والأصنام لتقرِّبَهم من الله زلفى!

فها نحن عشنا إلى اليوم الذي رجعنا فيه إلى الوثنية الأولى دون أن نشعر!

ثمَّ ها نحن نشاهد المسؤولين، من ذوي النفوس الخسيسة، يتزلَّفون إلى حاشية الرئيس — المتسلطة باسمه —، علَّهم يضفرون ببعض المناصب أو المزايا ومُتع الدنيا الرخيصة غير آبهين بمعاناة الشعب المريرة!

المعارضة المزيَّفة وصعوبة التغيير

هل توجد معارضة سياسية حقيقية في الجزائر؟ سؤال يجب طرحه للتعبير عن تذمر أغلب المواطنين من أبناء هذا الشعب الذي عانى من ويلات الاستعمار إلى عهد قريب ومازال إلى حد الآن، وكذلك لضرورة بث الوعي بأن هناك مجالا فسيحا متروكا للنظام القائم يفعل ما يشاء دون رقيب ولا حسيب.

المعارضة السياسية تعني الاختلاف في تصور وتحليل الأزمات، وكذلك في اقتراح السُّبُل الكفيلة لعلاجها من خلال إيديولوجية ومرجعية معرفية معينة.

أغلب ما اعتُمد في الجزائر من أحزاب يدور في فلك السلطة الحاكمة، أما المعارضة السياسية الحقيقية فانحصرت منذ الاستقلال أساسا في حزبين رئيسيين (حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS

بقيادة الراحل حسين آيت أحمد، والجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS بقيادة الزعيمين عباسي مدني وعلي بلحاج).

أما الأحزاب الأخرى، ذات التوجه الليبرالي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD) أو التوجه الشيوعي (حزب الطليعة الاشتراكية PAGS المنبثق عن الحزب الشيوعي الفرنسي) أو الأحزاب المجهرية الأخرى، فكلُّها تتفق مع توجُّهات السلطة الحاكمة في الكثير من المسائل، وقد تقلَّد بعض قياديها عدة مناصب هامة في الحكومة لتنقلِب على أحزابها.

كما لم يعتمد النظام حزب الوفاء بزعامة الوزير السابق أحمد طالب الإبراهيمي — نجل رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — لكون مشربه إسلاميا، ولكونه يمثل خطرا حقيقيا على بقاء هذه العصابة في سدة الحكم.

يمكن القول أن المعارضة الحالية في مُجملها مزيَّفة بدليل أنها تكتفي بالتنديد ببعض التجاوزات، لكنها في حقيقة الأمر تعكف على قضاء مصالحها الضيقة ولا تكترث بالقضايا الكبرى (تغيير الدستور، انتهاكات حقوق الإنسان، تنحية الوزير الأول دون إعطاء تبريرات...).

لابد من الاعتراف بأن النظام الجزائري متفنن في التأقلم مع جميع المعطيات وفي كافة الظروف، وقد أجاد فن السياسة القذر من خلال الاختراق، شراء الذمم، والتكيُّف مع معطيات كل مرحلة، حيث أنه بمجرد إنشاء قناة تليفزيونية معارضة بالخارج، استطاع أن يقيم عدة قنوات تليفزيونية ببرامج متعددة، لكنَّ جميعها تصب في توجهات النظام وخدمة مصالحه.

إن التغيير السياسي في ظل هذه الظروف يعتبر صعبا ومعقَّدا، حيث تمكَّن هذا النظام من التأثير على الشعب خاصة من خلال قناة النهار الإخبارية، وأصبح غالبية الشعب في غيبوبة سياسية لا يكترث لِمَا يحدث حوله من فساد ومن مظاهر التخلف، وصار متساهلا حتى في طلب أبسط حقوقه المتعلقة بالعيش الكريم، وتم بالتالي تدجينه على قبول مقولة "أنا خاطيني — والله يسهل عليهم"*.

فمن خلال هذا المشهد السياسي، تصبح عملية التغيير صعبة وصعبة جدا، خاصة في ظل تشتُّت

* مقولات كثيرة التردد في أوساط الشعب الجزائري، معناها أن الأمر لا يعنيني.

المثقفين وانصراف المواطنين إلى قضاء مصالحهم، وأصبح للسلطة الحاكمة هامشا كبيرا للمناورة وكتم الأنفاس.

إذن لن تكون هناك معارضة سياسية حقيقية، مادامت أغلبية الأحزاب المعارضة الحالية — المزيَّفة طبعا — متجلببة في عباءة السلطان.

الجهوية وآثارها

من المشاكل المتفاقمة والتي يعاني منها مجتمعنا، ظاهرة الجهوية التي استفحلت منذ العهد الاستعماري، حيث قام المستعمر الفرنسي بغرس فكرته الخبيثة "فرِّق تسُد" وتمكّن من زرع الفتنة والحذر وسط الشعب الجزائري، حيث للأسف، تمت تصفية عِدَّة شخصيات وطنية أثناء ثورة التحرير من جرّاء ذلك.

بعد الاستقلال استمر الحال على نفس المِنوال، حيث تمت عدَّة اغتيالات سياسية، وقام بعض القادة العسكريين آنذاك بتقريب من هم موالون فكريا، أو مِمَّن هم من العشيرة، القبيلة أو الناحية، من مراكز القرار دون اللجوء إلى معايير الكفاءة والنزاهة. أدى هذا إلى تحطيم الكثير من المنجزات لأن المحاسبة صارت في خبر كان.

في زمن الرئيسين الراحلين بومدين والشاذلي، كان أغلب الضباط السامين في الجيش من منطقة الشرق الجزائري، بما كان يعرف آنذاك بـ"BTS" أي الذين ينحدرون من ولايات باتنة، تبسة وسوق اهراس.

وإلى حد الآن، مازالت هذه الممارسات متواصلة فيما يتعلق بالتعيينات في المناصب القيادية وحتى المتوسطة منها (خير دليل على ذلك أن أغلب الوزراء، كبار ضباط الجيش والأمن والمدراء العامون للشركات الكبرى من الغرب الجزائري وتحديدا من ولاية تلمسان — المنطقة التي ينحدر منها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة —).

أما ظاهرة المحاباة التي تفشّت بشكل صارخ في أوساط إداراتنا ومؤسساتنا، فقد أثَّرت سلبا على حياتنا وأصبحت الأمور تسير بشكل يدعو إلى التقزز من تصرفات بعض المسؤولين.

فالمحاباة تعتمد أساسا على تسبيق المعارف من أولاد وأصهار وأبناء العمومة (الفكر القبلي) على بقية الناس، بغض النظر عن الأخلاق والكفاءات أو حتى وجه الحق في نيل مصلحة معينة مهما كانت صفتها.

هذه الظاهرة نجدها في المؤسسات الاقتصادية بشكل واسع، فالتوظيف لا يتم في جله إلا عن طريق هذا الأسلوب، وهذا ما ولَّد عدة احتجاجات وانتفاضات في أغلب مدن الوطن، خاصة من فئة الشباب الطالبين للعمل. هذه المسألة شغلت بال مسؤولينا على مستوى هرم السلطة، فابتدعت الدولة بعض القوانين الرامية إلى جعل التوظيف محلي عن طريق جهاز الوكالة المحلية للتشغيل. هذا الحل في تحجيم هذه الظاهرة لم يجدِ نفعا، بل على النقيض من ذلك، فقد خلق عنصرية جديدة وزاد الجو تعفينا، وأصبح البحث عن الكفاءات شيء غير ذي بال.

إن الجهوية في الجزائر حاضرة في كل الميادين السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، حيث أضحت المقياس الحاضر في تنصيب المسؤولين السياسيين بالولاء، وامتد ذلك حتى في توظيف العمال.

البيروقراطية الإدارية كمنهجية للحكم

مَنْ مِن الجزائريين لم يثقل كاهله طول الانتظار في الطوابير المختلفة من أجل استخراج الوثائق الرسمية لتكوين ملف معيَّن تطلبه مختلف الإدارات وفي مختلف المناسبات؟

لا يكاد يختلف على هذا الوضع إثنان. فالجزائر كبقية الدول تأثرت بالبيروقراطية في تنظيم شؤونها الإدارية والعامة في تسيير حياة جميع مواطنيها.

إن البيروقراطية كمفهوم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يعني تطبيق القوانين بالقوَّة في المجتمعات المنظَّمَة. فالكثير منا يعتقد أن البيروقراطية هي نظام فاسد وغير مرغوب فيه، ويرتبط بالعراقيل الإدارية وكثرة الوثائق وسلسلة من الطوابير، لكن البيروقراطية في الحقيقة هي تنظيم نموذجي يهدف إلى إنجاز العمل على أكمل صورة ممكنة.

فالبيروقراطية إذن سلاح ذو حدين، يمكن استخدامه في تنظيم شؤون الإدارة (التسلسل الهرمي للسلطة، مجموعة الإجراءات والقواعد الرسمية، تفاعل موضوعي لا يقوم على العلاقات الإنسانية والشخصية، اختيار الموظفين، التقدم والترقية على أساس مبدأ الاستحقاق)، كما يمكن استخدامه في ترويض الشعب وشغلهم عن الوعي السياسي بتضييع الوقت من جرّاء اللهث وراء استصدار الوثائق المختلفة. إن التصورات السلبية التي تحيط بمفهوم البيروقراطية تتعلق بالبيروقراطيين وبما يمارسونه من تعقيدات في قضاء شؤون المواطنين.

لقد سعت السلطة الحاكمة، منذ الاستقلال، إلى استعمال الأساليب الإدارية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، حيث أن أغلب الموظفين، في الإدارة الجزائرية الحديثة، كانوا مِمَّن عمِلوا مع المستعمِر أثناء الاحتلال، وقد استمروا في تطبيق نفس الأسلوب الإداري، فنتج عن هذا تعطيل المصالح، وكثرة الوثائق غير المجدية، ووصلت إلى حد طلب بطاقة الانتخاب لاستخراج بطاقة الإقامة أو أي وثيقة مهمة.

إن سياسة البيروقراطية الإدارية المنتهَجة في الجزائر كان القصد من ورائها صرف الشعب عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية بهدف تغييب الوعي السياسي، لأن النظام يخشى إدراك المواطنين المغزى الحقيقي من هذا الأسلوب الإداري. ففي وقت مضى، وإلى عهد قريب، كان على المواطن التنقُّل إلى عدة ولايات أحيانا لاستخراج شهادة ميلاده وشهادة أفراد عائلته، فكان يقضي في القيام بذلك عدة أيام بكل مصاريفها ومشقة سفرها.

حاليا، تغيَّرت الأوضاع نوعا ما، لكن هاجس كثرة الوثائق المطلوبة من مختلف المصالح بقي حاضرا، لأن الإدارة الجزائرية لم تتخلَّص من موروثاتها البيروقراطية الاستعمارية في تكبيل الشعب.

القائد السياسي وغياب الحكم الراشد

من أهم الصفات التي يتمتع بها أي قائد سياسي:

- لديه دراية كافية بالواقع ولديه نظرة ثاقبة لاستشراف المستقبل؛
- لديه الطاقة الكافية لتعبئة الشعوب؛

• يشجع التعاون والتنسيق بين مختلف فئات الشعب؛
• أن يكون مثالا يحتذى به.

قد نجد بعض هذه الصفات عند البعض من قادتنا الذين حكموا الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أما الصفة الأخيرة، فقلَّما نجدها عند هؤلاء نتيجة الفساد الذي طغى على البلاد منذ أمد بعيد.

إن غياب الحكم الراشد في الجزائر أدى إلى إهدار الكثير من طاقة هذا البلد، الغني بكل ما وهبه الله تعالى من خيرات وإمكانيات بشرية ومادية، لتصير الأمور إلى أسوأ ما عرفته الشعوب من حكم.

إن غياب النزاهة أدى إلى المزيد من التدهور في كافة مجالات الحياة، وأصبحت الجزائر في مصاف الدول الأكثر فسادا في العالم، وأصبح القائد السياسي مجرد دجَّال يلعب بعقول الشعب، ويستبيح خيراتهم وينفق من أموالهم دون حسيب.

كما أن الرداءة — من خلال تعيين بعض المسؤولين في مناصب حسَّاسة — أدّت إلى تعطيل كل محاولة للنهوض، لأن غياب استراتيجية واضحة للتنمية في كافة قطاعات الدولة، قد ساهمت بشكل واضح في تكسير جميع مؤسساتها الدستورية منها، الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إن الذين يحكمون الجزائر اليوم بعيدين كل البعد عن حب الجزائر لأن "حب الوطن من الإيمان"، فكيف يمكننا تفسير تحويلهم الأرصدة المالية إلى أوروبا وأمريكا وشراء العقارات فيها بأموال هذا الشعب، وكيف نفهم أن أغلب الإطارات العليا يعالجون أنفسهم وعائلاتهم في مستشفيات أوروبا وأمريكا، ولا نجد عندهم الغيرة في إحداث طب يرقى إلى المستوى المطلوب رغم توفر المال الكثير في خزينة الدولة؟

الحاجز بين السياسي المسؤول والمواطن البسيط

في إحدى صفحات الفايسبوك، شاهدت شريطا حول شخصية رئيس وزراء دولة أوروبية متقدمة. يبْرِز هذا الفيديو أن هذا المسؤول الكبير في جهاز الدولة، قد انتحل شخصية سائق أجرة بتمويه خاص، ليحتك بكافة أطياف المجتمع، ويجسَّ نبضه ويرى، من خلال الملاحظة المباشرة، رضا أو

تذمر الشعب من ممارسات السلطة، وأثر التسيير في تنمية البلد.

عكس ما يحدث عندنا تماما، فالمسؤول السياسي يكاد يكون شبحا، وكيفية الوصول إليه تعتبر ضربا من ضروب الخيال. فالحاجز المفروض بين هذا المسؤول والمواطن مفتعل ومقصود، لأن الفساد وعدم الاهتمام بمصلحة الشعب أصبحا من الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري.

إن عدم الكفاءة وقلة الصدق في التعامل هما السببين الرئيسيين في خلق هذا الحاجز، فكلما كان المسؤول صادقا كلما كان شفافا في معالجة كافة الملفات التي في حوزته وتحت سلطته، وسمح للمواطنين التعرف على الحقيقة، وكان بالتالي لكل ذي حق حقه. لأنه من المفروض أن يطالب المواطن البسيط، ومن حقه، معرفة نتائج دراسات وكيفيات معالجة جميع الملفات المرتبطة به ارتباطا وثيقا (السكن، الشغل، التهيئة، إنجاز المشاريع، منح القروض...).

من خلال الممارسات السيئة لمعظم مسؤولينا، أصبحنا نلجأ إلى الوساطة و"المعريفة" لقضاء حوائجنا، وأصبحنا نعتقد أن المواطن الماهر هو الذي لديه معارف كثيرة في سلك الأمن أو في الإدارة. وفقدنا بالتالي مفهوم المواطنة التي تتيح لكل فرد الاتصال بأي مسؤول مهما علت رتبته، ومسائلته في كثير من الأحيان إن لزِم الأمر.

إن الرتَب والمناصب العالية في الدولة تحولت إلى سوق كبيرة تحسمها الولاءات ويغلب على طابعها الجهوية وحتى الفساد في أغلب الحالات، لأن النزهاء والشرفاء لا مكان لهم تحت سقف الرداءة والفساد.

لقد أصبح لزاما على الإطارات الكفؤة والنزيهة السكوت عن كل مظاهر الظلم التي تُمارس، وقد تُسبِب لهم مهالك كثيرة إذا قاموا برفض بعض التجاوزات والتنديد بها أو قاموا بالكشف عن بعض التلاعبات في تسيير مصالح المواطنين. فرفضهم المشاركة في مستنقع البيروقراطية يجرهم حتما إلى التهميش، التنحية أو إلى حد تلفيق التهم والأباطيل.

لقد فرض علينا هذا النظام الخوف من المسؤول، وتبرير جميع تجاوزاته الإدارية، وقبول أدنى الإهانات من خلال الجري وراءه وطول انتظاره حتى في الأوقات المخصصة لأداء عمله.

إن الوعي الحقيقي بالمواطنة هو الذي يسمح بتغيير أساليب تعاملنا مع هذه الفئة المنحرفة من

المسؤولين، الذين أصبحوا عقبة في وجه تقدم البلد وتنميته.

التشريع والمستوى الأكاديمي للبرلمانيين

جرت الانتخابات التشريعية في الجزائر (يوم 2017/05/19) وسط أجواء من التحضير لاستقبال عهدة جديدة من خمس سنوات يتربع فيها المنتخبون على عرش كرسي التشريع في البرلمان.

انتماءات متعددة لأحزاب عتيدة، وأخرى لأحزاب حديثة الولادة، وبين هذا وذاك، يجد المواطن نفسه وسط حيرة وغرابة فيما يجب عليه أن يتخذه من موقف اتجاه هذا الوضع، فالحق والواجب يتبخر وسط هذا الركام من نقص في الوعي السياسي وبين عصبية قبلية تلتف حول اختيار الأشخاص صالحهم وطالحهم في أغلب الأحيان، لتكون الغلبة في النهاية لشراء الذمم مموَّلة بالمال الفاسد.

لعل المبادئ التي تربى عليها الجيل السابق قد تلاشت، حيث أصبح لا يهم في أمر الانتخابات سوى المصلحة الضيقة التي تؤدي إلى كسب المزيد من الامتيازات على حساب الفئات المحرومة من الشعب وتدفع بالتالي إلى مزيد من التخلف.

الملاحظ في هذه الانتخابات، أنها جرت ونسبة المقاطعة بلغت ثلثي عدد المنتخبين من الشعب الجزائري، ناهيك عن أن الثلث المعبر عنه طالته أيدي التزوير بشهادة القائمين على هذه العملية القذرة. كذلك أن هذه النسبة تشمل المواطنين الجزائريين الذين لم يصوتوا فعلا بل أنهم وضعوا ورقة بيضاء لتسجيل أسمائهم خوفا من بطش السلطة في التضييق عليهم في حالة الحصول على بعض الامتيازات الاجتماعية أو المكاسب كالسكن الاجتماعي مثلا، والتي يمنحها النظام كما جرت عليه العادة سابقا.

إن النظام الجزائري الحالي وبالرغم من هذه النتائج المخزية، لا يجد حرجا في تقديم النتائج، ويعتبر أن العملية الانتخابية هذه كانت ناجحة وجرت في ظروف عادية، وهذا بشهادة الملاحظين الدوليين. النتيجة هي أنه تم اختيار ممثلي الشعب، وهم مستعدون الآن لدخول قبة البرلمان لتبدأ رحلة جديدة مع جملة من التشريعات التي لا يفقهها إلا ذوو الاختصاص.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل المستوى العلمي والأكاديمي لهؤلاء النواب يسمح لهم باستيعاب ما يعيشه البلد من تحديات؟ وهل لديهم المعرفة الكافية لفهم القوانين وفلسفتها الاجتماعية علما أن نسبة لا يستهان بها منهم لا يتجاوز مستواه الشهادة الابتدائية؟

يعتبر المقعد النيابي في الأنظمة الديمقراطية الحديثة من أرقى المسؤوليات، لأن النائب منتخَب من قبل الشعب، ويمثل آمالهم وآلامهم من خلال تبني مختلف التشريعات، فإذا كان مستواه التكويني ضعيفا، فلا يمكنه بالتالي الدفاع عن مصالح من أوكلوه من فئات الشعب.

في لقاء مع الصحافة الوطنية، كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية الحالي عن الأرقام الرسمية لنتائج الانتخابات التشريعية، حيث تبين أن نصف المرشحين لا يملكون شهادة البكالوريا، وهذا ينعكس سلبا بالضرورة على مصداقية هذه الهيئة الهامة والحساسة في الدولة.

أليس من العار أن يقبَل جلُّ المواطنين هذه الإهانة؟

إن المتأمل في هذا الوضع تصيبه الدهشة، ويقول في قرارة نفسه: هل أعتبر نفسي حقا مواطنا جزائريا؟ وهل بإمكاني أن أرفض كل هذا الاستخفاف بعقول الجزائريين؟ وهل أن المواطنين في الدول المتقدمة يقبَلون بهذه الأوضاع؟

ما دام النظام السياسي الحالي لا يراعي احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وما دام أغلب الشعب داخلا في هذه اللعبة القذرة، يبقى المجال مفتوحا أمام عديمي المستوى وحتى الانتهازيين للدخول إلى المعترك الانتخابي، وهذا دليل واضح أن هذا النظام يريد الحفاظ على الهيمنة السياسية لكافة مناحي الحياة ومن ثمَّة الديمومة في حكم البلاد.

المنتخَبون والمُحاسبة

إن المنتخَب في الجزائر يعتبر نفسه محظوظا، حيث يعتقد أن الوصول إلى هذا المنصب يعد مكسبا، يحقق من خلاله جميع مآربه المادية منها وغير المادية.

أما المنتخَب في الدول المتقدمة، فيعتبر نفسه في خدمة وطنه، وأن انخراطه في هذا المسلك من

أجل خدمة أبناء بلده والتعبير عن انشغالاتهم، وليس بهدف الثراء والحصول على امتيازات مادية على حساب الشعب، وأنه في موضع مساءلة من طرف الذين اختاروه ممثلا لهم في الدفاع عن قضاياهم وخدمة مصالحهم.

إن الفرق شاسع في نظرة كلّ منهما، لذا فالمحاسبة تبدو صعبة في ظل نظام استبدادي وفاسد.

منذ الاستقلال لم نسمع عن محاسبة المسؤولين ماعدا من يقفون ضد الفساد، فالمحاسبة هنا تكون بعناية فائقة لإلحاق الأذى بهذه العناصر المتمردة على الفساد لتؤدي إلى التصفية الجسدية أو السجن والتعذيب.

إن المال العام في الجزائر سهل المنال والوصول إليه لا يعتبر صعبا، وكل مسؤول له الحق في التصرف فيه بما تمليه عليه شهواته، فلهذا نفهم سبب تعطيل عمل جهاز مجلس المحاسبة — الهيئة العمومية لمراقبة صرف المال العام — لعدة عقود.

على المستوى القاعدي، يعتبر رئيس البلدية الحاكم الفعلي لهذا التجمع السكاني المنتمي عادة إلى نفس القبيلة أو العرش — خاصة في المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المحدودة —، فانتخابه يتم نتيجة حسابات قبلية وعرشية، وبالتالي فلا يمكن لهؤلاء المواطنين أن يحاسبوا منتخَبهم من أبناء قرابتهم. أما في حالة تجاوزات سوء التسيير، فالوساطة والجاه هي الغالبة لكسر هذا الحصار المضروب على المنتخَب.

إن النظام السياسي القائم يدرك جيدا هذا الوضع من خلال تقارير مسؤولي الأمن في كل منطقة — ما عدا حالات التواطؤ —، لكنه يترك المجال مفتوحا لمعاقبة المواطنين باختياراتهم، رغم أن جل المواطنين يعلمون أن هؤلاء المنتخبين المحليين من الفاسدين، وأن وصولهم إلى هذه المراكز تم بالتزوير وإقحام المال الفاسد "الشكارة".

فكيف يمكن الحديث عن إجراءات للمحاسبة وتقديم حصيلة إنجازات هؤلاء المنتخبين، علما أن أغلب المشاريع المنجَزة — في مجال التهيئات والترميمات عادة — يغلب عليها الغش، وأن منحها يتم عن طريق المحاباة أو من خلال الرشوة.

أما المشاريع الفعَّالة التي تنتج الثروة وتقضي على البطالة، قلَّما يسعى هؤلاء المنتخَبين إلى إنجازها!

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

الإعلام: بين الحقيقة والتضليل

هل صنع الإعلام الجزائري مواطنا صالحا؟ بمعنى هل ساهم إعلامنا، بمختلف برامجه المعروضة علينا، في إصلاح الفرد الجزائري؟ للأسف، الحقيقة تقول: لا.

إن مقدرة النظام في إظهار نقده لذاته، من خلال البرامج المعروضة في التليفزيون والمقالات المنشورة في الصحف، تعتبر من أساليب التضليل التي يعتمدها في استمرار سيطرة حكمه على الشعب، ومن خلال هذا التصرف يحاول فاشلا أن يعطي انطباعا بوجود ديمقراطية، وأنه يقبل المعارضة، وأنه يسعى إلى إصلاح الأوضاع الفاسدة. إنها في الحقيقة كلمات حق أُريد بها باطلا.

إن ما عُرض مؤخرا في قناة النهار — التابعة لحاشية الرئيس والمتصرفة باسمه — من صور لضحايا المأساة الوطنية خلال العشرية الدموية، لأكبر دليل أن هذا الإعلام يمارس الضغط على الشعب بدفعه لقبول خيارات الطبقة الحاكمة الفاسدة أو تخويفه من الرجوع إلى أساليب الإبادة التي مارسها النظام خلال تلك الفترة القاتمة من تاريخ الجزائر.

لكن درجة وعي الشعب هي التي تحدد مقياس وصول النظام القائم إلى أهدافه القذرة من عدمها.

إن النظام القائم في الجزائر يتَّبع "استراتيجية الإلهاء" كما عبَّر عنها المفكِّر "نعوم تشومسكي"، من خلال إثارة بعض المواضيع التي ينشغل بها أفراد الشعب الجزائري، بدل أن يصُبَّ اهتمامه حول القضايا المصيرية لأمته من استعادة الشرعية المغتصبة، محاربة الفساد والجهوية...، فيمضي بالتالي في تضييع جلّ وقته في نقاش عقيم حول بعض المسائل الهامشية (حذف البسملة من الكتب المدرسية، خفض الآذان من منابر المساجد، قضية الحوت الأزرق، إسناد عمليات التوليد إلى الممرضين الذكور...).

وتتصدَّر هذه المواضيع الصفحات الأولى لجرائدنا، بعناوين تسترعي انتباه الصغير والكبير، وتُلهِب المتعلّم والجاهل، ليستمر النظام في خلق بعض الصمَّامات للتنفس لاحتواء الضغط الشعبي الذي تزداد حِدَّته يوما بعد يوم.

إن الإعلام الجزائري بشقيه السمعي والبصري وكذا المقروء، لا يخرج عن دائرة رقابة النظام، فاستقلالية الصحافة مجرد وهم، لأن جميع الأخبار المتداولة يتمّ انتقاؤها بشكل دقيق وفق استراتيجية محبكة النسج، لتترك الشعب الجزائري مُغيَّب الوعي، وبعيدا عن إدراك خبايا هذه المؤامرة الخطيرة التي تتلاعب بعقول الغلابى من هذا الشعب المقهور.

يقول المفكر الفرنسي إيتيان دي لوبيسيه: "إن الحيوان لا يتنازل عن حرّيته إلا بعد دفاع ضروس! ولكن الإنسان يفعل ذلك بسبب الحاجة أو بسبب غياب الوعي"[*].

[*] كتاب " العبودية المختارة"، ترجمة مصطفى صفوان، منشورات وزارة الثقافة، الفنون والتراث . دولة قطر، مارس 2014.

المحور الثاني: في التربية و التعليم

المنظومة التربوية والتعليمية: أين الخلل؟

عرف التعليم في الجزائر مراحل حاسمة ابتداء من السنوات الأولى للاستقلال، حيث وضع حدا لسياسة التجهيل التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث أن نسبة الأمية غداة الاستقلال بلغت أكثر من 80% لتتراجع إلى حدود 18% سنة 2014.

سعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي إلى إنشاء مدارس وطنية تهدف إلى محاربة الجهل، تلقين المبادئ الأولى للعقيدة وتعليم اللغة العربية كهوية وطنية. فلقد أدركت أن التربية والتعليم لا يُستورَدان كبقية المنتوجات الاستهلاكية، وأن مصير الأمة يتوقف على نوعية التربية والتعليم والتكوين المُقدم لأبنائها. وما كان من رد فعل المستعمِر آنذاك إلا غلق عدة مدارس، وقمع وتشريد أغلب المعلمين فيها.

منذ الاستقلال، مر التعليم في الجزائر بعدة مراحل نذكر أهمَّها:

• سنة 1964: انتهجت الجزائر في عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة سياسة التعريب بإنشاء مدارس التعليم الأصلي في تصدٍّ للمدارس الفرنسية الموروثة عن الاستعمار؛
• سنة 1969: تم تعريب ثلث الأقسام التعليمية، ومراجعة محتوى المناهج التربوية، بالإضافة إلى حملة واسعة لتكوين المعرّبين والأساتذة؛
• سنة 1976: ألغى مصطفى الأشرف — وزير التعليم آنذاك — التعليم الأصلي، كما قام بتجميد مشروع التعليم الأساسي، وكذا تجميد قانون التعريب بحجة عدم مواكبة اللغة العربية لتطورات العصر؛
• من 1980 إلى 1989: في هذه الفترة، تبنَّت الجزائر برنامج المدرسة الأساسية بفضل الخيِّرين من أبناء هذا الوطن، ليتم تطوير التعليم، وتمّ تخريج جيل مشبَّع بالقِيَم الوطنية وبالهوية، وأخذت العربية مكانة عالية في المدرسة الجزائرية؛

• ابتداء من 1990: في هذه المرحلة وإلى يومنا هذا، تمكّن التغريبيون والاستئصاليون من تحطيم المبادئ التي بُنيَت عليها المدرسة الأساسية، واتجه القائمون على التعليم إلى الهجوم على اللغة العربية، إعادة اللغة الفرنسية تدريجيا وصرف أبنائنا عن إدراك هويتهم الحقيقية وهذا عن طريق تقليص الحجم الساعي لتدريس التربية الإسلامية.

إن أخطر بيان صدر عن المجلس الوطني الاقتصادي في بداية التسعينيات يقول: "عوض أن تُعدَّ المدرسة أبناءنا للحياة، ركَّزت المدرسة الأساسية على تكوين مخلوقات غريبة، أي الإعداد للآخرة فقط، ووعد المتعلمين بالنعيم الذي ينتظرهم في الجنة على حساب الدنيا".

إن تشخيص الخلل الذي تقوم به الوصاية لا يستند إلى الموضوعية، لأن نيَّة تدمير المنظومة التعليمية والتربوية هو الهدف الأساسي الذي تسعى بعض النخب التغريبية في السلطة الحاكمة إلى تطبيقه من خلال الإصلاحات التي تقوم بها، لأن مصادر الخلل التي يتفق عليها جميع خبراء التربية والتعليم في العالم قد تكون أسبابها إبستمولوجية (معرفية)، بيداغوجية أو سيكولوجية، ويمكن تدارك كل النقائص إذا كانت النيَّة حسنة وراء هذه الإجراءات الإصلاحية.

هذا الوضع الكارثي تتحمله بشكل أساسي الوصاية، ممثلة في وزارة التربية والتعليم، يتبعه المعلمون والأساتذة حديثي التخرج في أغلب الأحيان والمفتشون بدرجة ثانية، وأولياء التلاميذ في المقام الأخير.

إن الأمم المتحضرة تحافظ على ديمومة برامجها التعليمية لفترات طويلة، تقوم من خلالها بتحسين بعض المحتوى بناء على المستجدات العلمية أو الاجتماعية. أما ما يشهده نظام التعليم في الجزائر فمثير للجدل، لأن البرامج تتبدل بين الفينة والأخرى، كما أن أبناءنا أصبحوا فئران تجارب، لنكتشف في النهاية أن أفكار الأجيال اللاحقة أصبحت لا تمتُّ بصِلة إلى أفكار من سبقوهم، وأصبح التواصل صعبا في ظل هذا التبدُّل الحاصل في مناهج التعليم المختلفة التي عرفتها الجزائر في العشريتين الأخيرتين خاصة.

وخلاصة القول، أن الفشل في السياسات التربوية يتمثل أساسا في عجز هذه المنظومة عن الرفع من مستوى المتعلمين وتفجير طاقاتهم الإبداعية والفكرية، وعجزها عن تمكين التلاميذ والطلبة من استيعاب الدروس. إضافة إلى، والأخطر ما في الأمر، تكريس التبعية الفرنسية من خلال تحطيم اللغة العربية كمقوِّم من مقومات الشخصية الجزائرية، استغلال الأمازيغية في اللعبة

السياسية، ومحاربة كل ما يمسُّ بعقيدتنا وهويتنا الإسلامية!

إنهيار التعليم معناه إنهيار الأمة...

الهوة بين العلم والواقع

العلم أساس تقدم المجتمعات، فلا يوجد على وجه الأرض إنسان يُنكِر أهمية العلم ودوره في الرقي بالفرد والمجتمع والأمة قاطبة.

لكنَّ العلم لا يتأتَّى إلا بسياسة ومنهج تعليميين ينشُدان رفع مستوى الأفراد، انطلاقا من السنوات الأولى للدراسة والتحصيل إلى غاية التدرج في البحث العلمي.

فإذا تتبَّعنا ما سطَّرته الدولة من مناهج بعد الاستقلال، نجد توجُّها عاما نحو التعريب بحكم سياسة التحرر من ربقة الاستعمار الذي قام بتجهيل وتفقير الشعب، وأخطر من ذلك طمس هويته والقضاء على دينه ولغته.

فقد خطت الجزائر خطوات جبَّارة، خاصة في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين، حيث بلغ مستوى التعليم أرقى درجاته (مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي)، وكُثُرت البعثات إلى الخارج بهدف التكوين، وأنشئت كذلك المدارس والمعاهد المتخصصة.

أما فترة الثمانينيات فقد امتازت بتبنِّي منهج المدرسة الأساسية الذي كوَّن جيلا ذهبيا، تحصَّن من خلاله من كل غزو أجنبي، حيث كانت اللغة العربية إحدى ركائز هذا المنهج التعليمي، ليتمَّ في سنة 1989 تعطيل كل التوصيات التي خرجت بها لجنة الإصلاح التي قام بها الراحل قاصدي مرباح — الذي كان على رأس الحكومة آنذاك —.

تلتها فترة التسعينيات التي اتسمت بحالة من الركود نتيجة للوضع الأمني المتدهور السائد آنذاك، غير أن هناك مخططات لتدمير التعليم في الجزائر بدأت تظهر بوادرها منذ 1992 — من طرف النخبة السياسية الحاكمة التي استولت على الحكم، ذات الميول الفرانكفوني والثقافة الغربية بشكل عام —، تمثلت في السعي وراء القضاء على الانتماء العربي الإسلامي والهوية الوطنية،

فأنتجت لنا جيلا مبتور الصلة بتاريخه وهويته وحتى رموزه الوطنية، ولا يتقن جيدا أي لغة من اللغات الثلاث المدرجة في التعليم (العربية، الفرنسية والانجليزية).

فإذا ربطنا العلم بالواقع، ونظرنا بروية إلى تأثير العلم في المجتمع نجد ما يلي:

• أصبح العلم مجرد معلومات يكدّسها التلميذ أو الطالب وحتى الباحث الأكاديمي، دون أن يُحسَّها أو يتفاعل معها، لتكون محركا لتغيير الواقع الذي يتسم في أغلبه العام بمظاهر التخلف أو شبه التخلف في كثير من المجالات (الكسل، الرشوة، المحسوبية، اللامبالاة والتسيب، تشجيع الرداءة...)، فتحولت حياة الإنسان من مواطن صالح إبان الاستعمار وبعد الاستقلال مباشرة إلى شخص يعيش حالة من التذمر واليأس، وفي نفس الوقت يسير بعقلية الاتكالية وكأنه ليس عنصرا فعالا في بيئته؛

• كما صار العلم مطِيَّة للوصول إلى المناصب والمراتب ليس بهدف تغيير المجتمع، بل حافزا لكسب الثروة والمال على حساب الفئات الضعيفة.

إن العلم إذا بقي في برجه العاجي ولم يهبط إلى المقاهي، الملاعب، دكاكين التجارة وحتى صالونات الحلاقة، ليمسّ عن قرب — وبتفاعل عجيب — جميع فئات المجتمع، لن يحقق دوره الحقيقي في تحويل المعرفة إلى محرك يدفع بالمواطن إلى تغيير أنماط عيشه التقليدية — غير المجدية طبعا — من جهة، وطريقا إلى إدراك الرسالة العظيمة التي جاء بها الإسلام في إعمار الأرض بالمنهج الرباني الموثق في القران الكريم، السنة النبوية واجتهادات العلماء الثقات.

إنَّ الهوة بين العلم والواقع في الجزائر كبيرة جدا، فأغلب المتخرّجين من المدارس والجامعات يكادون يكونون مقطوعين عن واقع المؤسسات والإدارات، وبالتالي فهُم يأخذون وقتا طويلا لاستيعاب ما يمكن القيام به في هذه المؤسسات، وفي ذلك مَضْيَعة للجهد والوقت والمال.

إن الدول المتقدمة قد أحدثت جسرا بين المدارس وعالم الشغل والأعمال، حيث يتم تخصيص زيارات لمختلف هذه المؤسسات والوِرش بهدف تكوين الناشئة ولمعرفة ميولاتهم ورغباتهم، ومن ثمَّة القيام بالتخطيط لفترات قادمة بهدف تكوين نُخب مؤهلة تدفع بعجلة الاقتصاد.

نظرة المجتمع للمعلّم

عندما يقوم أفراد المجتمع بتأليف طُرفات مضحكة عن المعلّم بهدف الإنقاص من قيمته والسخرية منه، فهذا أكبر دليل على أن التعليم يسير نحو الحضيض، والمغزى من وراء ذلك الدفع بالأفراد إلى ازدراء المعلّم وجعله في الترتيب السفلي لهرم المجتمع من خلال القضاء على سلّم القيم فيه.

كذلك إظهاره بمظهر البخل، يشير إلى ترك المجال لأصحاب الفساد بامتلاك المال، وجعلهم قاطرة المجتمع، فتتحطم القِيم ويتجه المجتمع إلى دفع أبنائهم إلى "البزنسة" وازدراء العلم لأنه لا يمثل مطية للثراء.

أذكر بعد الاستقلال أن المعلّم كان في طليعة المجتمع، حيث كان يتقاضى أجرا عاليا مقارنة براتب كل الموظفين في جهاز الدولة، وكان المجتمع برُمَّته يُكِنُّ احتراما كبيرا وتقديرا فائقا للمعلم وكل من يعمل في أسرة التعليم، ليتغير الحال منذ عشريتين تقريبا ويصبح المعلّم إنسانا يبعث على الشفقة، حيث أن بعض المعلّمين كانوا يمتهنون بعض الحرف الإضافية، كسائق أجرة بدون رخصة أو بنّاءً أو كهربائيا، للحصول على أجر إضافي لسدّ حاجاته وحاجات أسرته المتزايدة نتيجة الأجر الزهيد الذي يتقاضاه.

ألم تكن هذه استراتيجية مقصودة؟ لا أظن أن هذا الوضع جاء بشكل عفوي، لأنَّ الكلَّ يعلم أن التضخم كان ولازال في استمرار، وأن الحالة المعيشية للمواطن تزداد صعوبة يوما بعد يوم. فلماذا لم يفكر سياسيونا في هذا الوضع المخزي؟

المتتبع للوضع التعليمي في الجزائر، يستطيع أن يكتشف أن استراتيجية تكسير التعليم بدأت في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي، لتبدأ أولى المحاولات بتوجيه الراسبين في الامتحانات المتوَّجة بالشهادة (خاصة شهادة التعليم المتوسط) إلى الاشتغال في سلك التعليم وأيضا العمل في الإدارات العمومية، بعد تكوين سريع لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، تعويض النقص في المستوى التأهيلي لمزاولة هذه المهنة الشريفة والخطيرة في آن واحد، لِتستمر هذه السياسة، منذ استيلاء حزب فرنسا على سدة الحكم، عن طريق تغيير المناهج التي تكرِّس التبعية الثقافية الفرانكفونية والفرنكوفيلية.

وتتواصل هذه الاستراتيجية من خلال تعيين وزير التعليم الأسبق "بن بوزيد" الذي استمر في هذا المنصب الحسَّاس لمدة ما يقرب من عشرين سنة دون تغيير، رغم أن عدة وزراء ورؤساء حكومات قد تمّت تنحيتهم، لتكتمل هذه الخطة الشاملة والقذرة بتعيين وزيرة هدفها الأساسي القضاء على كل ما بقيَ ينبض في كيان هذا المجتمع من مرجعيات توصله بهويته.

كيف يمكن تفسير زيارة رئيس المخابرات الفرنسية مكتب وزيرة التعليم في الجزائر المستقلة؟

من أسباب تغيُّر نظرة المجتمع للمعلِّم:
• السياسة التدميرية الشاملة المنتهجَة من طرف بعض النُّخب الحاكمة، المنتمية فكريا للنهج التغريبي الاستعماري؛
• سيطرة الفكر المادي على أغلب أفراد المجتمع، وتمجيد أصحاب المال — حتى الفاسدين منهم — على حساب أصحاب العلم والمعرفة والصَّلاح؛
• تدني المستوى التعليمي لبعض المدرّسين وممارستهم لبعض الأخلاقيات البعيدة كل البعد عن روح التربية.

ومن الحلول المقترحة لاستعادة مكانة العلم والمعلّم، لابد من:

• إعطاء المكانة اللائقة للمُعلِّم من الجانبين المادي والمعنوي؛
• مراجعة سُلَّم القِيَم في المجتمع؛
• إعادة النظر في المنظومة التربوية بإصلاحها من كل ما أصابها من انحرافات.

التربية في المدارس والجامعات

عندما يعتدي تلميذ في المتوسط أو الثانوي على أستاذه، وينهال عليه ضربا، ولا يحرك الأولياء ساكنا. حينئذ قل للتعليم الوداع.

عندما يجلس الشاب في مقعد الحافلة ولا يترك مكانه للمسنّة أو كبير السن، فقل للتربية السَّلام.

ما الذي أصابنا في العشريتين الأخيرتين؟

عندما كنا ندرس في الابتدائي أو المتوسط (في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي)، أذكر أن المعلِّم أو الأستاذ كان بالنسبة لنا القدوة التي نسير على حذوها، وكان من الغريب علينا أن نرى تلميذا يردُّ بوقاحة على أستاذه، إلى أن عشنا ورأينا من العجب ما تشمئز منه الأنفس وتعافه الفطرة السليمة.

ألا يليق بنا أن نفتح نقاشا موسَّعا حول هذا الموضوع الحسَّاس؟ ونُسائل أنفسنا حول ما أصابنا؟ ونحدد من هو المسؤول عن هذا التردي؟ أم نبقى نشتكي ونلقي باللوم على الأقدار؟

إن التربية ركن من أركان الدولة الحديثة، فلا يمكن لنا أن نتكلم عن التكنولوجيا في غياب أسس تربية أبنائنا، وأنَّ كل ما يُدَّرس، في غياب التربية، مجرد معلومات جوفاء لا تصل بالمجتمع إلى برِّ الأمان.

كثُرت مظاهر قلة الحياء وتراجعت أسس التربية التي كانت سائدة في مجتمعنا إلى عهد قريب، وأصبح الكُل — من الصغير إلى الكبير — متذمِّر من هذا الوضع، وتباينت الأفكار حول هذا الموضوع، وأصبح الحليم حيرانا في التصدي لهذا الانزلاق الذي حصل في مجتمعنا!

أصبح الأولياء اليوم بين مطرقة انزلاق الأبناء نتيجة ضغط الشارع وبين سندان موروث الآباء والأجداد الاجتماعي والأخلاقي، فتاه الجزائري وسط هذه المتناقضات وأصبح لا يستطيع مواكبة هذا التغيُّر الحاصل في الذهنيات، وغابت بالتالي مظاهر التربية وسط الأسرة والشارع والمدرسة على حد سواء.

الاضرابات — العمل النقابي — مواقف وزارة التعليم

لماذا يلجأ العامل بشكل عام إلى الإضراب؟

قد يبدو سؤالٌ كهذا خارج اهتمام المسؤولين بمختلف مناصبهم، غير أن الإضراب في سلك التعليم يعتبر مؤشرا خطيرا على جملة المتناقضات الموجودة في هذا القطاع الحساس.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

إن العمل النقابي في الجزائر قد خضع لهيمنة الدولة منذ عقود، واستطاعت النقابات المستقلة — والقليلة جدا — أن تفتك هذا المكسب من الدولة عنوة رغم محاولة الاتحاد العام للعمال الجزائريين — الجهاز التابع للدولة — الهيمنة على هذه الممارسة الموجودة في كل دول العالم.

فالعام والخاص يعرف فساد هذه الهيئة نتيجة الاختلاسات المسجلة على هذه النقابة وولائها الفاضح لجهاز الدولة حيث أن أغلب الإضرابات المعلنة يتم إدانتها بعدم شرعيتها من طرف القضاء غير المستقل والخاضع بشكل مطلق لهيمنة النظام الحاكم.

إن موقف الوزارة الوصية بارز في عدة محطات، حيث اعتبرت الوزيرة الحالية "نورية بن غبريط" جميع الاضرابات المعلنة من طرف مختلف النقابات المستقلة غير قانونية وأُغلقت جميع قنوات الحوار ليجد المعلمون والأساتذة أنفسهم تحت طائلة التوقيف عن العمل، الخصم من الرواتب ولجميع الضغوطات المفروضة من بعض مدراء التربية وبعض مديري المؤسسات التربوية المُعيّنين بالولاء أو المحاباة أو الذين تُعرف سيرتهم بالفساد أو الخنوع.

الملاحظ على جملة هذه المطالب أنها تهتم بشكل خاص بإلغاء إجراءات الخصم العشوائي لأيام الإضراب من رواتب الأساتذة، تحيين منحة منطقة العمل في مناطق الجنوب والصحراء واحتسابها وفق شبكة الأجور الحالية ومطالب من نوع اجتماعي. أما محتوى الاصلاحات وما يشكله من تهديدٍ للهوية الوطنية، إضافة إلى الحشو الذي تمتاز به المنظومة التربوية فهي غير ذي شأن في غياب استراتيجية وطنية للنهوض بقطاع التعليم على كافة الأصعدة (التربوية، المعرفية والبيداغوجية...).

والضحية في نهاية المطاف هم التلاميذ نتيجة التأخر في إتمام البرامج المُقررة إضافة إلى المساهمة في تسهيل عملية انحراف هؤلاء الأبرياء نتيجة الاستهتار بهذا القطاع الهام والمصيري.

اكتظاظ الأقسام في بعض المناطق والتعليم في المناطق النائية

تشهد المؤسسات التربوية في مجملها وفي كافة أرجاء الوطن اكتظاظا كبيرا في عدد المتمدرسين نتيجة العدد الضئيل من المؤسسات التعليمية التي تم بنائها خلال عدة سنوات منذ الاستقلال،

لأن الفساد والنهب الذي نخر الدولة الجزائرية مس جميع القطاعات بما فيها قطاع التعليم الذي يعتبر الركن الأساس في تنمية أي بلد.

ما يحدث الآن في الدول المتقدمة أن عدد المتمدرسين في قسم معين يتراوح ما بين العشرة والخمسة عشر، ليتسنى للأطفال التركيز والتحصيل الجيد، كما يسمح للمعلم أن يقدم الأفضل في جو يسوده الاطمئنان والتمكن من متابعة كافة التفاصيل المتعلقة بالمتمَدرس.

ما يعيشه التلميذ والطالب عندنا يبعث على التحسر، لأن العدد يفوق في المتوسط الثلاثين متمدرسا في قسم واحد خاصة في مناطق الشمال — أين توجد كثافة سكانية — أما في مناطق الجنوب فالعدد نوعا ما ضئيل لكن وضع المؤسسات في الغالب الأعم بدائي.

هنا يتبادر إلى الذهن سؤالٌ مركزيا لفهم طبيعة النظام الجزائري في توزيع الثروة: ما نسبة ميزانية التربية والتعليم مقارنة بميزانية الجيش؟

الإجابة على هذا السؤال تبدو أنها ليست من اهتمامات الشعب الجزائري لأن بعبع الخطر الخارجي وضرورة عصرنة الجيش تعتبر المسوغ الأساسي للتعمية على ضرورة إخضاع الإنفاق في هذه المؤسسة للرقابة الشعبية من خلال المساءلة في البرلمان.

المطلعين على الشأن التربوي والتعليمي في الجزائر يعلمون علم اليقين الفساد الذي تغلغل إلى هذا القطاع الحسّاس، ويدركون جيدا الخطط التدميرية التي طالته على أيدي القوى النافذة في الحكم والتي تنفِّذ اجندات خارجية خاصة الفرنسية منها.

الغش في الامتحانات الرسمية وغير الرسمية

تحضرني حادثة غريبة علمت بها مؤخرا، حيث أن مُدرِّسةً في التعليم، بعد انطلاق الامتحانات، اطلعت على فحوى أسئلة الامتحان عن طريق الانترنت، لتقوم بجلب الإجابة وتتجه صوب مركز الامتحان الذي تمتحن فيه ابنتها، لتطلب من الحراس أن يفسحوا لها المجال لإعطاء الإجابة لابنتها.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

تتحصل ابنتها على الشهادة بتقدير جيد جدا، لتقوم بدعوة صديقاتها وقريباتها لتناول القهوة في بيتها، مزهوَّة ومفتخرة بهذا الإنجاز العظيم لابنتها.

أصبتُ بالذهول عند سماع هذه القصة، وقلت في نفسي ولأحد أصدقائي: ألِهذا الحد بلغ بنا هذا الإفلاس الأخلاقي؟ ومِمَّن؟ مِن الذين أُوكل إليهم أمر تربية وتعليم أبنائنا.

هذه الظاهرة "الغش في الامتحانات" قد استفحلت في مجتمعنا في المدَّة الأخيرة، وأصبح العلم قاب قوسين أو أدنى من الانحطاط الفكري والأخلاقي، وأضحى التعليم بشكل عام في الجزائر محل إهمال من القائمين على الشأن التربوي والتعليمي، وحتى من طرف الأولياء بقبول ضياع فلذات أكبادهم.

يا للحسرة التي تفتِّت الأكباد، ويا للحزن الذي يعترينا عندما ندرك أننا في طريقنا إلى الضياع!

إن الغش في الامتحانات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر أصبح موضة، ومَنْ لم يقبل بهذا التصرف يعتبر ساذجا لا يعرف مصلحته، لأن الشهادات تُمنح بجدارة واستحقاق، وتُمنح كذلك دون تعب وسهر. إذن ما فائدة حرمان أبنائنا من نيل شهادات عليا مادام الكلُّ يتحصل عليها وهي في متناول الجميع حسب الاعتقاد السائد!

إن هذه الظاهرة ما كانت لتنتشر لولا الفساد الذي استشرى في المجتمع، ولولا الاستراتيجية المتَّبعة لتحطيم التعليم في الجزائر منذ تولي بعض ضباط فرنسا الحكم في الجزائر. وهل يُمكن لمستعمِر الأمس أن يترك غنيمته تطير بجناحيها لوحدها؟

من لم يدرك أن الوزيرة الحالية — ذات النزعة الفرنكوفونية والتغريبية — هي سليلة من كانوا يمجِّدون فرنسا ويخدمون مصالحها بالأمس القريب، لا يمكنه أن يعرف أن تعيينها، على رأس أهم قطاع، لا يهدف في الحقيقة إلا إلى ضرب الهوية الجزائرية من خلال تحطيم اللغة العربية وتقويض مقومات الهوية الجزائرية بطابعها الإسلامي.

وما انتشار ظاهرة الغش هذه إلا بمباركة من المُفسِدين، وما هي في الحصيلة إلا نتيجة تدنّي الأخلاق التي حرص النظام القائم على تكريسها، من خلال الكثير من الممارسات، لجعل الأمة متخلِّفة لا تدري وجهتها الحقيقية ولا مصيرها المحتوم.

البحوث الأكاديمية وظاهرة "البلاجيا"

إن العلوم والمعارف عند كافة الشعوب قد وصلت إلى ما هي عليه نتيجة التراكم ومواصلة البحث فيما وصل إليه الأوَّلون، ليتم استنباط وفهم أسرار الكون والحياة.

فما يُكتشَف حاليا من اختراعات وما يُكتَب من بحوث، لا يمكن إسناده، من ألفه إلى يائه، إلى شخص بعينه، لكون هذا الباحث قد استفاد مما اشتغل عليه من سبقوه في هذا المجال، غير أن التسميات تُنسَب عادة إلى من استطاع فك اللغز المعرفي للكثير من الظواهر، كلٌّ في مجال تخصصه.

إن الجامعة الجزائرية تتذيَّل قائمة ترتيب الجامعات والمعاهد العالمية، لكون بعض الباحثين أو الطلبة المتخرجين حديثا لا ينكبون على البحث العلمي بالمعنى الحقيقي، حيث أن البعض منهم يقوم باستنساخ فقرات من بعض المراجع ويُدخِلونها في مذكِّراتهم دون حتى فهمها في بعض الأحيان — خاصة مع توفر الأنترنت على نطاق واسع —، وتتم مناقشة رسالتهم لتُمنح لهم علامات لا تعكس مستواهم الحقيقي، والأدهى من كل هذا أن هؤلاء المتخرِّجين يفتخرون بهذه الشهادات مُعتقِدين أنهم في الاتجاه الصحيح.

ظاهرة "البلاجيا" هذه غريبة عن جامعاتنا، ففي العقود الماضية كان المستوى التعليمي يعكس إلى حد كبير قُدُرات وكفاءات الطلبة والباحثين، حتى أن الكثير منهم قد استقروا في الخارج، واستفادت الدول المتقدمة من علمهم ومعارفهم بدل أن تتجه خبراتهم لتنمية بلدهم الذي هو في أمسّ الحاجة إليهم. أما ما نشهده اليوم من واقع جامعاتنا — التي من المفروض أن تكون قاطرة الأمة — فشيء يدعو إلى الحسرة وخيبة الأمل.

لقد كان البحث العلمي يعكس بشكل كبير مستوى انغماس الطلبة في السعي إلى تحصيل المعلومة سواء في مجال العلوم التجريبية أو الاجتماعية من خلال تمحيص مختلف المعلومات الصادرة عن البحوث أو المتوفرة في المراجع، فتظهر بالتالي القيمة المضافة لكل عمل يقوم به الطالب أو الباحث إضافة إلى الاستفادة الحقيقية من مختلف المعارف.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

هذا النمط من البحث تحرص عليه الجامعات العالمية نظرا لحجم التشجيع المادي والمعنوي الذي يحرص المسؤولون على توفيره، بعكس ما يحدث عندنا من تهميش الكفاءات وتشجيع الرداءة وازدراء العلم إلا فيما ندر من بعض مراكز البحث والجامعات.

الانترنت والتعليم

لو أدرك أبناءنا حقيقة ما تتيحه "الانترنت" من فرص هائلة للمعرفة والاستكشاف، لأصبحنا من أكثر الدول تقدما. لكن الواقع عكس ذلك تماما، فـ"الانترنت" عندنا مجرد وسيلة للعب، من خلال تحميل الألعاب الاليكترونية، أو سبيل للترفيه عن طريق مشاهدة فيديوهات التسلية والضحك أو الإثارة لتمضية الوقت المتوفر بكثرة، إلى حد أصبح يبعث على الضجر والملل، وصار قتلُه ضرورة مُلحَّة لبعث الراحة.

عندما أعود بذاكرتي، حين لم يكن الحاسوب موجودا، كان المُعلِّم يلقِّنُنا: "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك"، فكنا نمضي الساعات الطوال في البحث عن الكتب أو المجلات من أجل القراءة والمطالعة، وكنَّا نتنافس في المسابقات الثقافية لإبراز المَلَكات اللغوية والمعرفية، إلى أن أصبح أبناؤنا يقولون لنا: "الوقت كثير ولابد من قتله بالفايسبوك".

لم ندرك جيدا تسلُّل هذا التغيُّر إلى حياتنا، ولم نستعد لمواكبته ووضع خطة لمسايرته، فأخذتنا الأحداث على حين غِرة، وتركنا أبناءنا لمصير مجهول دون مُتابَعتهم وتسديد خُطاهم، فضاع شبابنا في خضم هذا البحر متلاطم الأمواج، وتركناهم يواجهون مصيرهم لوحدهم.

من الصعب الآن أن يتخلى أبناؤنا عن هذه الوسائط لكونها دخلت كل بيت واستقرت فيه، وأصبح مجرد التفكير في قطع الاشتراك يبعث على القلق وعدم الاتزان. لكن هل فكرنا يوما في مُطالَبَتهم بتخصيص ولو ساعة يوميا للبحث عن بعض المسائل التي تشغل بالهم؟

وتمضي الأيام والشهور وحتى السنون، ونحن غير آبهين بما يجري حولنا، وغير مكترثين لهذا الكمّ الهائل من الوقت الذي أضعناه، وحجم المعرفة التي فقدناها، ودرجة التخلّف الذي سرنا فيه مقارنة بالدول المتقدمة المنشغلة بالعلم والمعرفة.

إلى أين نتجه، وما مصير أجيالنا القادمة؟!

يبدو لي أن الكارثة التي حلَّت بنا في السنوات الأخيرة تعيينا في قطاع التعليم قد تأخذ أشواطا طويلة إلى حين استعادة الوعي بضرورة إعادة القطار إلى سِكته، لأن الزمن يمضي بسرعة مذهلة وحجم الهاوية التي نسير إليها شديد الانحدار.

إن كل الجهود المبذولة من معلمينا وأساتذتنا ستذهب أدراج الرياح إن لم تكن هناك استراتيجية واضحة للنهوض بقطاع التعليم، الذي يعتبر الحجر الأساس لأي تنمية سواء اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية.

لقد أصبح آباؤنا وأمهاتنا في حيرة مما وصل إليه التعليم في الجزائر، لأن الكلّ يرى المستوى المعرفي المتدني في الغالب الأعم لأبنائهم وبناتهم، ولا يستطيعون فهم ما يحدث بالضبط، لأن المنظومة القائمة لا تترك لك مجالا لفهم الاختلالات ولا مصادر النقص في البرامج التعليمية المسطرة، ولا الفروقات التي حصلت في التعليم المقدم بين سبعينيات وثمانيات القرن الماضي وما سطرته الوزارة في العشريتين الأخيرتين.

إذا اعتبرنا أن الكوارث التي حطمت المنظومة التربوية بعيدة كل البعد عن معركة الوعي، فإن الأجيال اللاحقة لا يمكنها تدارك الأخطاء وإصلاح الفساد لأن بناء الأجيال يتطلب وقتا هائلا وجهودا مضنية من طرف الخيرين من أسرة التعليم التي قضت عليها منظومة الحكم الفاسدة لعدة عقود.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المحور الثالث: في الأسرة و المجتمع

أمـراض النفـوس

من الأخلاق الذميمة التي حاربتها جميع الديانات السماوية، وتعرض لها جميع الفلاسفة عبر التاريخ: الحقد، الحسد، الغيرة والنفاق. فهي عبارة عن أمراض نفسية تنخر كيان الأسر، الجماعات والأمة برمّتها.

ديننا الإسلامي الحنيف شدَّد على ضرورة تنقية النفس من هذه الأدران في عدة مواطن من القرآن الكريم، كما أن نبينا الكريم نهى عن هذه الصفات الدنيئة في عدة أحاديث نبوية.

المجتمع الجزائري، كبقية الشعوب التي مسَّتها هذه الأمراض، أصبح يعاني من تشرذم الأسر والعائلات، وباتت الأحقاد تُسيِّر أفراده، واتسعت دائرة هذا المرض الخطير إلى درجة أن العداوة استشرت في الأسرة الواحدة، فلا الأخ يرحم أخاه، ولا البنت تحن على أمها، ولا الابن يراعي مصالح أبيه.

لا غرو أن نذكر أن عدة حوادث من جراء هذه الأمراض تتداولها الألسُن في كل مكان في أرجاء الوطن، ناهيك عما تكتبه الصحف وتتعرض له القنوات التليفزيونية في بعض برامجها. فكثيرا ما نسمع عن أخت شتمت أختها، وعن ابن قاطع أمه سنين، وأخ جرجر شقيقه في المحاكم. فأصبحت الأمزجة هي التي تسيِّر العلاقات الاجتماعية، أما مفهوم التآخي والتآزر والتكافل الاجتماعي فقد أصبح في خبر كان.

من الأسباب الخفية لهذه الظواهر:

- التفكير المادي الطاغي؛
- الجهل بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف؛
- توسع دائرة الجهل نتيجة قلة المقروئية والابتعاد عن طلب العلم والمعرفة.

فإذا استمر هذا الوضع، اتجه المجتمع الجزائري إلى عدم الاستقرار، وكثُر الفساد وتعاظمت ظواهر الشقاء وصار أفراد المجتمع يعيشون التشرذم والقطيعة.

حالة تستدعي النظر، والأخذ بالأسباب لمجابهتها والسعي إلى محاربة تفشيها، كي نساهم في اقتلاع جذورها. وللقيام بذلك، لابد علينا من:

• تقبل الآخر مهما بلغ مدى الاختلافات؛
• سعي الحكماء في إصلاح ذات البين من خلال التوسط للقضاء على الصراعات العائلية؛
• تفاني العلماء والدعاة والأولياء في تصحيح الصور الذهنية الخاطئة عن مظاهر الصراع؛
• التركيز في المناهج التربوية على ضرورة بث روح التعاون والتآخي والتكافل بين أفراد المجتمع.

القلق الفردي والقلق الجماعي

إن الناس — حتى في الأوقات العصيبة للاستعمار الفرنسي للجزائر — لم تكن بهذه الدرجة من القلق على النحو الذي نعيشه في الوقت الحالي. فجلُّ الأشخاص — رجالهم ونساؤهم وأطفالهم — كانوا يعيشون حياة هادئة مطمئنة رغم قساوة الاستعمار ومظاهره الشنيعة في الظلم وشظف العيش.

هذا الاطمئنان النفسي — عدم القلق — يتجلى في القناعة والرضا بالوسائل المتاحة للعيش على الرغم من قِلَّتها، فالتذمر نادرا ما يُتلفَظ به، فالذين عاصروا تلك الفترة عرفوا تلك الراحة والطمأنينة أثناء جلوس أفراد العائلة الكبيرة حول إبريق الشاي أو القهوة بعد عودة أجدادنا وآبائنا من الحقل أو المرعى أو المصنع.

هذا النمط من العيش أصبح نوعا ما غائب عند أغلبية أُسرِنا، فالأب بعد خروجه من العمل، تراه منهكا عقليا أكثر منه جسديا، والشاب العاطل عن العمل، رغم عدم نهوضه باكرا، تجده متعبا ومُنهَك القوى، مُشتَّت الذهن وفي حالة قلق مستمر.

والمرأة رغم توفّر أغلب حاجياتها في البيت، لا تكاد تجد الراحة المنشودة، فهي دائمة التفكير فيما

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

تقتنيه من أثاث أو أواني، أسوة بجاراتها أو بإحدى قريباتها، وربما يصل بها الأمر إلى اقتناء بعض الأغراض التي لا تستعملها إلا نادرا.

من أسباب هذه الظاهرة:

• تغير نمط المعيشة: إن الطفرة النوعية لأسلوب الحياة، والتطور التكنولوجي الهائل لمختلف الأجهزة والمنتجات أديا إلى استفحال ظاهرة القلق؛

• قلة القناعة نتيجة ضعف الوازع الديني: فالإنسان المعاصر أصبح أكثر مادية من ذي قبل، وعامل تتبع ما يكسبه الآخرون (التقليد) أصبح هاجسا يسيطر على ذهنية الإنسان الجزائري بشكل جلي وعلى أوسع نطاق.

ومن التبعات والنتائج التي يمكن أن نستخلصها في هذا المجال:

• الابتعاد عما هو أساسي في الحياة، فأولويات المعيشة أصبحت غير واضحة في ذهن الكثيرين منا؛

• استمرار حالة القلق تنعكس سلبا على نفسية الأبناء وبالتالي نشأة جيل لا يعرف الاستقرار، بالإضافة إلى قتل روح الإبداع عند الأطفال من خلال التذمر المستمر من صعوبات الحياة.

ومن الحلول المقترحة:

• استعادة الوعي الحقيقي لهويتنا وشخصيتنا؛
• الرجوع إلى مبادئ ديننا الحنيف، واعتبار القناعة كنز لا يفنى.

دور المرأة في المجتمع

"الأم مدرسة إذا أعددتها، أعددت شعبا طيب الأعراق"، مقولة للشاعر المصري حافظ إبراهيم، كنا نردّدها في المدرسة ونحن صغارا، ولم نكن نفقه جيدا معناها الحقيقي، لكن بعدما كبرنا ووصلت حالتنا الاجتماعية إلى التردي، أصبحنا نفهم جيدا الدور الرئيس للأم وللمرأة بشكل عام

في الأسرة والمجتمع.

نجد أن المرأة لعبت دورا هاما في تكوين الرجال العظماء عبر العصور، لتنال بذلك مرتبة الشرف، إذ كانت كل جهودها تنصبُّ على رعاية شؤون أطفالها وتلقينهم أصول التربية الصحيحة، ليكونوا عناصر فعَّالة في مجتمعاتهم وأممهم.

إن ما نشهده اليوم من انفلات تربوي وانحراف أخلاقي ناتج عن استقالة الأمهات عن الاضطلاع بمسؤولياتهنَّ تجاه أبنائهنَّ، لأن العبء الثقيل في التربية يقع على عاتق الأم.

ليس معنى ذلك أن الآباء (الذكور) لا دخل لهم في هذا الشأن، بل إن مسؤولية الآباء في مقام التربية محدودة، لأن الأبناء (ذكورا وإناثا) أشد ارتباطا بالأم، وبالتالي فالمقومات الأولى للتواصل، والقواعد الأساسية التي يتلقاها الأولاد، تصدر من الأم في المقام الأول، منذ الولادة إلى غاية السنوات الأولى لدخولهم المدرسة والاحتكاك بالعالم الخارجي (المجتمع).

إن تغييب دور الأم في التربية، ودفع النساء نحو التحرر والمساواة مع الرجل، ينطوي على كثير من التضليل، لأن الدوائر الخبيثة من منظمات عالمية، ومراكز بحوث غربية، تدرك جيدا هذا الدور الخطير للمرأة، فهي تسعى من وراء ذلك إلى تكوين جيل مبتور الصلة بهويته وأصالته.

إذا رجعنا إلى تراثنا الإسلامي، نجد أن أغلب القادة والعلماء كانوا محصِلة سهر الأمهات على تربيتهم وتعليمهم، وأنهنَّ قد فهمْنَّ الدور المنوط بهنَّ، إلى أن أصبحنا نفهم أن دور المرأة لا يتعدى مجرد الطهي والفراش، وانصرف النسوة إلى حضور الأعراس والإكثار من مساحيق التجميل، معتقِدات أن هذا الطريق هو المفتاح للتقدم والتطور.

يقول الداعية محمد الغزالي رحمه الله تعالى: "الغارة الاستعمارية على الأمة الإسلامية كان لها هدفان قاتلان: أحدهما استبقاء المرأة جاهلة لا تدري شيئا عن نفسها أو عن العالم، والآخر تعليقها — إذا تعلَّمت — بمحاقر الأمور وأنواع الزينة وأشكال المدنية الحديثة، والبعد بها عن اللُّباب والجِدّ والارتقاء الفردي والجماعي.. وقد استعانت على ذلك بتعليم لا تربية فيه"

ومن أسباب تراجع دور المرأة في المجتمع:

• أسباب تاريخية تعود إلى الحقبة الاستعمارية، حيث قام المستعمِر الفرنسي بتجهيل الشعب وزرع الخرافات، مما انعكس سلبا على أفكار الشعب . خاصة المرأة . فيما يتعلق بتربية الأبناء والدور الحضاري المنوط بها؛

• السيطرة الذكورية المزيَّفة نتيجة الجهل، باعتبار أن دور المرأة ينحصر في الإنجاب، الطهي والغسيل؛

• الأفكار الخاطئة لنسائنا فيما يتعلق بالحرية والمساواة مع الرجل.

ولإعادة المكانة اللائقة بالمرأة، يجب إعادة النظر في أفكار أفراد المجتمع عن طريق:

• بعث منظومة تربوية صحيحة تهدف إلى تعليم المرأة الأصول الصافية لديننا الإسلامي الحنيف؛

• القيام بالتوعية في المساجد ووسائط الإعلام لإبراز الدور الحضاري للمرأة المسلمة؛

• ضرورة كشف الزيف فيما يخص الصراع المفتعل بين الرجل والمرأة وتعرية الدور التدميري الذي تقوم به الجهات الأجنبية في ابتزاز المرأة.

تربية الأبناء

كثيرا ما يجلس الأولياء يتحادثون في موضوع تربية الأبناء، وقلَّما تجد تفاهما في طرق التربية المختلفة، نتيجةً لاختلاف الأفكار والمعتقدات من جهة، ونتيجةً لتعقّد الحياة الاجتماعية المعاصرة من جهة أخرى.

فالغربيون عكس الجزائريين، يغرسون في أبنائهم الخيال والإبداع وحب الاطلاع من خلال الأحاجي الليلية، التي كانت ترويها جدَّاتنا في المراحل الأولى من أعمارنا، بحيث تتبلور الأفكار عندهم، وتُغرس فيهم بذور الشخصية السَّوية البعيدة عن الكذب، الكسل وازدراء الوطن.

عكس ما يحدث عندنا الآن، فلمَّا يسمع الطفل عن أقربائه الذين شقوا عباب البحر مهاجرين إلى

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

أوروبا على ظهر القوارب، متحملين عناء السفر وخطر الموت، أو عندما يسمعون عن تعسف في توزيع السكنات الاجتماعية، أو انحراف إمام أو مدرس قرآن. تتداخل المفاهيم في أذهان أبنائنا، بحيث يصبحون لا يعرفون معايير الخطأ والصواب، وبالتالي لا يعرفون البداية والنهاية في تبني ما يحيط بهم من أفكار غير منسجمة.

الكثير منا يعاني من أثر تربيتهم لأولادهم بحيث أنهم يعلنون عدم معرفتهم بما يدور بخلد أبنائهم وأنه استعصى عليهم إيجاد صيغة للتعامل معهم، وهذا كله يرجع إلى الاختلاف في التصورات.

إن الوسائط الحديثة للاتصال قد ساهمت بشكل واضح في إحداث هذه الفجوة بين الآباء والأبناء.

لا بد أن يعرف المجتمع برمته أن العبء الأكبر في تربية الأبناء يقع على عاتق الأمهات (لأن الأم مدرسة كما يقول الشاعر). إن احترام الأبناء لآبائهم ينبع من العلاقة التي يسودها الاحترام بين الزوجة وزوجها، فصورة الأب في ذهن الأبناء هي الصورة التي تمنحها الأم لأطفالها عن أبيهم من خلال التعامل، فكلما كانت هذه الصورة باهتة كلما كان احترام الأبناء لآبائهم قليلا.

إن أغلب الأولياء يدركون أهمية تربية أبنائهم، ولكن أغلبهم يجهل الكيفية التي ينبغي أن يسلكها لإعطائهم تربية متوازنة. فالملاحظ على المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، أن الأبناء قد تُركوا لمصيرهم، وقلَّما انتبه الوالدان إلى ضرورة التدخل لتقويم سلوك خاطئ.

ولتمحيص هذا الموضوع، لابد علينا أن نعلم نحن جميعا مختلف مراحل نمو الطفل — من خلال الأبحاث التي توصل إليها علماء النفس — لتكون المعرفة كافية لإدراك مواطن الخلل، ولتفادي تلقين الأولياء أبناءهم معتقدات خاطئة نتيجة الجهل وعدم المعرفة، فينشأ هؤلاء الأطفال وقد هيمنت عليهم العُقَد النفسية والشعور بالدونية اتجاه الآخر، وكذا الركون إلى الرتابة وقتل الروح الإبداعية فيهم.

لقد قسَّم العلماء مراحل نمو الطفل إلى:

من 0 إلى 6 أشهر: في هذه الأشهر الأولى، يشعر الطفل بأهميته، ويحس كذلك بقيمته عند والديه، ويدرك أيضا قيمته اتجاه نفسه، وتعتبر هذه القاعدة الأولى للثقة بالنفس. فكلما كانت درجة وعي الوالدين كبيرة بإمكانيات طفلهم، كلما تفجَّرت طاقاته.

من 6 إلى 18 شهرا: إذا تم تقييد الأطفال في هذه السن، أدى بهم الحال إلى الاعتماد على الاتكالية، ومن ثمَّة يصبحوا غير فاعلين لاحقا. فالحنان الممنوح لهم في هذه الفترة، يدفعهم للاستكشاف وعدم الخوف من أي تحرك. فلكي ينفصل الطفل عن أمه، لابد أن يكون، في مرحلته الأولى، قد ارتبط بها ارتباطا وثيقا. فالطفل الذي منحته أمه قدرا كافيا من الآمان والثقة (عن طريق الرضاعة، النظر إليه، ملامسته والتحدث إليه)، يمكنه الذهاب بعيدا في حياته المستقبلية بدل وضعه أمام التليفزيون لمشاهدة الرسوم المتحركة.

ففي هذه السن الدقيقة، يضع الطفل القواعد الأساسية للمبادرة. إن الثقة الممنوحة له من خلال علاقة سليمة، تعطيه دورا محوريا في الاعتداد بنفسه، وتسمح له بتكوين نفسي متوازن خلال الأشهر التالية.

من 18 شهرا إلى 3 سنوات: بمجرد قيام الوالدين بتوجيه أطفالهم في كل الميادين وفي كل الحالات، وكأنهم يقولون لهم: نحن أكثر علما منكم بما يتعلق بكم. فمن الضروري للطفل إذن أن يكتسب الاستقلالية البسيكولوجية، وكذا ثقته بنفسه، لأنه يصبح لزاما عليه أن يكتشف حاجاته بنفسه، ويسعى إلى تحقيقها بذاته. دور الوالدين هنا مجرد مساعدة أبنائهم لا خلخلة نظامهم الطبيعي.

من 3 إلى 6 سنوات: إنها مرحلة تأكيد كل الاعتقادات عن الذات.

نظرة الطفل لذاته، الإجابة عن من أنا، مهم أو غير مهم؟ كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات، وبالتالي في هذه المرحلة بالذات يقرّر مصيره.

من 6 إلى 13 سنة: إنها مرحلة جد خطيرة في حياة الطفل، فهي تمثل بناء هيكل الشخصية التي تستمر معه حتى الممات. إنها تشكل الصراع بين رغبته في كونه مقبولا، وبين الرغبة في البحث وتنويع مصادر معلوماته، لتكوين صورة شخصية عن الآخر وعن العالم. فردود أفعاله متعددة وفق ما سبق من تجارب وكذا وفق الشخصية المكتسبة.

إنها في النهاية مرحلة تطوير ذكاءه المنطقي واللغوي.

من 13 إلى 18 سنة (مرحلة الحرية والاستقلالية): المرحلة النهائية لاكتمال دورة التكوين في الحياة، إنها تعني الخلاصات التي استنتجها هذا الشاب أو الشابة من خلال الشخصية التي كوَّنها لنفسه، وفي نفس الوقت تسمح له هذه المرحلة بمراجعة النموذج الذي تبنَّاه في الحياة.

فكل الذي يلي من العمر ماهو في الحقيقة إلا إعادة إنتاج ما اكتسبه من معارف وخبرات، ويستمر في السقوط في بعض حفر الأخطاء طيلة حياته. إن درجة ثِقل وتأثير هذه الأخطاء هي التي تدفعه إلى أن يُعدِّل من طريقة فهمه لبعض المشاكل التي تعترضه في سيره من خلال البحث دائما عن الأفضل.

ومن أسباب الأخطاء المرتكبة من طرف الأولياء فيما يتعلق بتربية أبنائهم نذكر ما يلي:

• نقص في علم ومعرفة الأولياء والمعلِّمين بميدان علم النفس وأسس التربية؛

• بعض الأخطاء الموروثة من بعض الأولياء نتيجة البيئة المتشددة جرَّاء مظاهر الفقر والجهل خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي؛

• انتهاج مسلك تعويض النقص نتيجة ما عانوه الآباء والأجداد من الحرمان، فيقومون بتدليل أبنائهم ومحاولة تحقيق كل رغباتهم؛

• إتباع نفس أساليب المجتمع الخاطئة أحيانا فيما يتعلق بالتربية من جراء التقليد الأعمى.

من الحلول المقترحة لإتباع تربية متوازنة نورد ما يلي:

• ضرورة التعلّم واكتساب مهارات جديدة في كيفية التعامل مع الأبناء؛

• تشجيع الحوار داخل الأسر؛

• فسح المجال للأبناء للتعبير عن مكنوناتهم دون اللجوء إلى فرض السلطة المُضرَّة بهم؛

• توجيه الأبناء بتقديم نماذج ناجحة في كافة مجالات الحياة؛

• إشراك الأبناء في تنظيم شؤون الأسرة بهدف تعليمهم كيفية تحمل المسؤوليات.

سلطة الأبناء على الآباء

ما معنى أن يحتقر الابن أباه؟ وما معنى أن توبّخ البنت أمها وهي لم تبلغ الخامسة عشر من عمرها؟

سؤال أزعجني كلما تذكرت بعض المواقف التي لا أستطيع تمالك أعصابي حِيالها.

أتذكَّر — كما يتذكَّر الجيل الذي أنتمي إليه — أنني لم أرفض يوما في حياتي طلبا أمرني به والدي. كما يحضر في ذهني، أنني كنت أتودَّد إلى أمي بتحقيق بعضٍ من رغباتها حتى دون أن تطلبها مني.

فما حدث إذن لهؤلاء الآباء والأبناء من هذا الجيل؟

إن موجة التغيُّرات المتسارعة التي طرأت على العالم الغربي سرعان ما ألقت بظلالها على مجتمعنا، دون أن نستوعب ما يجب علينا أخذه وما وجَب علينا تركه.

إن تلقين المبادئ الأولى للتربية كان له أثر مباشر على الأبناء من خلال ما يصدر عنهم من الخوف من الآباء واحترامهم في آن واحد، هذا الذي عرِفناه في حياتنا قبل موجة العصيان والعقوق التي بدأت تظهر في المدَّة الأخيرة.

إن النفسية القاسية والخشنة التي طبعت أجدادنا وآباءنا، خلال فترة الاستعمار الفرنسي، كانت لها آثارٌ واضحة على سلوك الأبناء، حيث لم يكن هناك مجال للاستهتار والتدليل، وكانت جميع الأمور تُأخذ مأخذ الجدِّ والحزم، فأفرزت بالتالي جيلا واعيا ومشبَّعا بالأخلاق الحسنة وأيضا مصطبغا بالصرامة.

بعدما بدأ هذا الجيل في التناقص نتيجة تقدُّمِه في السن وأيضا بوفاته، ظهر جيل جديد يميل إلى

الليونة في المواقف في أغلب الأحيان، إلى حد عدم الانضباط في المواعيد، وعدم الاكتراث بالمسائل الحسَّاسة المتعلقة بالتربية، أدى هذا إلى خروجهم عن دائرة الالتزام والتقيد بالأخلاق التي كان من الواجب المحافظة عليها، فاتجه المجتمع نحو النكوص على أعقاب أسلافنا.

فأصبحت موجة العقوق عارمة، وأضحى الآباء في موقف الضعيف الذي يبذل قُصارى جهده لتلبية رغبات سيِّده القوي خشية غضبه عليه، فصار استهلاك المخدرات وشرب الخمور في البيوت أو لبس ما تعافه الفطرة السليمة من طرف بعض هؤلاء الأبناء المنحرفين أمرا مباحا، متحجِّجين بأن هذا الأمر يمكن تقبله في المنزل، أما في الشارع، فهو غير لائق مخافة العار وألسنة الجيران اللاذعة.

إن خضوع الآباء للأبناء من خلال تلبية جميع رغباتهم — بما فيها المُضرَّة — أمر خطير، وإذا وضعنا الأمور في إطارها الصحيح، فإنها مؤشر من مؤشرات اقتراب الساعة كما ورد إلينا من حديث رسول الله (صلعم) "أن تَلِد الأَمَة ربّتها".

فلا ينبغي لنا أن نغفل عن هذا الأمر بإتباع الهوى وتحقيق الشهوات التي تضرُّ بالأبناء أحيانا، وترهق الآباء في الكثير من الأحيان.

الطفل وسيكولوجية اللعب

نتدرَّج في مراتب التربية، لنصل في النهاية إلى أن سبب تخلفنا وانحطاطنا يكمن في الجهل وقلة الاهتمام بالعلم، وعدم مواكبة العصر فيما يتعلق بالأبحاث النفسية والتربوية التي تنتجها الجامعات الغربية من جهة، وإلى عدم فهمنا لأصول التربية الصحيحة في الإسلام من جهة أخرى.

فالإسلام كدين سماوي عظيم أولى للطفل أهمية كبرى، وتسوق لنا السيرة النبوية عدة مواقف لرسولنا الكريم — صلى الله عليه وسلم — حين يعالج قضايا تربوية بسيطة، لكن أثرها كبير جدا. فحين يأمر الرسول الكريم سيدنا عبد الله بن عمر بضرورة الالتزام بالعبادة وهو ابن سبع، نجد أن هذا الصحابي الجليل ظل طوال حياته عابدا وملتزما بنهج النبي، عليه أفضل الصلاة والسلام، وحين يداعب الطفل الذي يعذِّب العصفور الصغير بقوله "ماذا فعل عُمير بالنُّغير" إشارة إلى تربية راقية بعيدة عن العنف والتوبيخ.

إن الدول المتقدمة أدركت أهمية الاهتمام بالطفل، فوضعت مناهج للتعليم تدفع بالطفل إلى اكتساب المعارف والعلوم، غير أنها استبقت هذا العمل بإتاحة الفرصة للطفل بأن يلعب بالشكل الكافي الذي يسمح له بفهم الآخر وفهم العالم، وكذا الرفع من قدراته الذهنية، تنمية ذكائه، وتقوية توازنه النفسي.

فهل يهتم المجتمع الجزائري بالطفل بالقدر المطلوب؟ وهل نخصص من وقتنا مساحة كافية لإدراك سيكولوجية اللعب عند أطفالنا؟

ما أراه يجري في يومياتنا، أن الطفل يتعرض للعنف والتأنيب أكثر مما يلعب، كما نطالبه بقضاء الحاجيات التي من المفروض أن يقوم بها الكبار، ونطالبه في نفس الوقت — بشكل غير واعٍ — أن يستوعب الأشياء كما نفهمها نحن الكبار.

أليس هذا تدمير لنفسية أطفالنا؟ وكيف ننتظر منهم، حين يكبرون، أن يكونوا مرحين ونشطين ومثابرين على الاجتهاد وبلوغ الأهداف؟

من الخطأ الشائع أن نترك الأطفال ضحية الألعاب الإليكترونية، أو نُقعِدهم طوال اليوم أمام التليفزيون لمشاهدة الرسوم المتحركة، اعتقادا منا أنهم يلعبون ويتعلمون. الدراسات الحديثة تشير إلى أن الألعاب الإليكترونية تسيطر على منطقة الحب في الدماغ، بحيث يصبح هذا الجهاز أهم من الأكل ومن النوم، إضافة إلى كون هذه الألعاب وسيلة لتغييب الطفل عن العالم، وعدم اكتراثه بما يقع في بيئته من أحداث.

الماديات والقيمة الاجتماعية للفرد

تتصنَّف العصور، حسب بعض الدراسات، إلى ثلاثة عصور:

1. عصر المبادئ: حيث أن المُثل والقيَم هي التي تسيّر المجتمع، وتتجسد عمليا من خلال تحلي أغلب فئات المجتمع بالصدق، الأمانة، الإخلاص في العمل ونبذ كل ماهو منحطّ.

2. عصر الأشخاص: حيث يكون المستبد أو الطاغية الحاكم هو محور الاهتمام، وما ظهور العبودية في العصور السالفة إلا مظهر من مظاهر الخضوع لبعض الأشخاص المتحكمين في مصائر الشعوب.

3. عصر الأشياء (الماديات): ويعكس عصرنا الحالي بشكل واضح، حيث أن مرتبة الشخص لا تتحدد إلا على أساس ما يملكه من أموال أو سلطة التي تؤدي إلى امتلاك العقارات والمنقولات على حد سواء، وليس على أساس العلم النافع والأخلاق الحسنة.

إن المجتمع الجزائري، نتيجة التحولات التي طرأت على فكره وعلى وضعه، أدّت به إلى هجر ما كان يتحلى به آباؤنا وأجدادنا من قِيَم مثلى تمجد الوفاء بالعهد، الصدق في المعاملة ونبذ كل منافق وأفاك، فلم يكونوا يقبَلون إلا بما هو نابع من أصالة تربيتهم.

عكس ما أصبح عليه الناس في وقتنا الحاضر، حيث أصبح الالتزام بالوعد والوفاء به مظهرا من مظاهر السذاجة، وصار الكذب والنفاق سماتان متجذرتان في المجتمع رغم خساستهما.

كما صار صاحب المال — حتى لو كان لصا — صاحب جاه ومكانة في المجتمع، وقد رأينا الكثير من فيلات ومساكن المختلسين مكتوب على مداخل جدرانها "هذا من فضل الله"، بالرغم من أن جُلَّ الناس يعرف حقيقتها، والأغرب من ذلك أن هؤلاء يمدحون أصحابها بأنهم من المهرة والمتفوقين.

فما هذا الانحطاط الأخلاقي الذي وصلنا إليه، وبأي منطق أصبحنا ننظر إلى الأشياء؟ ثم ماذا عن هذا المجتمع الذي أصبح يزدري العالم — خاصة إذا لم يكن ميسور الحال —؟

ثم كيف يمكن لنا أن نعيد الحسابات ونرجع سلم القِيَم إلى نصابه؟

من أسباب هذه الحالة:

- سيطرة الفكر المادي على غالبية أفراد المجتمع؛
- الفساد الذي أصبح العملة الرائجة في تعاملات الأفراد؛
- صمت العلماء الصادقين عن مواجهة هذه الظاهرة الشنيعة؛

• تشجيع بعض النافذين في السلطة على تفشي هذه الظاهرة من خلال تعيينات الطبقة الفاسدة في المناصب الحسَّاسة؛
• انتكاسة العلم والتربية في أوساط الأُسر والمدارس.

وللقضاء على هذا الخلل، لابد من:

• الالتزام بتعاليم الدين في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛
• توجيه المجتمع إلى تمجيد العلماء والعلم على حساب المفسدين من أصحاب المال والسلطان؛
• إصلاح المجتمع من خلال إعادة النظر في مضمون مناهج التعليم، وبخاصة ما تعلق بالتربية الإسلامية الصحيحة وغرس مبادئ المواطنة.

الصداقة والمصلحة

الصداقة كلمة عميقة تجد صداها في نقاء القلب، وتجد جذورها في صفائه، وتتجسد في مواقف تبادل الشعور النبيل في أزمات الحياة ونكبات الدهر التي تصيب الأحبة.

إن الصديق هو الشخص الذي تبث إليه آلامك وآمالك دون الضجر منك، فهو دائم النصح والتوجيه من خلال حسن الإصغاء إليك، وذوبانه معك في تقمص همومك وانشغالاتك.

فمجتمعنا الذي عرف في وقت سابق معاني الصداقة السامية، بدأ يفقد تدريجيا هذه الصبغة، وأصبحت المصلحة سيدة المواقف، فتحول الأصدقاء إلى شركاء في الظروف إلى حين قضاء المصلحة.

فالمصلحة المادية والظرفية أخذت المساحة الكبرى في رقعة الصداقة، وأصبح الأصدقاء يلتقون لفترة محدودة ويفترقون، وكأن ما يربطهم مجرد خيط رفيع سرعان ما ينقطع، لأن فتلته مغشوشة المعدن.

يشتكي الكثير من الناس اليوم من فقدان أصدقائهم القدامى، ماعدا بقاء القلة القليلة منهم، ناهيك عن معرفة جديدة لم تتضح صورتها ولم يُعرف سرُّها بعد.

صلة الرحم

الأرحام في لغة الشرع الإسلامي تعني كل من له قرابة دم من والدين، إخوة وأخوات، أولاد وبنات، أعمام وعمات وأخوال وخالات، سواء تعلق الأمر بالزوج أو بالزوجة.

أمرنا الله تبارك وتعالى، في عدة مواضع من القرآن الكريم، بضرورة ربط صلة الرحم، ونهانا عن قطعها، لنضمن بذلك تماسكا للأسرة والمجتمع ككل.

إن صلة الرحم رباط مقدَّس تتجلى قدسيتها في كونها مرتبطة بعرش الرحمان.

المجتمع الجزائري، من خلال ما عايشه من أحداث سواء أثناء الاستعمار الفرنسي أو بعده، تأثر كثيرا بالنظم الغربية التي كسَّرت في أغلب تشريعاتها هذه البنية التي كانت تضمن تماسك المجتمع — وبالتحديد الأسرة —.

فالفرد بشكل عام في المجتمع الغربي حر بجميع المعايير، حيث أنه مع بلوغه السن القانونية — أو حتى قبلها بقليل — يفقد بعض الارتباطات التي توثقه بوالديه وإخوته ناهيك عن علاقته بأعمامه وأخواله وحتى أجداده.

السبب في ذلك يرجع لمحاولة تفرد الانسان بشخصه على حساب ما هو مُطالب به في المجتمعات الإسلامية.

فالجزائري منذ ما يقارب عشريتين تقريبا، أصبح يتخلى تدريجيا عن الأسرة الكبيرة — التي كانت تضم قبل الاستقلال وما بعده مباشرة حوالي عشرين شخصا في المتوسط — فتجد الجد أو الأخ الأكبر تحت إمرته الأم أو الأمهات إن كان هناك زواج متعدد، وكذلك تجد تحت حكمه الأولاد بزوجاتهم، والكل يعيش في تناغم ما عدا بعض المناوشات الخفيفة التي سرعان ما تتبدد بحضور الجد أو الأب إلى بهو المنزل.

ظاهرة قطع الأرحام غريبة عن مجتمعنا، لأن المجتمع الجزائري برُمَّته قد اصطبغ بتعاليم الإسلام

منذ عدة قرون، قبل أن تبدأ هذه الآفة السريان في كيانه منذ فترة ليست بالبعيدة.

فكثيرا ما نسمع عن ابن قاطع أمه سنوات، وعن بنت تخلت عن نسبها إلى أبيها، وعن أخ لا يعرف بيت ولا أولاد أخيه أو أخته، وسط نوع من الكذب على الذات، من خلال ممارسة بعض الطقوس الدينية كالالتزام بصلاة الجمعة بما يصطحبها من لباس أبيض وتهيؤ كامل للذهاب إلى المسجد باكرا لحضور الدرس والخطبتين.

ويعود إلى بيته وسط أبنائه مفتخرا بنفسه حتى لو لم يسأل عن والديه شهورا أو أعواما. فتشدُّنا الحيرة لهذا الفهم الساذج للدين!

إن قطع الأرحام قد ولَّد في أُسر كثيرة تشرذما خطيرا، وأغرق بعض أفراد المجتمع في بحر من الأحقاد وفي مستنقع من الكره والنفاق، وانعكس كل هذا البؤس على الأبناء، وانغلقت الأسرة على نفسها، وأدى هذا التقوقع إلى فقدان معنى الحياة وحلاوة التكافل والتواصل الاجتماعين.

من أسباب هذه الظاهرة السيئة:

• طغيان الفكر المادي على تعاملات غالبية أفراد المجتمع؛
• نقص الوازع الديني الذي يحث على ضرورة ربط هذه الصلة نتيجة نقص في تلقي أصول العقيدة الصحيحة؛
• الصعوبات النفسية في التغلب على الأحقاد وتجاوز المشكلات؛
• انسحاب ذوي الرأي والوجاهة في إصلاح ذات البين.

فإذا استمر هذا الحال، أدى بالمجتمع ككل إلى:

• تشتت المجتمع وتمزق اللحمة الأسرية والوطنية؛
• انتشار سوء الظن وتوسع دائرة الحقد والنفاق؛
• ظهور مظاهر الفقر والبؤس نتيجة التخلي عن مفهوم التكافل الاجتماعي؛
• القضاء على الحياء في أوساط الأسر وأفراد المجتمع الذي يحيل إلى ظواهر الرذيلة والانحراف.

ولتدارك هذا الخلل الذي طغى هذا المجتمع، لا بد من:

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

• إعادة النظر في أفكارنا المشوَّشة اتجاه الأقارب؛
• فتح حوار على أوسع نطاق للنظر في المشكلات التي تعمّق هذه الهوة؛
• تربية الأبناء على عناصر الفضيلة والصبر على قبول الاختلافات؛
• زيارة الأهل كلما سمحت الظروف بذلك؛
• فتح صفحات جديدة بعيدة عن الحقد والكره.

أحلام الشباب (عمل — سكن — زواج)

إذا انحصرت أحلامنا في أشياء مادية بسيطة، فإننا وضعنا بذلك خندقا بيننا وبين الإبداع والتطور.

إن الشباب في أي أمة يمثل القلب النابض فيها، فإذا كتمنا أنفاسه فإنه لا محالة سيموت.

إن الدول المتقدمة، من خلال تجاربها المريرة، أدركت هذه الحقيقة، فوضعت استراتيجيات خلَّاقة للنهوض بهذه الطاقة العجيبة من خلال تسطير مناهج تعليمية راقية، وكذلك بتوفير أجواء ملائمة للإبداع والابتكار، وفسح المجال للمتفوقين بتفجير طاقتهم في كافة الميادين العلمية والإنسانية والتكنولوجية.

أما الشباب في الدول المتخلفة — ومنها حالة الجزائر — فلقد تقزَّمت أحلامه في أساسيات الحياة، لتتحول إلى المطالبة بعمل يضمن له حفظ ماء الوجه، وسكن يأوي إليه، وزوجة يحصِّن بها نفسه من انحرافات المجتمع.

فيكاد يمرُّ عمره وهو مازال لاهثا وراء هذه المطالب المشروعة، ليجد نفسه كهلا قد فقدَ مغزى الحياة، واسودت الدنيا في عينه وضاع الحلم وتبخرت الآمال...

أما الشباب المولَع بحياة الغرب، فأول ما يفكر به، في ظل البطالة والفقر، هو الهجرة نحو أوربا أو أمريكا لاستكشاف آفاق جديدة، لعلَّ هذه الأحلام لا تتبخر في الانتظار والتسويف.

ألا يحق لنا أن نستخدم هذه الطاقة الهائلة في بناء الوطن؟

إن بعض الدول المتقدمة قد وضعت برنامجا للهجرة لجلب اليد العاملة الأجنبية — من الشباب خاصة — لأنها تدرك أهميتها، أما عندنا فالهم الأكبر لهؤلاء الحُكَّام هو كيفية التخلص من إزعاجاتها...

إن الفرق شاسع بين النظرتين!

غلاء المهور/ العزوف عن الزواج / العنوسة

يقول رسولنا الكريم — صلى الله عليه وسلّم — " أقلَّهُنَّ مهورا، أكثرهُنَّ بركة".

هل ينطبق هذا الحديث الشريف على أخلاقيات مجتمعنا في هذه الأيام؟

إن الفكر المادي الذي طغى على مجتمعنا، والتسابق نحو بهرج الحياة قد أفقدنا صوابنا، وصرنا نميل إلى التنافس الضار، وتحولت أيامنا إلى جحيم يعاني منه كل المجتمع، دون محاولة أدنى تغيير لمجريات حياتنا.

إن ظاهرة غلاء المهور قد انتشرت بشكل صارخ، وأصبح المُقبل على الزواج كمن يحضِّر لمعركة خاسرة سلفا في بعض الحالات.

كما أنَّ المطالبة بأغلى المهور يعتبر تصرفا مخالفا للشرع الإسلامي، لأن مهالكه واضحة للعيان أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج وتأجيله إلى سنوات متأخرة من العمر، يفقد فيها كل حياة مستقرة، ويقود بالضرورة إلى ارتكاب المعاصي من زنا وشرب الخمور وتناول المخدرات لنسيان المأساة.

أما من جهة النساء، فالعنوسة أصبحت هاجس كل فتاة شارفت الثلاثين أو الأربعين من العمر، وأضحى السقوط في الرذيلة من الأبواب القريبة التي يدعِّمها الانحلال الخلقي وانتشار الآفات الاجتماعية في هذا الوطن المُنهك. حسب آخر الإحصائيات الرسمية، بلغت هذه النسبة في الجزائر إحدى عشر مليون عانس.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

إن العلماء والدعاة وحتى الأولياء هم من أكثر الفئات التي يقع على عاتقها التوعية في هذا المجال، لأن استمرار هذا الوضع هو مؤشر لتآكل المجتمع، وسبب مباشر لضياع شبابنا ذكورا وإناثا.

لماذا يضطر الشاب إلى تقديم مهر يفوق طاقته ويستدعي منه، لرده، عدة سنوات من العمل؟

ولماذا تضطر الفتاة، قبل زواجها، أن تثقل كاهلها أو كاهل أهلها في تجهيز كل ما يحتاجه البيت الزوجي دون مراعاة ظروفها وظروف عائلتها؟ في هذه الأحوال يختنق المرء بديون لا حصر لها، ويعيش بقية العمر مصابا بإحباط يصعُب إزالته نتيجة الهمّ الذي حلَّ بالأسرة الجديدة.

ما هذا التفكير الساذج الذي أصبحنا نمارسه، بشكل لاواعي، ولماذا نضطر لمحاولة إرضاء الغير على حساب ديننا وقيَّمنا وأخلاقنا؟

إنه يتعين على كل جزائري غيور على دينه أن يتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة، فعليه إذن أن ينصح أبناءه بحسن اختيار شريك العمر، يكفيه أن يشترط التقوى والصلاح، ولا يساهم في اتساع دائرة هذا الخلل من خلال الامتناع عن الإكثار من الشروط المُجحفة من مال وحلّي وصنوف من المقتنيات.

ظاهرة الطلاق

ظاهرة الطلاق قديمة قِدَم الإنسان، فهي تعني الانفصال، واصطلاحا يطلق على فك الرابطة الزوجية نتيجة الخلاف بين الزوجين، ولاستحالة استمرار الحياة الأسرية.

فالأصل في الزواج هو استمرار الحياة الزوجية، ونجد هذا في كل التشريعات السماوية وفي أغلب القوانين البشرية الوضعية، لأنه يتوافق مع فطرة الإنسان، وكذلك فإن الحكمة من ذلك هي الحفاظ على النوع البشري.

إن الله سبحانه وتعالى شرَّع الزواج وحثَّ عليه، وشرَّع الطلاق كذلك ولكنه بغَّضه، لأن فيه تدمير للأسرة من جهة، وكذلك جعله كآخر حل، من جهة أخرى، لِكَيلا تنشأ الأسرة مريضة، وحتى لا

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

يكون التأثير على الأولاد كبيرا، لأن الأبناء في نهاية الأمر هم مستقبل الأمة.

إذا رجعنا إلى تحليل هذه الظاهرة في الجزائر، نجد أن الطلاق لم يكن منتشرا بشكل واسع، خاصة إبَّان الفترة الاستعمارية وحتى بعد الاستقلال بقليل، لأن الأهداف السامية لإنشاء أسرة كانت تخريج جيل ينشُد تحرير الوطن من الاستعمار في المرحلة الأولى، والمساهمة في تنمية البلاد في المرحلة التالية من الاستقلال.

فإذا تفحصنا واقعنا اليوم، نجد أن هذه الظاهرة اتسعت هوتها، وأضحت الإحصائيات الدالة على عدد حالات الطلاق في الجزائر مُخيفة (أكثر من 000 65 حالة سنة 2017 م)، مما يشير إلى أنها سرطانا ينخر كيان المجتمع من جهة، وأنها ظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل بشكل عميق من جهة أخرى.

فإذا أمكننا تحليل هذه الظاهرة، فالأسباب نجدها عديدة ومُتشعِّبة ويمكن حصرها في الآتي:

• الخيانات الزوجية من كلا الطرفين: وهي تعتبر المدمِّر رقم واحد للعش الزوجي، حيث يتسرب الكره والحقد والشك إلى أحد الأطراف أو لكليهما، فتصبح الحياة جحيما لا يُحتمل. ويفضي في كثير من الحالات إلى الطلاق بحكم الفكر المحافظ في مجتمعنا، خلافا لما يوجد في الحياة الغربية حيث يوجد نوع من الديوثة التي تسمح بالتغاضي عن هذا الأمر الشنيع في بعض الحالات.

• العنف الجسدي والمعنوي: كلما كانت رياح العنف قويَّة كلَّما عصفت بالاستقرار الأسري، وكلَّما كان الودُّ والمعروف متأصلا في الأسرة، كلَّما وصل البيت إلى شاطئ الآمان. ومن أمثلة ذلك الضرب والتعنيف والشتم والإذلال، وكل ما يَرِد من ألفاظ بذيئة، البعيدة كل البعد عن تعاليم ديننا الحنيف.

• المشاكل الجنسية: من الأمور الحسَّاسة التي تؤدي إلى تدمير الأسرة عدم التوافق الجنسي بين الزوجين، نتيجة نقص الثقافة الجنسية أو لسبب أمراض نفسية تؤدي إلى عدم الشعور بالمتعة، ومع استمرار هذا الوضع تتحول العلاقة الجنسية إلى مصدر خوف أو اضطراب، ويتسرب الملل إلى المعاشرة الزوجية، والتي بدورها تفضي إلى عصبية المزاج المؤدية في النهاية إلى الطلاق.

• نقص ثقافة الحوار: إن أغلب حالات الطلاق يمكن تداركها بأساليب الحوار والاتصال

البسيطة، فعدم إلمامنا بطرق الاتصال السليمة أدى إلى عدم تفاهم الزوجين حتى في الأمور البسيطة التي لا تستدعي بعض التشنُّج.

• القضايا المادية والمالية: إن الاستقلال المالي لكِلا الزوجين، مع عدم التوافق في العلاقة الزوجية، يؤدي حتما إلى الطلاق، لأن كل طرف يعتقد أنه على صواب، ويحاول أن يفرض أسلوب معين للحياة، ويشعر بالحرية في إنفاق المال بالأسلوب الذي لا يُرضي حتما الطرف الأخر.

ومن النتائج والآثار التي يمكن الوقوف عليها من خلال هذه الظاهرة الخطيرة، يمكن استنتاج ما يلي:

• الآفات الاجتماعية الناجمة عن حالات الطلاق (تعاطي المخدرات، الإجرام بكافة أشكاله، الزنا والشذوذ...)؛
• اتساع الحقد والكره بين أفراد المجتمع نتيجة الخلافات بين الأسر التي أدت إلى الطلاق؛
• تشرُّد الأبناء نتيجة انفصال الزوجين، مما يؤدي إلى التسيُّب المدرسي والسلوك تدريجيا نحو الانحراف؛
• ضياع الأولاد نتيجة الحرمان النفسي الذي يتعرضون له في ظل جو الصراعات، خاصة إذا كان الخلاف مازال قائما في أروقة المحاكم.

ولمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، لابد من:

• نشر الوعي فيما يتعلق بالتربية الأُسرية، وكيفية اختيار الزوج (وهنا دور الوالدين مهم جدا)؛
• تهيئة الأزواج قبل الدخول في هذه التجربة (معرفة حقوق وواجبات كِلا الزوجين على حد سواء)؛
• إعادة النظر في القوانين والتشريعات تماشيا مع ما أملته الشريعة الإسلامية؛
• تفعيل دور القضاء، بحيث يكون بعيدا عن ظاهرة اللاعقاب ومحاربا لظاهرة الرشوة والمحسوبية أثناء معالجة القضايا المتعلقة بالطلاق.

السحر والشعوذة

ظاهرة السحر قديمة قدم الإنسان. إنها طقوس يمارسها الإنسان غير السوي، بمساعدة

الشياطين، لتمكين الأشخاص الجهلة وضعاف الأنفس من الحصول على الزواج — خاصة عند النساء —، أو بهدف الحصول على المال أو المنصب الرفيع، أو لإيذاء الأشخاص الذين يكرهونهم.

فالحقد والكره من سمات الأشخاص الذين يتوجهون إلى السحرة والمشعوذين، أما الذين يمارسونه فيغلب عليهم الظلال والفجور أو يسعون من ورائه للحصول على الأموال. فكلَّما ابتعد المجتمع عن الإسلام، كلَّما تفشَّت هذه الظواهر بشكل جليّ.

منذ أن طغى الفكر المادي على أغلب الجزائريين، أصبح اللجوء إلى المشعوذين بهدف الزواج، الثروة أو إيذاء الأعداء — حسب الزعم السائد — هاجسا يوميا لهذه الفئة من الناس.

إن ما يُنشر في الصحف، وما يُبثُّ في القنوات التليفزيونية حول هذا الموضوع يبعث على القلق، لأن المجتمع في هذا الاتجاه أصبح مريضا، وأضحى علاجه من هذه الأمراض شيئا مُلحًّا ومُستعجَلا، حتى لا نصل في النهاية إلى حالة من التفكك الأسري والانهيار الأخلاقي الذي يقضي حتما على كيان هذا المجتمع.

إن السحر في نظر الإسلام من الموبقات التي تحبط كل أعمال الإنسان، واللجوء إلى التصديق به يعتبر مروق عن الدين الحنيف. فمن واجبنا التنبيه إلى هذه الظاهرة الخطيرة ومحاربتها لإصلاح الفرد والمجتمع.

إن القوانين الوضعية في الجزائر تعاقب هذا السلوك، غير أن إثباتها أصبح يشكل عبئا كبيرا على كل من يتقدم بشكوى لدى مصالح القضاء. لأن التوعية أهم من العقاب خاصة إذا علمنا أنها تمس الجانب الميتافيزيقي الذي يصعب تصديقه في بعض الأحيان.

عندما نعلم أن بعض النساء يتوجهن إلى المقابر لنبش قبور الموتى بهدف الحصول على بعض أعضاء الموتى أو قطعة من كفنهم، وإذا وصلَنا أن بعض المسؤولين السامين في الدولة يلجؤون إلى المشعوذين للحصول على "حروز" توهمهم بالوصول أو التثبيت في المناصب، فاعلم أن حالنا لا يبشِّر بالخير، لأن هذه الثقافة بعيدة كل البعد عن أخلاق الجزائري الذي عُرف بكرمه وايثاره في الكثير من المواقف النيّرة التي صبغت شخصيته منذ عدة عقود من الزمن.

إن السحر مظهر من مظاهر الشرك بالله، وعلى الدعاة التنبيه إلى هذا الخطر الذي أصبح يهدد

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

استقرار المجتمع، وضرورة التأكيد على أن الاستعانة بالجن في إلحاق الأذى بالغير يعتبر عملا شنيعا صادر عن جهل وضعف في الشخصية.

دور العجـزة والمسنيــن

لقد وردت في القران الكريم سورة كاملة سميت بسورة العنكبوت لما في هذا المخلوق الصغير من عضات يمكن لنا أن نستخلص منها عدة عبر.

ومن هذه العبر كون أن من أسوأ (أوهن) البيوت بيت العنكبوت، ذلك أن أسرة العنكبوت عندما يكبر الصغار، تأكل أو تطرد الأم الذكر خارج البيت، وتضع الأنثى بيضها وتقوم بتغذيتهم، حتى إذا كبر الصغار واشتد عودهم، يقوموا بدورهم بأكل أو بإبعاد الأم وطردها من العش.

وهذه إشارة للإنسان كي لا يقدم على هذا التصرف الشنيع.

من المؤسف أن نجد في مجتمعنا الحالي مظاهر وضع الأولياء في دور العجزة والمسنين، والتي لم تكن موجودة في حياتنا إلى عهد قريب، فأصبح الأب محل سخرية ويُنعت بأقبح النعوت، كالمتخلف والجاهل أو الثرثار وغيرها من الألقاب.

أما الأم فأصبحت تلك المرأة غير المرغوب فيها، خاصة عند مجيء زوجة الابن، فتحولت الأم من سيدة البيت إلى خادمة أو في أحسن الأحوال إلى ضيفة في بيتها أو بيت ابنها. تركن في زوايا إحدى الغرف، وليس لها الحق في التصرف وحتى في إبداء الرأي.

هناك حالات أخرى، الأم تتمتع بقوة الشخصية والقدرة على الحكم، فغالبا ما يؤدي عدم التفاهم مع الكنَّة (زوجة الابن) إلى حدوث صراعات وعدم الاستقرار داخل الأسرة.

إن أشكالا معينة قد تسللت إلى نمط معيشتنا دون أن نسارع إلى تحديد هويتها ولا معرفة مصدرها، وتحولنا إلى مجرد دمى بشرية تتصرف فينا الأهواء كيفما شاءت، وأضعنا أعظم عمل نقوم به اتجاه والدينا، اللذان سهرا كثيرا على تربيتنا وتنشئتنا.

لقد أوصى الله تعالى في القرآن الكريم على بر الوالدين وطاعتهما، وتبقى الآية الدالة على ذلك خالدة ما دامت الدنيا قائمة.

قال تعالى: " وقضى ربُّك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

نظافة المحيط

إن المتجول في شوارعنا وعبر كافة القطر الجزائري يرى من الأوساخ والنفايات المتراكمة في الأزقة و في أركان الأحياء ما يبعث على التقزز، ذلك أن أغلب المواطنين يتذمرون من هذا الوضع غير أنهم لا يبادرون إلى إخطار المعنيين بهذا الشأن من المسؤولين المحليين الذين يتقاعسون أحيانا في حل هذه المشاكل — والتي تدخل في صميم مهامهم اليومية —، ولا يبادرون هؤلاء السكان إلى تنظيم حملات تنظيف لأحيائهم بين الفينة والأخرى.

يبدو أن ثقافة نظافة المحيط لا تجد سبيلا إلى عقولنا، وأصبح النظر إلى منظر جميل يُعدُّ من الكماليات.

فما يهم أغلبنا هو تنظيف داخل البيت لأنه المكان الشرعي الذي يحس المواطن أنه يملكه، أما ما يتعلق بالخارج، فهو من مهام الدولة. و كأن هذا الخارج ليس جزءا من ديكوره اليومي، وكأن الدولة أيضا عنصر خارجي لا يمت إلينا بصلة.

هذه الأفكار السلبية أصبحت سائدة في مجتمعنا اليوم، والغريب في الأمر أنها تشكِّل الشكوى اليومية لجُلِّنا، ولا أحد منا أخذ نصيب من وقته للتفكير في هذه الظاهرة وطرق البحث عن تقديم حلول لها. وأصبح الكل يشتكي من الكل.

لقد انطبعت صور المناظر القذرة في أذهاننا وأصبحت لصيقة بنا وما ينقصنا سوى التباهي بها لقتل كل إحساس جميل في أعماقنا. ففي ظل غياب الدولة أحيانا، هل فكَّر أحد منا في تكليف أطفال الحي بجمع الأوساخ والنفايات من حول العمارات أو الشوارع، وتحضير حملة تنظيف بسيطة لتكتمل بتوزيع بعض قطع الحلوى أو بعض المشروبات في جو من البهجة والغبطة؟

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

لا تحتاج هذه المبادرة إلى كثير من البروتوكول، بل على العكس من ذلك، فبمجرد غرس هذه التصرفات النبيلة في نفوس أبنائنا، نكون قد ساهمنا في تربية النشء الصاعد ولقانا أطفالنا مبدأ من مبادئ ديننا الحنيف " إماطة الأذى عن الطريق".

ما ينقص المجتمع الجزائري هو المبادرة والفعل، بحيث لا نبقى في التنظير وتلقين الخُطب، ويجب فعل كذا وكذا.. ونحن غارقون في أكوام من الأوساخ والأدران والقاذورات. كما أنه ما ينقصنا هو التجاوب العملي مع الأشياء، بعيدين عن التسويف وانتظار الحلول المستوردة والجاهزة في كل شؤوننا.

بالرغم من وجود جهاز في دواليب الدولة من مهامه نظافة المحيط، وبالرغم من وجود عدة جمعيات تهتم بالبيئة وأيضا وجود جمعيات الأحياء، إلا أننا ما زلنا نعيش في محيط غير نظيف.

إذا قارننا أنفسنا بالدول المتقدمة، فإننا حتما سنحتقر أنفسنا ونسخط على حالنا، ولكننا لا نلبث أن نعود إلى ما نحن عليه. فالجزائري عندما يزور أوروبا أو أمريكا يستقيم بمجرد أن يضع رجله على أرضية المطار، فلا يُقْدم على رمي ما في يده من أشياء، والأدهى من ذلك أنه يضعها في المكان المخصص لرمي النفايات، وكأن هذا الشخص قد تشرَّب بهذه الثقافة منذ زمن بعيد.

ما هذا التناقض؟ وما سر هذا التصرف؟ إننا نستغرب من هذه الظاهرة، وندرك أخيرا أنه يجب علينا أن نعيد النظر في جميع تصوراتنا عندما يصدمنا مثل هذا الموقف.

المنظومة الصحية: حقائق وعوائق

مِنْ الأهداف الأساسية للدولة توفير منظومة صحية لمواطنيها تسمح لهم، من خلالها، بضمان رعاية صحية ضد كل أنواع الأمراض المنتشرة.

إن الجزائر منذ الاستقلال حاولت تغطية العجز المسجَّل في القطاع الصحي، جراء ذهاب أغلب الأطباء الفرنسيين آنذاك، فكان لزاما عليها جلب أطباء أجانب من الأشقاء العرب (العراقيين والسوريين خاصة)، وأطباء من دول الكتلة الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي، الصين، كوبا، وبولونيا...)، إضافة إلى بقاء بعض الأطباء الفرنسيين في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في إطار

اتفاقيات إيفيان.

رغم الجهود المبذولة في هذا القطاع إلا أن النقائص مازالت موجودة إلى حد كتابة هذه الأسطر.

فمشاكل التأطير الطبي، العراقيل الإدارية، الأخطاء المهنية واكتظاظ المرافق الصحية ... مازالت قائمة، ناهيك عن النقص في تجهيز المستشفيات بمختلف الأجهزة الطبية الحديثة.

إننا عندما نعلم أن رئيس دولتنا، بعد أكثر من خمسين عاما من الاستقلال، مازال يعالج في إحدى مستشفيات أوروبا، فإن الحسرة تصيبنا على هذه السنوات التي مرت ولم نستطع فيها ضمان علاج رمز من رموز سيادتنا.

وننزعج أكثر من تصريح وزيرنا للصحة بأن مستشفياتنا أحسن من بعض المصحات في أوربا، وأن الجزائريون متذمرون من لاشيء. هذا يقودنا إلى إدراك حجم الكذب الممارس في أوساطنا، رغم الحقيقة المُرَّة التي يعيشها كل أفراد الشعب الجزائري من الدرجة الثانية لأن أغلب المسؤولين وأبنائهم وأهاليهم يعالجون في أوربا لمجرد الشعور بالصداع أو حتى لإجراء عمليات التجميل لنسائهم.

إن الإفلاس الأخلاقي والاجتماعي الذي مسَّ الجزائر تجد مظاهره في هذا القطاع الحسَّاس، لأن حياة البشر أصبحت لا تساوي شيئا، وأصبح التعامل مع أجساد البشر كتعامل أمين المخزن مع قطع الغيار البالية.

إن قائمة الأدوية المستوردة تكاد لا تفي بالغرض فيما يتعلق بتوفير علاج مناسب، لأن هذا القطاع قد طالته يد المافيا، بحكم أن الجزائر أصبحت مرتعا لكل التجارب التي تقوم بها مختلف المخابر الأجنبية، ولأنها تعتبر كذلك أكبر سوق متاحة لتسويق جميع السموم، لأن القائمين على جلب هذه الأدوية لا يراعون في أولوياتهم سوى الحصول على الأموال وتفريغ جيوب المنهكين من الشعب جراء الأمراض الناجمة عن الفقر والبؤس.

إن الذي يدرك أن خيرة الأطباء من الجزائريين متواجدون في دول أوربا وأمريكا يصاب بالذعر، لأن التعليم العالي في مجال الطب أصبح لا يواكب العصر، وصار الأطباء، ذوي الضمائر الحيَّة، يمارسون هذه المهنة بشق الأنفس، وأضحى الهم الأكبر لأغلب هؤلاء هو الهجرة نحو هذه الدول

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المتقدمة التي تتيح لهم ظروف أحسن لممارسة هذه المهنة النبيلة. أما المتخاذلين منهم، فيتقاعسون عن أداء مهامهم بما يمليه عليهم الضمير المهني المحض.

والسؤال المحرج الذي ينبغي طرحه في هذا المقام: لماذا يعالج أغلب مسؤولينا الساميين في أوروبا وتحديدا في فرنسا؟ ولماذا يختار أغلبهم الموت في فرنسا ويُدفن في الجزائر؟

ظاهرة الهجرة فوق قوارب الموت [الحراقة]

لماذا يلجأ الشباب إلى الهجرة فوق ظهر القوارب رغم ما تشتمل عليه هذه الرحلة من مخاطر تصل إلى حد الموت؟

إن معظم الشباب، الحالم بحياة كريمة، يفضّلون خوض هذه المغامرة الخطرة عوض الانتحار البطيء الذي ينتظرهم جراء البطالة والفقر وسوء الحياة في وطنهم.

ويتفنن القانون في تجريمهم بالغرامات والحبس، لأن إيجاد الحلول الناجعة لوقف هذا النزيف ليست من اهتمامات القائمين على شؤونهم، بل يتعدى الأمر إلى حد إصدار فتاوي من علماء البلاط في تحريم هذا التصرف بدل أن تتوجه فتاوي التحريم إلى نهب المال العام وإهداره، الظلم والرشاوي وغيرها من الأمراض المتفشية في المجتمع.

هل يُعقل أن يترك الشاب الجزائري وطنه المترامي الأطراف، بمساحة عدة دول غربية وبخيرات لا حد لها، ويفضّل الهجرة إلى أوروبا ليعمل في البساتين والحقول أو يرعى الخنزير إذا اقتضى الأمر منه ذلك؟

هل فكَّر حكامنا بجدية في هذا الفشل الذريع؟ إن خيبة الأمل التي تصيبنا عندما ندرك حجم المأساة التي نمُرُّ بها، تدفعنا إلى إعادة النظر في كل ما نعتقد. لأننا ببساطة جانبنا الصواب.

إن هذه الظاهرة المحزنة والخطيرة في آن واحد، تدفعنا إلى تأكيد فشل حُكامنا في تسيير شؤوننا على كافة الأصعدة، وتدفعنا أيضا إلى رفض هذا النظام الفاسد بكل المقاييس والمعايير التي يتفق عليها جميع البشر على وجه الأرض.

من أسباب انتشار هذه الظاهرة:

• تذمر أغلب المواطنين — خاصة الشباب منهم — من الأوضاع المزرية التي وصلت إليها الجزائر، من جراء سوء التسيير، الفساد والنهب الذي استفحل في كل مفاصل الدولة؛
• البطالة التي تنخر كيان المجتمع.

ومن النتائج المتوقعة في حالة استمرار هذا النزيف، نورد ما يلي:

• تفشي واتساع دائرة الانحرافات والآفات الاجتماعية (تعاطي المخدرات وشرب الخمور، ظاهرة السرقة والإجرام)؛
• استمرار تغييب الوعي لدى فئات الشباب نتيجة انشغالهم بتحضير طرق الهجرة (الْحَرقـــة) في ظل عدم الحصول على التأشيرات، والتي قد تدوم عدة سنوات نتيجة المحاولات الفاشلة في العبور إلى ما وراء البحار؛
• انهيار النظام السياسي في حالة هبوط أسعار النفط والغاز لمدة أطول (97 بالمائة من صادرات الجزائر مصدرها المحروقات).

من الحلول المقترحة لوضع حد لهذه الظاهرة:
• تغيير منظومة الحكم الفاسدة، وصعود شخصيات وطنية تعيد الأمل لهؤلاء الشباب في إمكانية إرساء أساسيات العيش الكريم في وطنهم؛
• بث الوعي السياسي الحقيقي الذي يؤدي بالشباب إلى البقاء في وطنهم، والمساهمة في تنميته والسعي إلى تغيير الأوضاع المتردية في الجزائر.

أزمة السكن

إن أزمة السكن في الجزائر مغلوطة في طرحها، لأن حقيقة الأمر بعيدة كل البعد على اعتبار أن هناك أزمة فعلية للسكن.

لو أحصينا عدد السكنات المغلقة، ولو حسبنا عدد الذين استفادوا من سكنات بالطابع

الاجتماعي وأجّروها، لاكتشفنا أن سوء التسيير قد غلب على هذا التوزيع، لأن المحاباة، الجهوية والرشوة كان لها دور كبير في استفحال ظاهرة البؤس التي يعرفها المواطنين بدون سكن أو الذين مازالوا يسكنون بالإيجار.

إن أغلب المستفيدين من السكن الاجتماعي هم من الموظفين السامين في الدولة، الذين يشتغلون في عدة مناطق من الوطن، فبحكم تغير مناصبهم كل خمس سنوات في المتوسط، فإنهم يحصلون، تقريبا في عدة ولايات، على سكن أو سكنين — له ولعائلته إن أتيحت الفرصة — ليقوموا بعد ذلك بتأجيرها أو بيعها.

إن النمط الاشتراكي في تسيير هذا الملف كانت له نتائج كارثية في تعميق هذه الأزمة، التي أصبحت تؤرق فئات عريضة من أفراد المجتمع، فبالرغم من الصِيَّغ المقترحة لعلاج هذا المشكل (سكنات عدل، السكن العمومي الترقوي، السكن التساهمي...) إلا أن الأزمة مازالت قائمة.

إن الدول المتقدمة قد قضت على هذه الأزمات باعتماد نمط تسيير مرن، حيث تتيح لعجلة الاقتصاد التحرك في كافة الاتجاهات، وتقف الدولة كمُنظِّم لهذه العملية، وتتدخل لضبط الاختلالات التي تنشأ من جراء تسيير هذا القطاع.

فالدولة تمنح الأراضي للمُرقِّين العقاريين والمستثمرين، بأسعار تنافسية وبامتيازات معينة (ضريبية، مالية...)، للقيام ببناء سكنات بكل الصِيَّغ، وتُعْرَض هذه السكنات للبيع بأسعار معقولة (لا يتعدى هامش الربح فيها حدود المعقول)، وتقوم الدولة بمنح مبالغ مالية متعلقة بالإيجار، موجَّهة لعديمي الدخل أو للفئات من ذوي الدخل المحدود، بناء على بطاقية إحصائية للسكان بالغة الدقة، لتمنع بذلك كل أشكال الغش الممكنة.

إن أزمة السكن في الجزائر هي وليدة سوء التسيير، حيث أن المسؤولين في الدولة قد غلب عليهم الجانب البيروقراطي في معالجة هذا الملف، الذي أصبح يؤرق فئات واسعة من المجتمع، لأن القائمين منذ فترات سابقة لم يهتموا بهذا الجانب، وأدى تراكم التأخر المُسجَّل في بناء السكنات إلى تعميق الأزمة، إضافة إلى الأشكال الأخرى المتمثلة في المحسوبية، الجهوية والرشوة التي أخذت حيزا كبيرا في التعامل بين المسؤول والمواطن على حد سواء.

من أسباب أزمة السكن في الجزائر نذكر:

• إتباع، منذ الاستقلال، النمط الاشتراكي في تسيير وتوزيع السكنات ذات الطابع الاجتماعي؛
• النقص في التخطيط، برمجة المشاريع السكنية والتأخر في مواعيد إنجازها؛
• تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية في توزيع السكن الاجتماعي؛
• عدم تمكن الدولة، في فترات سابقة، من الإحصاء الدقيق للمستفيدين من السكن الاجتماعي؛
• ثقافة المواطن التي أصبحت تميل إلى الأنانية، الاتكالية والانتهازية.

من آثار استمرار أزمة السكن:

• تنامي ظاهرة البؤس والفقر خاصة عند الفئات المحرومة في المجتمع؛
• تفشي ظواهر الانحراف والتذمر التي يسقط في شباكها بعض المواطنين — الشباب منهم خاصة —؛
• انتشار تعاطي الرشاوى مادام الحصول على السكن الاجتماعي خاصة يُسيَّر بطريقة بيروقراطية تغلُب عليها المحسوبية.

وللقضاء على هذا المشكل الخطير في بلدنا، علينا بـ:

• تبني السياسة الاجتماعية المنتهجة في أغلب الدول المتقدمة؛
• تغيير الذهنيات فيما يتعلق بمفهوم المواطنة؛
• محاربة الرشوة والمحسوبية في تسيير هذا الملف الحسَّاس.

المخدرات والأقراص المهلوسة

لم تكن هذه الظواهر لِتنتشر وتتفاقم لولا الانحراف الذي بدأ يتغلغل في كيان هذا المجتمع.

وما كان شبابنا لِيُقبِل على هذه الآفات لولا انسحاب الأولياء والمدارس من واجبهم التربوي في محاربة هذه الآفات والأمراض الاجتماعية.

وما كان ينبغي لشبابنا الإنكباب على تعاطي هذه المحرمات لولا تغاضي النظام القائم عن معاقبة

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المنحرفين، والضرب بيد من حديد ضد كل مخالف للقوانين والتشريعات المتعلقة بهذه الجرائم.

إن كان هناك بارونات يقومون بتسريب هذه السموم بكميات هائلة، وتعجز الهيئات المكلفة بحماية الحدود عن كشفهم أو التعرض لهم، فندرك ساعتها حجم المؤامرة التي تُدبَّر لتقويض كيان هذه الأمة.

إن التواطؤ الحاصل في مختلف أجهزة الدولة (الشرطة، الدرك، الجمارك، القضاء...) هو الذي جرَّ بلدنا إلى هذا المستنقع، وأدى بشبابنا إلى حافة الهاوية من جراء تعاطي هذه السموم على مرأى ومسمع من الجميع.

أخطر ما في الأمر أن تتسرب هذه الآفات إلى مدارسنا، أين يتقاعس بعض الأساتذة عن معاقبة هذه الرذائل، ليدخل أبنائنا وبناتنا في نفق مظلم من الانحراف، والذي أصبحنا نعاني من آثاره في المدارس والشوارع على حد سواء.

تأثر الشباب بالموضات (الحلاقة والفيزو)

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته: "المغلوب مُولع بتقليد الغالب".

إن شبابنا، منذ تخليه عن القيم والمبادئ التي عاش عليها أجدادنا وآبائنا، صار طُعما سائغا لكل الثقافات المستوردة خاصة المنحرفة منها.

فأسلوب الحلاقة الذي انتشر بشكل واسع في أوساط الشباب "القزع"، مَردُّه لكون أنهم تأثروا بأصناف الحلاقات والتسريحات التي يتباهى بها الرياضيون والفنانون من كل أنحاء العالم.

فتجد أحدهم قد تأثر بلاعب دولي صفَّف شعره على شكل عُرف ديك، وآخر صَبَغه بالأصفر والأحمر، ومنهم من ضَفَره على هيئة ذنب الحصان، وهناك أنواع لا تعد ولا تحصى.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه في هذا المقام: كيف أن أبنائنا صاروا عُرضة لتقبل كل وارد حتى وإن كان يخالف مبادئ الشرع وينافي الذوق السليم؟

ثمَّ، ماذا يستفيد أولادنا من التشبه بهؤلاء اللاعبين والفنانين؟ والمصيبة أن أغلبهم غير مسلمين!

إنها طامة كبرى حين نعلم أن أبنائنا بدلا من أن يتجهوا إلى طلب العلم والمعرفة، تجدُهم ينْكبُّون على معرفة تفاصيل حياة هؤلاء المشاهير من عالم كرة القدم خاصة، ويتَتبَعون أدقَّ تفاصيل حياة الفنانين — حتى الحميمية منها —.

ثم إن ظاهرة أخرى مسَّت بناتنا، نتيجة تأثرهم بالموضات الجديدة، خاصة التي يشاهدونها في مسلسلات الأتراك والبرازيلين المبثوثة في مختلف القنوات التليفزيونية، حيث أصبح الحجاب المعاصر مظهرا صارخا من مظاهر التبرج، لأن "الفيزو" الذي يلبسُه بناتنا يثير الانتباه، لأنه يشكل لباسا داخليا تتباهى به البنات في الشوارع أمام مرأى الأب والأخ على حد سواء.

أين نحن من تحصين بناتنا، وهل اتبعنا تعليمات الله تعالى، حين يأمر الرسول — صلى الله عليه وسلم — زوجاته وبناته بأن يلبسنَّ لباسا محتشما يصون كرامة المرأة، ويبعدها عن كل مظاهر التحرش والاعتداء، ويحميها من ذوي النفوس المريضة؟

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المحور الرابع: في الفكر والثقافة

اغتيال العقل وفوضى الأفكار

العقل هبة الله للإنسان.

فالفرق الجوهري بين الإنسان والحيوان يكمن في العقل، فالحيوان في تحركاته يعتمد على غرائزه أما الإنسان فالعقل هو الذي يضبط حياته ويسيّرها.

إن غذاء البدن الأكل والشرب، وغذاء القلب هو الحب، أما غذاء العقل فهو العلم. فبدون طلب العلم ينحدر الإنسان إلى مستوى أحط من الحيوان.

إن قلة المقروئية في الجزائر تقود تدريجيا إلى الجهل، فإذا أطبق الجهل على أفراد المجتمع ضاع المجتمع وتخلَّف، وصارت الأطماع والأحقاد هي سيدة المواقف في جميع المعاملات.

إن الفرد الذي يقوم من فراشه لطلب الرزق والثرثرة طوال اليوم ويغفل عن طلب العلم، يجد نفسه بعد مرور السنوات آلة خرساء، ويفقد بالتالي كل أبعاد إنسانيته لينتهي به المطاف إلى اغتيال عقله.

أصبح الفرد الجزائري أسير معاناته اليومية، فهو كثير التذمر من الأوضاع السيئة التي يعيشها في جميع المجالات (الحياة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية...) دون أن يحرك ساكنا.

إن أغلب أفراد المجتمع الجزائري يعيشون فوضى الأفكار، بشكل واع أو غير واع، لأن الإيديولوجيا تُمارَس بشكل يومي، وكذلك دون نقد معظم الأفكار التي يعتقدها الناس والتي تُشكِّل الصراع الخفي بينهم، ويتجلى ذلك في حدة النقاش الذي يُثار حول مسائل الهوية أو في حالة الاستنجاد بالموروث الثقافي — الديني خاصة — دون الوصول إلى توافق مقبول في حده الأدنى.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

هذه الأفكار، التي تأتي في أغلبها مُشوَّشة وغير خاضعة للتمحيص، تؤدي في نهاية المطاف إلى التشرذم والقطيعة في أغلب الأحيان، فيصبح المجتمع كمركبات لقاطرة لا تعرف إلى أين تتجه أو تنطلق أحيانا وتتأخر أحيانا أخرى.

قال الله تبارك وتعالى:

"سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ " (الآية 146 من سورة الأعراف)

الأنا والآخر (الوعي بالذات)

"لا وجود لتنمية مستدامة من غير وعي بالذات ومن غير معرفة انثروبولوجية وسوسيولوجية للبلد ولتاريخه وثقافته"*.

هذه الحقيقة تضعنا في موضع المسائلة لمعرفة الذات، فالجزائري بحكم قلة مقروئيته أضاع هذا الأمر الخطير الذي هو نقطة البداية في أي مشروع حضاري. فالمناهج التعليمية المسطرة أبعدتنا كثيرا عن هذه الضرورة وتركتنا مشتتين بين الشرق تارة وبين الغرب أحيانا أخرى، وأصبحنا كما يقول المثل عندما " جاء الغراب يتعلم مشية الحمامة فأضاع مشيته".

"إن القطيعة التاريخية هي التي تغَيِّب الإمكانية المتاحة للتعرف على الذات، وهذا يؤدي إلى "كراهية الذات"، وهو السبب الذي يفسر سلوكياتنا في مجالات مختلفة، وكذلك الحيرة التي نعاني منها حاليا والتي تجعلنا نتردد في الاختيار بين النمطين الغربي أم الشرقي"†.

فإذا أخذنا نموذجين حديثين (اليابان وتركيا)، نلاحظ أن الأولى تعلمت التقنيات المستقدمة من الغرب ومتَّنتها بالمقوِّمات الروحية والتقاليد اليابانية فتحولت بسرعة إلى قوة عظمى، أما تركيا

* كتاب المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة و تأملات، عبد الرحمان حاج ناصر، منشورات البرزخ، 2011، ترجمة أحمد بن محمد بكلي.

† المصدر السابق، كتاب المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة و تأملات.

فقد بقيت غارقة في التخلف لأنها اختارت التقليد المطلق، ولم تبدأ الخروج منه إلا مؤخرا حين بدأت تعيد الصلة بماضيها.

وهنا تظهر أهمية دور النخبة حيث "لا وجود لحكامة وفق مقاسات الفعالية دون وجود نخبة وطنية"

كما يبين الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري في مؤلفاته عن نقد العقل العربي: (أن نقد العقل العربي لن يكتمل إلا بإنجاز "نقد العقل الأوروبي". ذلك لأن " العقل الأوروبي" بالنسبة إلينا ليس هو فقط ما يقوله عن نفسه، بل هو أيضا وبالدرجة الأولى ما ينتقل منه إلى أسماعنا وكيفية فهمنا له، وهي أمور تحتاج إلى مراجعة ونقد. إن نقد "الأنا" يتطلب نقد "الأخر" ونقد "الأخر" لا يكون جذريا إلا إذا كان أولا وقبل كل شيء نقدا لصورته في "الأنا" الناقد)*.

إن ترديد الحقائق لا يعني بالضرورة معرفة تفسيرها، لأن الكثير من الحقائق التي نسمع عنها يوميا لا ندري جيدا وضعها في إطارها الصحيح، لتتيح لنا الفرصة لفهم ما يدور حولنا، واتخاذ الموقف المناسب اتجاهها، فنكون إذن أحيانا مجرد "طائر الببغاء" يُعيد الكلمات دون أن يفقهها†.

نعتقد جميعا الكثير من المفاهيم التي نتقبلها بشكل آلي، وبعيدا عن النقد والمسائلة، ونعيد إنتاجها وتلقينها لأولادنا، الذين بدورهم يقومون بتمريرها لأحفادنا وهكذا دواليك...

إلى أن يأتي الوقت الذي نستعيد فيه وعينا بذاتنا، فنُحْدِث بالتالي قطيعة مع ما ورثناه — في شقه غير المجدي — والذي أثقل كاهلنا طوال كل هذه العقود من الزمن — ونقفز بنقلة نوعية في أنماط معيشتنا من خلال الأفكار الجديدة التي تتيح لنا مجالا واسعا لفهم الآخر ومن ثمَّة إدراك العالم من حولنا.

الكل منا يقف مشدوها أمام الغرب، فهو يمثل الخصم / العدو نتيجة طبيعة فكره الاستعماري

* كتاب "التراث والحداثة"، د. محمد عابد الجابري . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ط.1، المقدمة ص 11.

† "إن الوعي بخصوصية المرحلة من أول مبررات النجاح أو الفشل في أي مشروع نهضوي". في هذا الشأن انظر: كتاب "على عتبات الحضارة"، د. بتول أحمد جندية، دار الملتقى .سوريا، طبعة 2011.

الذي يهدف إلى الهيمنة والاستغلال، وفي آن واحد يعتبرا مثالا/نموذجا نظرا لما حقَّقه من تقدم علمي وتكنولوجي هائل، ننعم في ظله بكل ما انتجه من مبتكرات في كافة المجالات.

يبقى علينا أن نثير عدة تساؤلات منها: كيف أن هذا الغرب وصل إلى هذه المرتبة رغم تخلِّفه الشديد في القرون الوسطى، وبالرغم من أن نهضته قامت على أنقاض أبحاث واكتشافات ابن الهيثم والبيروني وغيرهم...؟ سؤال يحتاج إلى نظرة معمَّقة في التطور التاريخي لكلا الحضارتين الغربية والعربية-الاسلامية.

الأفكار البنَّاءة والأفكار الهدَّامة

يعيش المجتمع الجزائري حالة فريدة من نوعها، لم يعرف مثيلَتَها منذ عهد ماسينيسا إلى يومنا هذا، حالة من اليأس، القنوط، التشرذم والضياع، لم يعرفها آبائنا ولا أجدادنا حتى في مرحلة الاستعمار الفرنسي البغيض.

فالأفكار السائدة — خاصة مِمَّن مازال الضمير حيا بين جنْبَيهم — أفكار سوداوية لانسداد الأفق والخوف من مستقبل مجهول المعالم، وهذا نتيجة تدني الأخلاق، تفشي الفساد، وتهاوي سلَّم القيَّم في المجتمع الجزائري.

هذه النظرة منبثقة عن أفكار هدَّامة أصبحت تعشِّش في عقولنا، لتبعث اليأس في قلوبنا، وتفكك كل ما يربط أوصالنا من وشائج. فالأفكار الهدَّامة تَصدُر دائما من شخص يتحرك بجهل وعدم دراية، أو من شخص يبحث عن السهولة في إعطاء بعض التفسيرات والتبريرات لأخطائه في الحياة.

أما الأفكار البنَّاءة فهي محصلة تفكير وبحث ومحاولة إصلاح الأوضاع السيئة.

فكلما عدَّل الإنسان وغيَّر من طرق تفكيره السلبية، كلما كان له المجال واسعا للانتقال إلى ظروف أحسن.

إن قبول الأوضاع الفاسدة، والاعتقاد أن التغيير يعتبر من ضرب الخيال، يمثِّل عائقا تسرَّب إلى عقولنا نتيجة أفكار هدَّامة زرعها الانتهازيون. فالمظاهرات على سبيل المثال، قد تكون سلمية

وبوسائل حضارية وبمطالب حقيقية، فيصل صداها إلى المسئولين الذين، تحت تأثير الضغط، يرضخون إلى تلبية هذه المطالب المشروعة، إذا لم يكن نمط الحكم استبداديا كما يحدث في الدول المتطورة (أصحاب السترات الصفراء في فرنسا، بلجيكا وهولاندا مثال صارخ).

وقد تكون هناك مظاهرات من أجل الشغب والحرق دون أهداف واضحة (نتيجة بعض التلاعبات السياسية)، فتؤدي إلى التكسير والتحطيم، ويذهب من جرائها العديد من الضحايا. وفي ذلك خسارة للوطن من الجانبين البشري والمادي.

من هذا المنطلق تظهر أهمية وخطورة الأفكار البنَّاءة والأفكار الهدَّامة.

فما أحوجنا اليوم إلى الحرص على تنشئة الأجيال عن طريق زرع القيم والمبادئ الإسلامية السمحة، وغرس قيَّم المواطنة لدى أبنائنا، في وقت بدأت الأفكار الهدَّامة تغزو عقولهم.

إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مُبالَغ فيه، يمكن أن يكون مدخلا للطفل أو المراهق لهز ثقته بنفسه ولانتمائه لوطنه، من خلال الهجمات المسعورة الوافدة إلينا من كل حدب وصوب، فضلاً عن الألعاب الإلكترونية التي تدعو للتطرف الفكري، فلقد استُغلت من قبل ذوي النفوس الدنيئة لاستهداف صغار السن من الأطفال وحتى الشباب منهم، للعبث بأفكارهم وزرع العدوانية والإجرام في سلوكهم.

في النهاية، فإن جميع أفكارنا ومعتقداتنا ليست إلا أفكار من هم حولنا من الناس، فكل ما نسمعه طوال الوقت من قصص مفرحة ومحزنة، تؤثر حتما — بشكل مباشر أو غير مباشر— في شخصيتنا، فكرنا وسلوكنا. فعلى العُلماء والدُّعاة والمُعلِّمين أن يلَّقنوا أطفالنا وشبابنا أفكارا بنَّاءة للنهوض بوطننا العزيز الذي عانى من الويلات منذ القديم وإلى وقتنا الراهن.

النخبــة و اليــأس

إذا سمحنا لأنفسنا أن نقف على إنجازات الجزائر ما بعد الاستقلال، نجد أن أمورا كثيرة قد تم تحقيقها، منها تكوين جيل مشبَّع بالروح الوطنية ومسلَّح بالعلم والوعي خاصة مِمَّن تم إرسالهم في بعثات تعليمية إلى الدول الغربية والشرقية خاصة في زمن الرئيس الراحل هواري بومدين.

تلك النخبة وجدت نفسها في مفترق الطرق، فنتيجة احتكاكهم بالحضارة الغربية اكتشفوا الفوارق الصارخة في مجال التطور العلمي والتكنولوجي وحتى الثقافي، فاختار الكثير منهم الاستقرار في هذه الدول، نظرا لما وفرته لهم من تسهيلات، تمثلت في راتب معتبر وامتيازات في مختلف أوجه الحياة المترفة من جهة، وما قاموا به من مقارنة للأوضاع الدالة على التخلف في كافة ميادين الحياة في بلدنا من جهة أخرى.

أما الذين قرّروا الرجوع إلى الوطن لأسباب متعددة، فجلهم أسهموا في التنمية خاصة مِمَّن اعتلى مناصب حساسة في دواليب الدولة قبل أن تتم إزاحتهم وإبعادهم في بعض الحالات، وأكثرهم أخذ مركزا متوسطا في تسيير مختلف المؤسسات والإدارات.

في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي تغيَّر الوضع، فأغلب الإطارات تم تكوينهم في الجامعات الجزائرية، وأصبح أغلب الكوادر من هذه الفئة مُهمَّشا وبعيدا عن مراكز القرار، وكان لزاما أن يتسرب اليأس والقنوط إلى نفوس هذه النخبة، لذا انسحب هؤلاء من الحياة الفعلية لتسيير مختلف المؤسسات ناهيك عن تشجيع الرداءة في مختلف التعيينات.

إن الدولة التي لا تعطي أهمية لنُخبِها مصيرها الزوال، فالجزائر أهملت مفكريها وباحثيها ليجدوا أنفسهم في أحضان الدول الغربية يستفيدون من كفاءاتهم وخبراتهم.

إن الخطاب الرسمي للمسؤولين يوحي بأننا دولة تشجِّع الكفاءات، لكن الواقع عكس ذلك تماما، فالمستوى الأكاديمي في تقهقر مستمر نتيجة الاستهتار بالعلم ونتيجة إهمال البحث العلمي الذي يتيح الفرص للنهوض بمقدرات هذه الأمة.

إن النخبة عندنا قد اختارت الحلول السهلة، حيث أنها قررت الانسحاب من معركة التغيير، وتركت المجال فسيحا أمام الرداءة والفساد، وأصبح المُثقَّف ومن لديه المعرفة يساير الأوضاع السائدة، وصار الجاهل والفاسد يتحكم في النقاش والقرار على حد سواء.

"على الجزائريين أن يصارحوا أنفسهم اليوم، بأنّه مهما بلغت العوائق الإدارية في الحيلولة دون تفعيل القوى الحيّة في المجتمع نحو البناء والتغيير الايجابي، فإنّ النخب المزيَّفة والمشوَّهة التي

تركض على خشبة المسرح صارت عقباتٍ كؤودة أمام طموحاتها المكبوتة، لأنّها تزوّر الحقائق وتدلّس على الشعب وتقتات على جراحه، مع استثناء الشرفاء في كلّ المواقع والمعاقل"*.

إن اليأس يدبُّ عادة في نفوس العاجزين، لأن العزيمة والإرادة الصلبة لا تعرف اليأس، وأبطالنا الذين فجَّروا الثورة التحريرية خير مثال، لأنهم رفضوا أن يستكينوا للمستعمِر الفرنسي، ودحضوا جميع الأفكار المُنادية للاستسلام والخنوع، وفضَّلوا التضحية بالنفس والنفيس وكان لهم ما أرادوا.

إننا نعيش في استعمار من نوع جديد، لأن الفاسدين من بني جِلدتنا قد عاثوا في الجزائر فسادا، ولا يمكن للمثقَّف والنزيه السكوت عن هذا الوبال، لذا ينبغي على كل شريف أن يتصدى لهذه الظواهر اقتداء بأسلافنا من الشهداء والمجاهدين الأحرار.

من أسباب انسحاب النخبة من الدور المنوط بها في تغيير الأوضاع الفاسدة، نذكر ما يلي:

• الخوف من بطش السلطة الحاكمة التي تتميز بالاستبداد؛
• الخنوع والاستكانة لأصحاب القرار نتيجة الامتيازات التي يمنحها النظام الحاكم؛
• عدم تحمل المسؤولية للقيام بالتوعية الكافية لإحداث التغييرات اللازمة في فكر الشعب؛
• تفضيل الهجرة إلى الخارج، حيث تجد بعض النخبة ظروفا أحسن للعيش، بدل النضال داخل المجتمع، ماعدا بعض الحالات التي يستحيل على المثقف في ظلها البقاء في الوطن.

ومن الحلول المقترحة من أجل تفعيل دور النخبة ومحاربة اليأس، ينبغي:

• التصدي بالقلم وبالكلمة لكافة مظاهر الاعوجاج، وكشف الحقائق عن الواقع المزري الذي تعيشه الجزائر؛
• الصبر على المضايقات، لأنه يعتبر جهادا بالكلمة الذي لا يقلُّ شأنا عن المواجهة.

* مقتطف من مقال في "المرصد الجزائري" على النت بعنوان: "بعد 30 عاما.. الجزائر إلى أين؟".

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

ما يكتبه المثقفون وسقف المسموح به

لقد دأبت الأنظمة المستبدة على استمالة المثقفين والمفكرين عن طريق شراء ذممهم، ومنحهم امتيازات فائقة مقارنة ببقية الرعية، لأن هذه الفئة من الناس تشكل خطرا على ديمومة حكمها، ويمكنها الوصول إلى قلب النظام من خلال بث أفكار للتغيير تعين الشعب على استعادة الوعي خاصة إذا كان الظلم والقهر منتشرين بقوة.

فما يكتبه أغلب المثقفين في الجزائر لا يكاد يخرج عن المسموح به من السلطة الحاكمة، مادام أن الخطوط الحمراء التي وضعتها هذه السلطة لم تستبح. فكل ما يمس بالسياسة يعتبر في خانة الممنوع، إلا إذا تم الإطراء على ممارساته المتمثلة في تخدير الشعب حتى لا يدرك الحقيقة المزيفة التي يتبجح بها أغلب المسؤولين عندنا.

إن أغلب الكتابات في جرائدنا وإصداراتنا لا يمكنها، بأي حال من الأحوال، أن تتعرض إلى نقد ممارسات هذا النظام إلا في نطاق محدود جدا، فتحوَّل بذلك الصحفي والكاتب إلى بوق من أبواق السلطة يساهم في إطالة عمرها ويدَّعِم مركزها، وشكَّلت بالتالي هذه الكتابات حاجزا أمام ثورة الشعب الغاضبة من الوضع المتردي في البلاد.

إن سلطة الضبط في مجال السمعي — البصري وفي مجال الصحافة، لا تسمح لهؤلاء المثقفين أن يُعبِّروا عن آرائهم بكل حرية، ولا تتيح لهم نقد هذا النظام بموضوعية مهنية، لأن القانون الذي يُنظِّمها قد خِيط على مقاس السلطة الحاكمة، بحيث أُغلقت الدائرة وصار كل من يدور خارج هذا الفلك منبوذا، مُهمَّشا ومُعرَّضا لكل أنواع البطش الممكنة.

المقروئية في الجزائر

إن الفرد الجزائري، حسب آخر الإحصائيات المتوفرة، يقرأ، في المتوسط، أقل من نصف كتاب في السنة.

أما الفرد الأمريكي، الياباني أو الأوربي فيقرأ، في المتوسط، ما يقارب أربعين كتابا في السنة.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

فإذا قارنا أنفسنا بالدول المتقدمة، وإذا نظرنا إلى واقع المقروئية في بلدنا، وتتبعنا عزوف المجتمع عنها، أدركنا عظم الهاوية التي نسير نحوها.

وحسب إحصاءات تقرير التنمية البشرية في الدول العربية، فإن متوسط القراءة عند الفرد لا يتجاوز العشر دقائق في السنة.

إن المقروئية بشكل عام هي منحى تثقيفي، غير خاضع لحاجة تعليمية معينة ويكون بطريقة عصامية، هدفها الأساسي الفائدة والمتعة، فالقارئ بإمكانه تكوين ملكة ثقافية وثروة لغوية هائلة إذا اقترنت بالرغبة في المطالعة، مما يؤدي حتما إلى إثراء معلوماته ومعارفه، ومساعدته على الفهم السريع وتمكينه من أساليب الحوار والنقاش البنَّاء البعيد عن التعصب والجهل.

إن سلم القِيَّم، الذي كان سائدا في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كان يولي للمثقف مكانة رفيعة، لأن جل الأفراد الكبار من المجتمع آنذاك كانوا ما يزالون متأثرين بتبعات الاستعمار الثقافية (الأمية والجهل أساسا)، فأنتج بالتالي شبابا مثقفين مقبلين على المطالعة. كما ساهمت الدولة في تدعيم الكتب، المجلات والمنشورات الدورية، حيث كان سعرها لا يؤثر على قدرة المواطن الشرائية.

أما في النصف الأخير من فترة الثمانينيات، بدأت الجزائر تدخل في حلقة المديونية، وبدأت القدرة الشرائية للمواطن في التدهور، مما أدى إلى استنكاف الشعب على اقتناء الكتب، وانعكس هذا الوضع على المقروئية والمعرفة بشكل عام.

كذلك في فترة محنة الجزائر الدموية، فقد تقلصت المقروئية نتيجة الأوضاع الأمنية السيئة، حيث صار الإفلات من الموت هاجس كل جزائري، إضافة إلى حظر التجول المفروض آنذاك وغلق أغلب المكتبات العمومية والخاصة في أوقات مبكرة من النهار

ومن أسباب تراجع المقروئية في الجزائر:

• تقلص القدرة الشرائية للمواطن بسبب تعاظم الاستهلاك لدى الفرد الجزائري، وأصبح الكتاب يتذيل سلم الأولويات؛
• تزايد الحاجيات الاستهلاكية المتنوعة عند المستهلك الجزائري (تسديد أقساط القروض

الاستهلاكية، تخليص فواتير الهاتف النقال والانترنت، التهييئات المنجزة في المنازل...)؛
• انتشار الوسائط الإعلامية (الانترنت، الفضائيات والهواتف الذكية...) على حساب المكتبات التي تحولت أغلبها إلى محلات لبيع "البيزا" والأكل السريع؛
• الأمية الفكرية، لأن أغلب المواطنين — خاصة الشباب — اتجهوا إلى الألعاب والتسلية من خلال الوسائط الإلكترونية؛
• تقلص دور النشر الكبيرة والمتخصصة (إنتاج حوالي 2500 كتاب في السنة)، فما هو موجود حاليا وبكثرة سوى دُور نشر خاصة بالتجارة والربح السريع (الكتب شبه المدرسية، كتب الطبخ...).

ولتفادي هذا الخطر، لابد من:

• تسطير إستراتيجية مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة تهدف لبعث المطالعة الغائبة في بلدنا منذ مدة غير يسيرة؛
• تدعيم حركة التأليف والإبداع من خلال الندوات الفكرية والجوائز المعتبرة التي تمنح للمتفوقين؛
• دعم استيراد الكتاب بشكل عام، وتسهيل طرق الوصول إليه بهدف تعميمه؛
• التشجيع على إنشاء مطابع لنشر الكتاب بتدعيم من الدولة في شكل إعانات وإعفاءات ضريبية؛
• إرجاع الدور الحقيقي للمكتبات بتفعيل دورها من خلال توفير الكتاب وتشجيع القارئ على الاستفادة.

الوقت الضائع

"الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك" عبارة كنا نردّدها كثيرا بدون أن نفهم معناها بشكل دقيق.

لكن مع تقدمنا في العمر، نأسف أشد الأسف لما أضعناه بالمقارنة بما كان متاحا لنا القيام به، فنشعر كثيرا بالألم يعتصرنا دون أن نغيّر شيئا، لأن قطار الزمن قد ارتحل...

هل يمكن لنا أن ننقل هذا الشعور، بكل ما يحمله من مرارة، لأبنائنا، وهل نستطيع أن نوصله إليهم بكل أمانة؟ لا أعتقد.

لأن أبنائنا لا يدركون حقيقة الوقت، فانصرافهم للهو وروح الاتكالية التي أصبحوا يتحلون بها، لا تدعُ لهم مجالا للتفكير بما يتيحه لهم الوقت من اكتساب معارف جديدة، ومن تغيير أنماط حياتهم غير المجدية.

إن المجتمع الجزائري، في أغلبه العام، أصبح من أكبر مضيعي الوقت، مقارنة ببقية شعوب العالم — حتى المتخلفة منها أحيانا — حيث أن السواد الأعظم من الناس تجده في المقاهي وفي أوقات العمل، يخوضون في كل المواضيع خاصة التافهة منها. فلا يكاد يخلو حديث من كلام بذيء أو تعرض لأعراض الناس، أو في أحسن الأحوال نقاشا حول مباراة رياضية بدون فائدة تُذكر.

إن عدم معرفة أهمية الوقت أوصلتنا إلى أحط المراتب، وأصبح كل شيء بالنسبة لنا غير ذي أهمية، وتربَّى الجيل الجديد على هذا النمط من التفكير، فابتعدنا كثيرا عن الحضارة وأصبح اللحاق بالدول المتطورة هدفا صعب المنال.

صراع الأجيال

قد يلتقي شيخ مسن وشاب من شباب اليوم حول موضوع معيَّن، بحيث يكون الحوار أشبه بمن يسدي النصح لشخص وهو منشغل بعَدِّ النمل الداخل إلى الجحر.

قلَّما تجد تواصلا حقيقيا بين الكبار والصغار من فئات هذا المجتمع لأن أنماط التفكير مختلفة والمرجعيات تكاد تكون متباينة في كثير من الأفكار التي تشبَّع بها كل واحد منهما.

ولكن، ألا توجد مساحة مشتركة بينهما؟ وهل هناك أرضية مقبولة للطرفين للاتفاق حولها؟

إن رفض الآخر من طرف كل واحد من هذه الفئة يعتبر توسيعا للهوة الفاصلة بينهما، وبشكل بالتالي عائقا نحو نقل الخبرات من جهة الكبار، واستمرارا في عدم إدراك الأمور بشكل جيد من طرف هؤلاء الشباب.

هناك في الحقيقة صراع خفي، نادرا ما يحاول الناس معرفته ومعالجته، ويظهر ذلك جليا من خلال السلوكيات التي تصدر عن كل طرف، ونادرا ما يحدث تجاوز هذا الصراع إلا في حالة ما كان

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

الكبير مُلمًّا بأساليب الحوار ودارسا للعلوم الإنسانية، والتي من خلالها يستطيع التحكم في النقاش الدائر وفرض نوع من السلطة الفكرية والأدبية.

إن هذا الصِّدام في الأفكار بين مختلف الأجيال قد جرَّ المجتمع إلى نوع من القطيعة المعرفية، وأدى بالتالي إلى حالة من النفور، تتجلى آثاره في التمرد من طرف الشباب، وكذلك في نوع من تعنُّت الكبار.

ومع مرور الأيام يتحول الحوار إلى عنف لفظي وحتى جسدي في بعض الأحيان، لأن كل طرف يعتقد أنه على صواب.

لقد نبَّهنَّا الإمام علي بن أبي طالب — كرَّم الله تعالى وجهه — إلى ضرورة تفهُّم أفكار أبنائنا، لأنهم خُلقوا لزمانهم، ولا ينبغي علينا نحن الأولياء أن نفرِض عليهم كلَّ آرائنا وأفكارنا التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا. فعلينا إذن تبصُّر هذا الأمر بشكل جدِّي، حتى لا نحوِّل أبنائنا إلى "حيوانات السيرك" تعيد نفس الاستعراض أثناء كلِّ حفل.

أزمة الحوار

لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية الحوار، فخطت خطوات جبَّارة في تطوير علم الاتصال، حيث ارتقى التواصل إلى أعلى مستوياته في الأسرة والشارع على حد سواء، ناهيك عن الإدارات والمؤسسات بكافة أنواعها.

يعتبر الحوار لغة جميع الكائنات الحية، فالحيوانات لها لغة خاصة تتعامل بها، استطاع الإنسان، مع تطور العلوم الحديثة، أن يفُكَّ رموزها ويفهم مدلولاتها، وهذا رغم افتقارها للعقل الذي خصَّ به الله — سبحانه و تعالى — الإنسان والملائكة.

إذا تأملنا في مجتمعنا الجزائري، نجد أن هذا الحوار يغلب عليه العنف، ويتسم بمجموعة من الأحكام المسبقة، ومصدر لكثير من الصراعات الناتجة عن سوء الفهم والتقدير، حيث أخذ مناحٍ سلبية كثيرة أدت إلى تفكك الأسر من خلال انتشار العنف اللفظي والجسدي.

حسب علم البرمجة العصبية-لغوية، يعتبر فهم الإنسان لذاته ولغيره فهما جيدا أساسا لإدراك ما ينبغي التحدث به، والطريقة التي يجب أن يتعامل بها، لأن العقل البشري يخضع لظروف خاصة لتقبل ما يمكن أن يستقبله من غيره، وإلا كان منغلقا وأدى إلى رفض الآخر.

في كثير من الأحيان، يشعر الإنسان أنه أساء الظن بفلان وفهِم فهما خاطئا ما صدر من إنسان آخر في موقف ما، وما يلبث أن يندم على ما بدر منه، وربما عزَّة النفس في طلب الصفح تكون مانعا له على أن يُقْدم على ذلك الفعل، والذي في نهاية المطاف حل لجميع هذه المتاعب.

فإذا اتسعت هذه الدائرة وامتدت إلى جميع فئات المجتمع، أدت إلى كثير من القطيعة التي يعاني منها الجميع، وأصبحت تُثقِل كاهل المجتمع برُمَّته في تحمُّل هذا العناء.

إن عدم قبول الحوار يعتبر في حد ذاته حوارا. المشكلة فيه أنه حوار سلبي، فكلما كانت الأحكام المسبقة متعددة، كلما كان رفض الآخر شديدا.

ومن النتائج المتوقعة من أزمة الحوار:

• توسع ظاهرة العنف اللفظي والجسدي الذي ينطلي على أفراد المجتمع في تعاملاتهم، مما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمان؛
• الانطواء على الذات بهدف حماية النفس من أخطار هذا العنف، مما يفضي إلى عدم التواصل وتبادل الأفكار، وهو مظهر من مظاهر التخلف؛
• تفكك الأسرة (الخلية الأساسية للمجتمع) نتيجة قلة الحوار والاتصال، وترك المجال لتسرُّب مختلف الثقافات (بمزاياها وعيوبها) إلى أبنائنا المنهكين بالانترنت.

ولكي نقضي على هذه المعضلة، لابد من:

• تبني استراتيجية وطنية للتخفيف من عبء هذا المشكل الخطير. وهنا نشير إلى أن النظام القائم يهدف إلى المحافظة على هذا الوضع بهدف كبح جماح الوعي السياسي والثقافي، لأنه في النهاية يمثل تهديدا لبقاء وجوده في سدة الحكم؛
• التكوين على نطاق واسع في مجال علوم الاتصال خاصة ما استحدث في مجال التنمية البشرية.

التفكير العلمي والخرافة

منذ أن عاش الإنسان فوق الأرض، وجد أنواعا كثيرة من الأشجار خلقها له الله تبارك وتعالى ليستفيد منها من عدة أوجه، فاستفاد بالطهي والتدفئة من حطبها، واستفاد أيضا بالتغذية من ثمارها.

فشجرة التفاح دأب الإنسان على قطف ثمارها، ولم يسترعِ انتباهه أن سقوط حبَّاتها يحكمه قانون فيزيائي، حتى جاءنا العالم "نيوتن" ليقول لنا أن الجاذبية موجودة وتحكمها قوانين فيزيائية. ما الذي تغيَّر في حياة البشر؟

إن التفكير العلمي هو الذي حرَّر البشرية من الجمود، وأعطاها المفاتيح السحرية لفهم ألغاز الكون، الإنسان والطبيعة. لقد اكتشف الآشوريون والبابليون كيفية الري الاقتصادية، كما بدأ اليونانيون والإغريق المنهج العلمي باستنباط القوانين الرياضية والفيزيائية (فيثاغورس، أرخميدس...)، إلى أن جاء العلماء المسلمون في الفترة العباسية وبعدها، لتتم ترجمة أغلب كتب اليونان والإغريق، وواصل ابن الهيثم، الخوارزمي وابن سينا وغيرهم من العلماء التفكير بالمنهج العلمي، أدى إلى تطور مختلف العلوم الحديثة من كيمياء، رياضيات وطب...

لقد شكَّلت ترجمة الأوربيين، في العصر الوسيط، لأعمال العلماء المسلمين ومؤلفاتهم الأساس لتقدم أوربا، التي بدأت تخرج تدريجيا من دائرة التخلف. بَيْد أن المسلمين انصرفوا إلى الدنيا وملذاتها وأهملوا هذا المنهج، وبدأت تدبُّ في أوصال الأمة الإسلامية، الطويلة والعريضة على امتداد القارات العريقة، مظاهر الخرافة واجترار القديم، حيث انتكس التفكير العلمي من جديد، وتحوَّل المسلمون إلى مجرد مستهلكين، نتيجة غلق باب الاجتهاد والبحث، ضاربين عرض الحائط التفكير في استنباط القوانين واكتشاف الحياة على طريقة أسلافهم.

إن هذا المشهد، رغم مأساويته، إلا أنه يحيلنا إلى معاتبة أنفسنا، لأننا فرَّطنا كثيرا في طلب العلم والمعرفة، وأصبحت معظم اعتقاداتنا مجرد خرافات وأوهام تدفع بنا تدريجيا نحو قاع الهاوية...

فلا ينبغي علينا إذن أن ننبهر بذكائنا الزائف، لأن العلم والمعرفة أهم من الذكاء في حل المشكلات والخروج من براثين الجهل والتخلف.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

إن أغلب الأفراد في الجزائر يعيشون على التفكير الخرافي، ويعتقدون أن الأوضاع السائدة من تخلف وركود هي من القدر المحتوم، ويستطيع المتأمل بنظرة علمية أن يكتشف، من خلال ردود أفعال أغلب المواطنين فيما يتعلق بتقبل الأوضاع المعيشية السيئة، أن التفكير العلمي في رؤية الأشياء على حقيقتها شبه غائب، وأن هذه الحالة التي يعيشها البلد هي مفروضة ولا مجال لنا في تغييرها.

لكن هل فكرنا فيها مليًا، وهل عرضنا هذه الأفكار للمُسائلة؟ وهل رأينا الفروقات الواضحة بيننا وبين الغرب، لنقف بتأنٍ على ما نعتقده وعلى ما نتصرف به في كافة مناحي الحياة؟

إننا حتما سنصل في النهاية، إنْ فكرنا بجِدّية، إلى أن أوضاعنا ما كانت لِتنشأ إلا من تقصيرنا، وأيضا إلا من تغلغل الخرافات إلى أذهاننا منذ الصبا إلى يومنا هذا، لأن الذي يعتقد أن المشعوّذ لديه القدرة على جلب المال، المنصب والولد، لا يمكن أن تستقيم حياته بشكل سويّ.

التراث الثقافي (الغناء خاصة)

تعتبر الجزائر من أكثر الدول تنوعا بتراثها الثقافي، حيث نجد أن الحضارات المتعاقبة على حكم الجزائر منذ فجر الإنسانية، قد تركت روافدها واضحة المعالم في سلوكيات الأفراد، وما خلَّفته أيضا من أزياء تقليدية، منحوتات أثرية وأغاني وأهازيج أصيلة تبرز الثراء في اللهجات والعادات.

لكن القائمين على الشأن الثقافي لم يرقوا بهذا الموروث إلى المكانة التي يستحقها، فرغم ما أنتجه الفنانون من رسومات، مسرحيات وإبداعات فنية، ورغم ما قدَّمه المطربون من أغان وتراث موسيقي (غناء شعبي، أندلسي، صحراوي، قبائلي...) إلا أن موجة الرداءة قد قضت عليه منذ فترة، فاتجهت الثقافة برمتها إلى أغاني "الراي" وبعض العروض المحتشمة في كافة دور الثقافة.

إن الجيل الذي أنتمي إليه "ستينيات القرن الماضي" تربَّى على الاستماع إلى أغانٍ قدَّمها جيل ذهبي من الفنانين البارزين، حيث كان الأداء، الكلمات واللحن في أرقى المستويات، فعندما كنا نسمع ونُطرب لأغاني "هيام يونس" برائعة الشاعر عنترة بن شداد، أو كنَّا نستمع إلى موشحات "صباح فخري" بأشعار من روائع الأدب العربي، كنا نشعر بعظمة اللغة العربية وعمق الهوية الحضارية

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

لأمتنا. وعندما كنا نستمع لأغنية "أفا فاينوفا" للمطرب القبائلي إيدير نشعر بعمق ثقافتنا الأمازيغية تغمر النفس من كل جوانبها.

وحتى ما تعلق بالأغاني الغربية، فرائعات "إيديت بياف" و"شارل أزنافور" كانت من أرقى ما قُدِّم للبشرية من روائع بقيت خالدة إلى يومنا هذا.

تغير الحال وطغت الرداءة على من يزعمون أنهم يمتهنون الفن، حيث صارت أغاني "إدي إدي" و"الواي واي" هي السائدة، وأصبحت تُبَثُّ في جميع المحافل ويستمع لها الجميع من آباء وأبناء وبنات، بكل ما فيه من مظاهر الخدش بالحياء.

نشير أن نظامنا السياسي القائم يشجِّع مثل هذا النوع من الرداءة، فعندما نشاهد على التليفزيون أن وزيرا للثقافة يتنقَّل بطاقمه لاستقبال مطربة عربية، والتي طلبت مبلغا خياليا لقاء إحياء سهرة فنية، وفي الوقت ذاته نترك فنانينا من ذوي الأغنية الهادفة يعانون الفقر والتهميش، فهذا دليل واضح على تشجيع الرداءة والانحلال.

من أسباب هذه الظاهرة:

• تدني الذوق الفني لدى أغلب أفراد المجتمع الجزائري؛
• تحطم بعض مقوِّمات الشعب الجزائري نتيجة دفعه إلى الرداءة؛
• زرع الفساد والانحرافات في أوساط الشباب بهدف تغييب الوعي السياسي.

تأملات في حياتنا

أصبحت حياة الناس تكاد تكون مزيَّفة، تحكمها علاقات غير محددة المعالم، فلا الفرد يشعر بالسَّعادة والطمأنينة، ولا الأسرة تجد الهدوء وجو الود العائلي، ولا المجتمع برُمَّته يحس بضرورة التآخي والتكافل.

ظاهرة لم تكن سائدة إلى عهد قريب. فما الذي تغيَّر إذن؟

ما تغيَّر يندرج ضمن ما تشبَّع به أفراد المجتمع من تصورات خاطئة، منذ السنوات الأولى للتربية ووصولا إلى درجة الاكتمال العقلي والنفسي، حيث أن دور الأسرة — بخاصة الوالدين — ودور المدرسة مهمَّان جدا في تحديد نوعية الفرد الذي يتفاعل وسط بيئته، في جميع صُوَّر التعامل: أثناء العمل، أثناء البيع والشراء، في حالات الفرح والغضب...

إن البشر في تنوع أنماط تفكيرهم ينقسمون إلى فئتين:

1— فئة واعية بما يدور حولها من أحداث، فتستطيع بذلك تحليل الواقع واستشراف المستقبل. ولها كذلك القدرة على إمكانية إحداث العلاقات بين الأحداث اليومية وإعطائها التفسير المناسب وهذا باستنباط الدروس من الأحداث السابقة (التاريخية).

إن مسؤولية تغيير الأوضاع المتردّية تقع على عاتق هذه الفئة بالذات، ويعتبر التخاذل في اتخاذ هذا الموقف خيانة عظمى للأمة والتاريخ.

2— فئة محدودة الفكر — وحتى جاهلة بما يحدث حولها في بعض الأحيان —، فلا يمكنها فهم وإدراك ما يقع في ساحتها من أحداث، وبالتالي فهي تعيش عيشة هي أقرب إلى الأنعام والبهائم.

فالغرائز حاضرة بقوة في تسيير هؤلاء الناس من هذه الفئة، ومجرد الدخول معها في نقاش، يعتبر ضربا من ضروب المجازفة، لأن الجاهل يستطيع أن يُفقِدك صوابك إذا تمكَّن منك بالجدل العقيم.

إننا لا نلْشُد، بتصرفاتنا المشينة هذه، إلى التمكين من إنشاء بيئة إسلامية بعيدة عن التخلف، التطرف، الكسل والغش في التعامل، بل على النقيض من ذلك، نسعى بأسلوبنا الحالي إلى إعطاء صورة سيِّئة عن ديننا الحنيف، ونكون حدا للشعوب غير الإسلامية في نشر الإسلام بالصورة التي تجعل المسلم قدوة البشرية على منهاج النبوّة القويم.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوقار

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المحور الخامس: في العدالة والقضاء

منظومة القوانين وتطبيقاتها في الواقع

إذا قمنا بالتمعن في التشريعات الموجودة في المنظومة الفرنسية، والتي تَتَّبعها الجزائر في أغلب نصوصها لاعتبارات تاريخية، وقمنا بمقارنتها بمنظومة التشريعات الأنجلوسكسونية، لوجدنا أنه يغلُب عليها الجانب البيروقراطي المعروف في الإدارة الفرنسية منذ القديم.

فإذا نظرنا في فحوى القوانين، نجد أن الجزائر تُحدث، بين الفينة والأخرى، بعض التغييرات حسب المعطيات الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية، لكنها في مُجملها تهدف إلى حماية جميع مؤسسات الدولة، وكذا حماية المواطن، لكن تطبيقها في أرض الواقع يبقى بعيدا كل البعد عن الشعور بأننا في دولة القانون.

فكم سمع المواطن البسيط عن تعسف في استعمال السلطة من طرف قاض أو وكيل للجمهورية، وكم سمعنا عن مجرمين لم يمكثوا طويلا في السجن رغم ارتكابهم لأفظع الجرائم، ووصل بنا الأمر إلى أن سمعنا عن اختراقات للقانون لم تستدعِ من القائمين على تسيير الشأن العام أن قاموا بمساءلة هؤلاء اللصوص والمجرمين.

ويبقى المواطن متذمرا ودائم الخوف من مصير مجهول، قد يجد نفسه بين مخالبه يوما ما، في ظل انتشار ظواهر الظلم واللاعقاب الذي نخر هيكل الدولة.

إذا قارنا أنفسنا بما يجري في الدول المتقدمة في مجال العدالة، فإننا حتما سنصاب بالذهول، لأن الأمور هناك تمشي وفق معايير متفق عليها من طرف جميع المواطنين مهما كانت مراتبهم الاجتماعية، أما نحن فالنافذ في الحكم يتعالى على القانون ويجعله مطّاطا، يتمدّد وينكمش حسب الحالات والأوضاع.

إن القضاء، في جو يغلب عليه الاستبداد والفساد، لا يمكنه أن يقوم بالدور المنوط به في حماية

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

قوانين الجمهورية، ومعاقبة كل من تُسوِّل له نفسه الدّوس على هذه التشريعات.

سمعنا عن "تشرشل" بعد الدمار الهائل الذي خلَّفته الحرب العالمية الثانية في البنية التحتية لإنجلترا، حيث صرَّح أنه إذا كان قطاع العدالة سليما، فإنه بإمكاننا النهوض بالبلد.

وفعلا، فإن كيان الدولة لا يقوم إلا على أسس هذا القطاع الحسَّاس لأن " العدل أساس الحكم" كما نستمده من تراثنا.

ومن أسباب انتهاك القانون في الجزائر:

• النظام الاستبدادي القائم منذ الاستقلال؛
• فساد بعض القائمين على قطاع العدالة والقضاء (الرشوة، التزلف لأصحاب النفوذ...)؛
• فساد أخلاق بعض المواطنين المؤدي إلى محاولة الإفلات من العقاب عن طريق الرشوة والمحسوبية؛
• سَنُّ بعض القوانين على مقاس النظام الحاكم،

وللقضاء على هذه المظاهر السيئة، وإرجاع المكانة اللائقة للقضاء، لابد من:

• تغيير منظومة الحكم السياسية؛
• تعيين القضاة والعاملين في قطاع العدالة، ممن يتحلَّون بالأخلاق الفاضلة، لتنفيذ القوانين على الوجه الصحيح والعادل؛
• نشر الوعي وسط المواطنين بضرورة التخلي عن الرشوة والمحاباة في التعامل مع مختلف القضايا؛
• التأسيس لمنظومة تربوية وتعليمية تنشر مبادئ ديننا الحنيف وتشجِّع على الأخلاق الفاضلة.

الجريمة وإصلاح العدالة

لا تنتشر ظواهر الإجرام إلا في جو يسوده الانحراف الفكري وفساد الأخلاق، لأن البشر ينزع إلى الفضيلة بحسب التركيبة النفسية التي أودعها الله تعالى في فطرته.

فإذا تخلى القائمون من حُكَّام على شؤوننا، واستنكف الأولياء والمعلمون عن القيام بأدوارهم، سلك المجتمع طريق الرذيلة، وتفشت الأخلاق السيئة، وكثرت الانحرافات وسار المجتمع إلى طريق الهلاك.

إن الأرقام الدالة عن الإجرام في الجزائر تبعث على الخوف، لأن المجتمع أصبح لا يشعر بالأمان، وصار البعض من شبابنا يعتبر الجريمة نوع من الفخر ويتباهى بالتفنن في ممارستها.

إن برنامج إصلاح العدالة الذي اعتمده رئيس الجمهورية الحالي، لم يَحُل مشكلة الإجرام في الجزائر، لأن معالجة القضايا الشكلية لا يقضي على هذه الظاهرة، لأنه لم يتم تشخيص الأسباب بشكل كاف، فصرفت الدولة الملايير على إعادة تهيئة المحاكم والسجون، لكن السَّجين بقي راكدا في تصوراته وأفكاره ولم يشعر بمساعي الدولة في محاولة إدماجه في الحياة المدنية والاجتماعية وفق استراتيجية تعليمية وتكوينية مناسبة.

كما أن بعض الفاعلين في حقل القضاء، استمروا في نفس الممارسات غير الأخلاقية دون تغيير الأوضاع، وواصلت المدرسة الجزائرية تخريج أجيال ينقصها حب الوطن والشعور بمسؤولياتهم اتجاهه.

أخلاقيات مهنة القضاء

إن مهنة القضاء في تراثنا الإسلامي مُورست بأخلاق عالية لا يوجد لها نظير في كل الأمم التي عاشت فوق الأرض، لأن الورع والتقوى كانا أساس تعيين هؤلاء العظماء.

فإذا أخذنا القاضي "عياض" كنموذج، نجد أنه بلغ مرتبة مشرفة تبدأ بتطبيق الشرع على النفس قبل الغير، مما منحه مصداقية بين الرعية، وأعطته مهابة في وجه الخليفة الحاكم.

هذا النموذج استقى منه الغرب المتقدم بعض من معانيه، حيث أن القاضي يتصرف بما تمليه القوانين دون خرقها ودون التعالي عليها، كما يحكمه ضمير مهني يمتاز بالفطنة وحسن الخُلق البعيد عن الظلم ودناءة النفس.

إن هذه المهنة في الجزائر، رغم شرفها، صارت تُمارس في جو يسوده عدم الشفافية، تعاطي الرشوة، استعطاف الحُكَّام... من بعض عديمي الشرف من القضاة ووكلاء الجمهورية وحتى من طرف بعض المحامين الذين همُّهم الوحيد هو ملأ الجيوب على حساب المواطنين البسطاء والضعفاء، لأن أصحاب النفوذ والمال لديهم كل الطرق لنيل مآربهم في التخلص من الأعداء والإفلات من العقاب.

لماذا تتباهى الدول المتطورة بقُضاتِها في حين أننا نخجل من ذكر بعض الحقائق المستوحاة من كواليس دُور القضاء عندنا؟

لا شك أن موت الضمير وفساد الأخلاق من أهم مظاهر تقهقر هذه المهنة الشريفة، التي من المفروض أنها تتيح للمواطنين الإحساس بالوطنية بدل الشعور بالظلم والقهر من جراء هضم الحقوق وتغليب منطق القوة والنفوذ في الحصول على الحقوق غير المشروعة.

خير دليل يمكن أن أسوقه في هذا الصدد، موقف أستاذي في مادة القانون، أيام دراستي في مقاعد الجامعة، الأستاذ والمحامي الراحل "كمال رزاق بارة"، الذي كان يتمتع بسمعة طيبة، وربما لطموحه الزائد اختار الانضمام إلى معسكر الشَّر، فعُيِّن من طرف عصابة الجنرالات الاستئصاليين في منصب رئيس المرصد الوطني لحقوق الانسان. لقد تستَّر على أحداث القتل والاغتيالات التي تمت في فترة التسعينيات من القرن الماضي ولم يحرك ساكنا بل على العكس من ذلك، نسب كل هذه الأهوال إلى الجماعات الإسلامية المسلَّحة. وواصل طريقه بتقديم شهاداته لصالح الجنرال خالد نزار أثناء محاكمته في باريس على خلفية الكتاب الذي أصدره الضابط السابق في القوات الخاصة "لحبيب سوايدية" بعنوان "الحرب القذرة". لقد أدلى بشهاداته لتبرئة ساحة هذا الجنرال المجرم، الذي ساهم في تدمير الجزائر والذي تُنسب إليه أيضا جرائم بشعة أدت إلى تعذيب وقتل الآلاف من الجزائريين الأبرياء خلال تلك الفترة المظلمة من تاريخ الجزائر المعاصر.

من أسباب هذه الظاهرة:

• النظام الاستبدادي الحاكم في الجزائر؛
• غياب أجهزة الرقابة والردع الحقيقية في مختلف القطاعات؛

• فساد أخلاق بعض القائمين على قطاع العدالة والقضاء (الرشوة، التزلف لأصحاب النفوذ...) والطمع في المزايا التي يمنحها أصحاب القرار.

المخالفات والقرابة (ظاهرة الكيل بمكيالين)

إن العقاب يعتبر قاعدة لوقف نزيف الانحراف وارتكاب المخالفات. فإذا تحولت القاعدة إلى استثناءات متكررة، فقدَ القانون مفهومه وضاعت سلطته.

إن معظم القوانين في الجزائر تُطبَّق على الضعفاء والبسطاء من المواطنين تطبيقا صارما إذا لم يكن لهم معارف، فإذا حدث وأن ارتكب مواطن بسيط مخالفة معينة، وكان عنده أحد الأقرباء أو أحد من جيرانه، فإن هذه المخالفة تصبح في طي النسيان.

أما أصحاب النفوذ وذوي المال، فالمخالفة لا تدخل في قاموسهم اليومي، لأنهم يرون أنفسهم فوق القانون، وما مِن أحد يجرؤ على الحد من حرياتهم.

إن هذه الظاهرة تجد صداها، بشكل صارخ، في المخالفات المرورية حيث بمجرد إيقاف شخص ما إثر تجاوز لقانون المرور، تبدأ الاتصالات الهاتفية الماراطونية مع ضباط الجيش، الدرك والأمن أو بعض النواب ووكلاء الجمهورية لتمكينه من استرجاع رخصة القيادة المحجوزة عند مختلف مصالح الأمن في الحواجز، التي توضع أحيانا بطرق احتيالية وعشوائية (كالاختباء وراء الأشجار، ونصب جهاز الرادار تحت الأنفاق...)، ليتمَّ بعد كل هذا الاستعراض استعادة الرخصة، وعدم دفع الغرامات الناجمة عن هذه المخالفات إلى خزينة الدولة، عن طريق الرشوة في كثير من الحالات.

أما إذا لم تكن للشخص المُخَّالف للقانون بعض المعارف، فإن مبدأ الكيل بمكيالين في هذه الحالة لا يُعطَّل ويصبح فعالا، وتُطبَّق عليه القوانين بكل حذافيرها، وكأننا في دولة قانون حقيقية.

اللاعقاب وآثاره

إن العرف والقانون، منذ فجر التاريخ، وُضع لتنظيم شؤون البشر وضبط حياتهم.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

فكل مُخالف للنظام والآداب العامة، التي تعارف علها الناس في مجتمع معين، يُعاقب بشتى أنواع الزجر.

فإذا اختلت هذه القاعدة دبَّت الفوضى إلى هيكل المجتمع أو الأمة المعنية بهذه القوانين.

إن انتهاك القانون عادة ما ينجُم عن ظاهرة اللاعقاب، التي إذا تفشى أمرها، أدت إلى الإفلاس في كافة مناحي الحياة (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...).

ما نعيشه اليوم في الجزائر يدعو إلى القلق، لأن اللاعقاب قد استشرى بشكل جلّي في كافة قطاعات الدولة، وأصبح الأفراد يعيشون على أعصابهم من خلال ما يسمعوه ويشاهدوه من انتهاكات، حيث أن أغلب المستفيدين من اللاعقاب هم من النافذين في الحُكم، وكذلك من أصحاب المال والجاه.

من أسباب تفشى هذه الظاهرة:

• فساد منظومة القضاء عن طريق الرشوة، الجهوية والمحاباة، التي أصبحت هي المنطق السائد في أغلب المعاملات؛
• النظام الاستبدادي الحاكم، حيث أن بعض النافذين في الحكم يدوسون على جملة القوانين،
• غياب أجهزة الرقابة والردع الحقيقية في مختلف القطاعات؛
• عدم الوعي الحقيقي بالمواطنة الحقَّة التي تُمكِّن الفرد من استعادة حقوقه ورفض كل أشكال الظلم.

وللقضاء على هذه الظاهرة لابد من:

• ضرورة تغيير منظومة الحكم المبنية على الاستبداد والفساد؛
• استقلالية القضاء وتمكين القضاة من أداء واجباتهم في ظل تطبيق واحترام القانون؛
• تعيين النزهاء من القضاة البعيدين كل البعد عن الشبهات.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

السجون في الجزائر

إن السجون في الجزائر والبالغ عددها 127، بعد سلسلة الإصلاحات التي بدأها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة منذ أكثر من 15 سنة، تدفعنا للقول بأن كل ما تم إنجازه لم يمس إلا الجانب الشكلي لأزمة العدالة في الجزائر، فملفُّ إصلاح المؤسسات العقابية (أنسنة ظروف الحبس وترقية الحقوق الاجتماعية للمحبوسين وإعادة إدماجهم) وفق المعايير الدولية لم يرقَ إلى ابتكار منظومة تراعي الحد من ظاهرة اكتظاظ السجون نظرا للعدد الهائل من المسجونين الذين يطول وقت محاكمتهم نتيجة الإيداع بدل فرض الكفالات وتسريع برمجة القضايا، إضافة إلى فساد الأخلاق النابعة من تصرفات بعض القضاة والمحامين الذين يعتمدون في عملهم على آليات الرشوة والمحاباة والخضوع إلى الأوامر الفوقية الصادرة من الجهاز التنفيذي والنافذين في الحكم.

قال المحامي عمار حمديني — رئيس الهيئة المدنية لإدماج ذوي السوابق العدلية والوقاية من العود ——: "إن الإصلاحات المعلنة لصالح المؤسسات العقابية اعتنت فقط بالناحية الإدارية والتربوية وتكوين السجناء، وإن كانت هذه القضايا لم تخضع إلى دراسة معمقة، تخسر فيها الجزائر كثيرا ولا تعود بالفائدة على المساجين".

كما قال أيضا: "إصلاح السجون لا يعني الاكتظاظ فقط، وإن كان مشكلا معقدا، لكن تدريس وتعليم السجناء ملفٌّ حساس هو الآخر، فالدراسة في المؤسسات العقابية تتم بسطحية وعفوية، والسجين يحصّل المعرفة فقط من أجل الاستفادة من العفو المقدر بـ 26 شهرا، دون العودة عليه بالفائدة نفسيا ولا تربويا ولا أخلاقيا".

يعود مشكل إصلاح العدالة في الجزائر في الأساس إلى غياب استراتيجية واضحة، تُعْنى بالنظر إلى أسباب المشاكل الدافعة للإجرام، والناجمة عن البطالة، سوء التربية والتعليم وانتشار الفساد من رشوة ومحاباة...، والنقص في المتابعة الميدانية لإعادة إدماج المسجونين، إضافة إلى اللجوء، في أغلب الحالات، إلى الحبس الاحتياطي الذي تحوَّل إلى قاعدة، والذي يعتبر منافيا لتعهدات الجزائر الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المحور السادس: في الاقتصاد

التوجهات الاقتصادية لجزائر الاستقلال

إن الجزائر، منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، قد انتهجت، حسب اعتقادي، ثلاث توجُّهات اقتصادية:

• اقتصاد اشتراكي يغلب عليه البيروقراطية والفساد (من 1962 إلى 1979)

إن الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، استدعت من القادة السياسيين آنذاك تبني نمط الاقتصاد الاشتراكي في تسيير دواليب الحكم عن طريق:

• احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
• سياسة التخطيط المركزي؛
• الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات.

أدت هذه المنهجية إلى قتل روح المبادرة، وإلى فتح المجال أمام المحسوبية، وصارت البيروقراطية سيِّدة المواقف في أغلب التعاملات الاقتصادية، مما دفع بأغلب الإطارات في الدولة إلى الاعتماد على الرشاوى في تسيير المصالح.

• اقتصاد شبه رأسمالي بآليات اشتراكية موروثة (من 1979 إلى 1989)

في فترة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد تمَّ القضاء جزئيا على أغلب الشركات الكبرى التي تمَّ إنجازها في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين، تمثلت في إعادة هيكلة أغلب المؤسسات العمومية الكبرى، لتسمح بظهور أولى بوادر عصبة المافيا المالية والسياسية في الجزائر المستقلة.

ثمَّ إن أزمة انخفاض البترول في سنة 1986، قد دفعت بالنظام الجزائري إلى تغيير توجهاته

وآلياته، لأن الاقتصاد الجزائري أصبح عاجزا عن بعث النمو لكونه خاضعا بنسبة كبيرة لعائدات النفط.

من مخلَّفات نظام الرئيس بومدين وحتى السنوات الأولى لحُكم الرئيس الشاذلي أن المواطن الجزائري أصبح رهينة نظام اقتصادي ريعي يعتمد على الاستيراد، ولم يتم إشراك المواطن العامل في تبنِّي الاستراتيجية المتبعة لأغلب القطاعات بهدف الدفع بعجلة الاقتصاد، بل صار دور المواطن مجرد مستهلك، ينتظر في طوابير لا تُحتمل أو عن طريق المحاباة، اقتناء ما تجود به "الأروقة الجزائرية" من سكر وقهوة وزيت أو تلفاز ملوّن.

رغم بعض التحول في المنهج الاقتصادي، إلا أن تسيير دواليب الاقتصاد الجزائري استمر بنفس الآليات الاشتراكية التي ينوب فيها جهد عامل أو عدد محدود من العمَّال عن سداد أجور عدة عمَّال الذين يمثلون في الحقيقة عبئا على الدولة.

• اقتصاد رأسمالي متوحش يعتمد على الاستيراد والنهب (من 1989 إلى يومنا هذا)

فابتداء من 1989 تم إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى التي أصبحت غير قادرة على المحافظة على مردوديتها، فقد مسَّت هذه الإصلاحات بشكل خاص سياسات (الجباية، الأسعار، التجارة الخارجية وقطاع الاستثمار...).

كذلك أدت هذه الأزمة، مع تصاعد المديونية الخارجية، إلى الدخول في إملاءات صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للتنمية (BIRD) الرامية خاصة إلى خصخصة القطاع العمومي وتحرير الأسعار.

يظهر ذلك جليا بعد انقلاب يناير 1992، حيث تمكَّن النافذون في الحكم من السيطرة على قطاع الاستيراد، في ظل غياب تطبيق القوانين، وتوزَّعَ الاحتكار بين أصحاب القرار أو مِن الموالين لهم أو مِمَّن يعملون بأسمائهم.

كل ما كان ينبض في كيان الجزائر الاقتصادي قد تمَّ تدميره، فلم تعد هناك شركات كبرى (ما عدا سوناطراك أو بعض الشركات العمومية القليلة رغم الكثير من النقائص في تسييرها) تقوم بالإنتاج والتسويق، بل استُبدِل نشاط كافة القطاعات بالاستيراد (من علبة الكبريت إلى الطائرة أو

قاذفة المدافع)، وأصبحت الدولة الجزائرية مستهلِكة أكثر منها مُنتجة.

إن هذا التخطيط ليس عفويا، فالاستيراد بهذا المعنى يؤدي إلى تحقيق هوامش من العمولات التي تذهب بدورِها إلى جيوب المافيا السياسية والمالية، والتي يبقى أغلبها في حسابات بنكية في الخارج لتُشترى بها عقارات وتُنشأ بأموالها شركات في أوربا وأمريكا عموما، وفي فرنسا تحديدا لكون هذه الأخيرة ضامنة لعدم تعرض هؤلاء المسؤولين للمُسائلة (واتفاقية عدم ملاحقة الدبلوماسيين الجزائريين على الأراضي الفرنسية الممضاة مؤخرا (2014) أكبر دليل يشهد على ذلك).

بدائل الثروة النفطية

إن الجزائر من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية ومعادنها الباطنية، فبالرغم من كل هذه الخيرات إلا أنها مازالت تتخبط في وحل التخلف والتبعية.

إذا سمحنا لأنفسنا أن نقارن بلدنا ببلد كاليابان، لوجدنا أن هذه الدولة تتصدر قائمة الدول المتطورة اقتصاديا وحضاريا، رغم فقرها لأي نوع من الثروات الطبيعية، فأراضيها عبارة عن سلاسل جبلية ذات النوع الزلزالي، ولا تملك معادن طبيعية، فأين يكمن الفرق إذن؟

الفرق بشكل بسيط يكمن في قوتها البشرية التي تبنت العلم كأداة لبعث الأمة وركزت برامجها على التربية والأخلاق، وتلك هي القوة الحقيقية والثروة الفعلية للقيام بأي نهضة منشودة.

إضافة إلى قوتها البشرية، وضع القائمين على تسييرها خططا وبرامج بعيدة ومتوسطة المدى في جميع المجالات، وحددت أهدافها بشكل واضح، و أشركت جميع أبنائها في دفع هذه العجلة، لتصل في النهاية إلى تحقيق هذه الأهداف الواضحة للعيان.

إن الدول المتطورة نوعت اقتصاديتها بحيث أنها أصبحت لا تعتمد على مصدر واحد للدخل القومي، لتضمن بذلك تنوعا في مداخيلها من جهة واستقلالا استراتيجيا من جهة أخرى.

1— في مجال الفلاحة

رغم الجهود التنموية المبذولة في مجال الفلاحة، إلا أن أغلب السلع الموجودة في السوق الجزائرية مستوردة (قمح، فواكه، حمضيات...)، وإن كانت القلة القليلة محلية الإنتاج، فهي ذات نوعية متوسطة أو رديئة، بعيدة كل البعد عن إنتاج دولة استقلت منذ أكثر من نصف قرن من الزمن.

ما يصعب فهمه، هو أنه كيف أن الجزائر قبل الاستقلال كانت تُموّن تقريبا أغلب دول أوربا بالمنتجات الزراعية من كروم، قمح وحمضيات، رغم الوسائل البدائية آنذاك، لتتحول إلى أكبر مستورد للقمح والحمضيات رغم التطور التكنولوجي الهائل في الميدان الفلاحي، وكذلك لتوفرها على مساحات جد شاسعة صالحة للزراعة على امتداد ترابها الوطني؟

ثم كيف يمكن تفسير ضخ أكثر من 4000 مليار سنتيم على برامج الدعم الفلاحي، لمدة ما يقرب من عشرين سنة، بلا فائدة كبيرة تُذكر ودون الوصول إلى المستوى المطلوب على أرض الواقع؟

لا شك أن هذه المعادلة تحتاج إلى تحليل وفهم عميق لإيجاد إجابات مقنعة وسط التصريحات المدهشة للقائمين على الشأن الفلاحي في الجزائر من إشارات لوجود زيادات في النمو الزراعي.

إن هذا الخطاب ماهو في جوهره إلا تسويق سياسي، فالحقيقة منافية تماما للواقع، لأن الجزائر مازالت من أكبر مستوردي القمح وما تجربة " قاسي الطويل" عنا ببعيد.

من الأسباب الرئيسية التي دمَّرت الفلاحة في بلدنا، نذكر ما يلي:

• إهمال الفلاحة من خلال غياب استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الفلاحي، والاعتماد على الاستيراد الذي يُدرُّ أرباحا طائلة والتي بدورها تذهب إلى جيوب مافيا المضاربة؛
• غياب رقابة أجهزة الدولة حيث أُهدرت الملايير من الدولارات التي صُرفت على برامج الدعم الفلاحي دون متابعة مردودية هذه الاستثمارات؛
• زحف البناء فوق الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.

2— في مجال الصناعة

الجزائر من البلدان التي انتهجت شكلا من أشكال الاقتصاد المخطَّط، فقامت بإنجاز عدة مشاريع ضخمة (الصناعات المصنّعة) حيث قامت بإنشاء عدة مصانع كبرى لصناعة الحديد، الاسمنت، الالكترونيات، الجلود والنسيج وغيرها من الصناعات، غير أنه بعد دستور 1989 تغيرت وجهة الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية، وأصبح الاستيراد المتوحش هو المسيطر على الاقتصاد الوطني، وتم تكسير جميع الشركات الوطنية وبيعت بعد ذلك بالدينار الرمزي لأصحاب النفوذ.

إن الذي يقتني حاجياته من مختلف المحلات يلاحظ توفر السلع الأجنبية بقوة، ويمكنه كذلك أن يكتشف أن الإنتاج الوطني شبه غائب ما عدا بعض المنتوجات القليلة، التي تمتاز بالجودة المتوسطة والرديئة.

3— في مجال السياحة

إذا عدنا بذاكرتنا إلى منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، نتذكَّر الوفود الهائلة من السُيَّاح الأجانب الذين كانوا يزورون الجزائر كل سنة، خاصة في مناطق الصحراء (جانت وتمنراست، تاغيت وبشار، بسكرة، غرداية، بوسعادة...) حيث أن جميع الفنادق كانت ممتلئة لحد أنهم كانوا ينامون في العراء في بعض الأحيان.

بعد سنوات الإرهاب الشنيعة، التي قضت على السِّياحة في الجزائر نتيجة عدم توفر الأمن، ألا يحق للجزائر أن تسترجع هذه الطاقة، وتعيد بناء ما قضت عليه هذه السنون العجاف؟

ألا يحق لنا أن نثمِّن موروثنا الثقافي الزاخر، ونتيح لخزينتنا العمومية أن تستقبل الملايير من الدولارات بدل الاعتماد على النفط؟

ألا يحق لنا أن ننهض بثقافتنا من خلال التعريف بحضارتنا الغنية بألوانها الثقافية وآثارها التاريخية (الفينيقية، الرومانية والعثمانية...)، وكذا نقوشها وحفرياتها الممتدة عبر أرجاء الوطن والتي مازالت شاهدة على ثراء بلدنا (تيبازة، تيمقاد، القصور الصحراوية ...)؟

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

4— في مجال الطاقات المتجددة

ألا يستشعر مسؤولونا خطر السيارات الكهربائية في آفاق 2030 — 2040؟

ألا يخشى مسؤولونا لجوء الدول المتطورة إلى استعمال الطاقة الشمسية والنووية في مجال الصناعة والزراعة؟

إن مجرد ذكر هذه الفرضية — والتي ستصبح يوما ما حقيقة — تضع المُحلِّلين وصانعي القرار في بلدنا في قفص الاتهام. لأن إتِّباع سياسة النعامة وإدارة الظهر لما هو آت يعتبر خيانة عظمى للأمة.

إن الجزائر التي تعتمد في اقتصادها على مدخولات النفط بنسبة 97 بالمائة، أقرب إلى الزوال في ظل غياب تطوير بدائل أخرى للمحروقات، والتي يؤكد جميع الخبراء على اقتراب نضوبها آفاق 2060.

إنه شكل من أشكال الانتحار البطيء ما لم يتم أخذ الأمور بكل جدية وبعيدا عن الدجل السياسي.

من أسباب إهمال مختلف هذه المجالات، والقضاء على التنمية في البلد:

• المنطق الريعي للطبقة الحاكمة، حيث أن مداخيل المحروقات تدرُّ أرباحا طائلة تكفي لمواجهة كافة التحديات، كما أنها تعتبر مصدرا لثراء أصحاب المال الفاسد في غياب الرقابة؛
• استراتيجية تدمير الوطن النابعة من التبعية وهيمنة الفكر الغربي الاستعماري، حيث أن دواليب الحكم تُسيّر من طرف هذه الفئة الضيقة من حزب فرنسا؛
• تهميش الإطارات الوطنية عن طريق عرقلة تطبيق الاقتراحات الهادفة إلى تنمية هذه القطاعات،
• تعيين بعض الفاسدين من المسيّرين في أعلى وظائف الدولة.

العامل والمؤسسة

في إحدى المرات خلال مشاركتي في ملتقى مغاربي حول المؤسسات بتونس، التقيت بأحد المشاركين المتدخلين من أصل بلجيكي، وأثناء تنقلنا من المطار إلى مدينة الحمامات السياحية، تحادثنا في عدة مواضيع مختلفة وعرفت من كلامه أن عمره جاوز السابعة والستين من العمر، وأنه ما زال يعمل بإحدى المؤسسات التي تحقق بعض المشاريع التابعة للاتحاد الأوروبي في إفريقيا الوسطى.

سألته بعفوية: ألم تأخذ التقاعد بعد؟ فاستغرب الرجل وقال لي: أنا ما زلت في أوجِّ عطائي فلِما أتقاعد.

أصابتني الصدمة من هذه الإجابة، ورحلتْ مخيلتي مباشرة إلى واقع مؤسساتنا وإداراتنا، وحاولت أن أدرك الفرق بين شيخ لا زال يَهب لوطنه عطاءً، وبين عامل أو إطار عندنا يُحضِّر طلب تقاعده المسبق حتى قبيل بلوغه الخمسين عاما من عمره (السن الذي كان مسموحا به قبل سنة 2017).

جاءت الإجابة سريعة، وهي أن الاختلاف التام يَكْمُن في البيئة التي يعمل فيها كل منهما.

البيئة هنا تعني أشياء كثيرة، فهي تشمل المحيط العام للمؤسسة أو الإدارة (المقر)، جملة القوانين والتشريعات التي تسير هذه المؤسسة، ثقافة العاملين بها ومستوى تعليمهم ونوعية تكوينهم، طرق التنظيم والعلاقات السائدة بين المسؤولين والمرؤوسين داخلها...

فالعامل هناك (أقصد الدول المتطورة) وجد ضالته في العمل والعطاء، فإذا تسرب الملل إلى حياته أثناء تأدية مهامه أو شعر بضرورة تغيير منصب عمله، فالفرص متاحة ولا يجد في ذلك صعوبة بالغة، والسر في ذلك أنه يحس بانتمائه إلى مؤسسته وبفخر شديد، لأنه في نهاية المطاف يساهم في بناء وطنه.

أما العامل الجزائري الشريف، في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، يشعر بالضجر والملل أثناء قيامه بعمله إضافة إلى اشمئزازه من التصرفات المشينة التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من ديكوره اليومي في المؤسسة أو الإدارة، فالظلم والمحاباة والتعسف في حقه غالبا ما يدفعه إلى الثورة التي قد تدفعه إلى الطرد من العمل. ففي كثير من الأحيان يختار الانسحاب وترك الأمور

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

على ما هي عليه إضافة إلى الاعتماد على الثقافة الشفهية في تسيير شؤون المؤسسة رغم وجود جميع القوانين والإجراءات التنظيمية والتي غالبا لا تنفَّذ بالجدية المطلوبة أو تبقى حبيسة الأدراج من طرف المسؤولين.

إن الأنظمة التي سادت في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، جعلت العامل فوق المؤسسة، وأصبح مفهوم العمل مجرد ملاذ من آفة البطالة، مادام أن الراتب يحصل عليه سواء بذل جهدا اعتياديا أو غير اعتيادي.

ففي بداية الاستقلال — عهد النظام الاشتراكي — كان لزاما على الدولة حسب الدستور توفير منصب العمل لكل جزائري، بغض النظر عن المردودية أو النجاعة الاقتصادية للمؤسسة، فصار هناك فائضا أو شبه فائض في عدد العمال ببعض القطاعات، واستمر الحال بهذا الاتجاه إلى وقتنا الراهن وبخاصة في القطاع العمومي.

نقطة أخرى دقيقة وتحتاج إلى تأمل، وهي أن الثقافة السائدة في المجتمع تنعكس بشكل مباشر على المؤسسة من خلال هؤلاء العمال الذين يُعتبَرون نِتاج هذا المجتمع، الذي يتسم في عمومه بتدني مستوى الأخلاق من غش في العمل وظلم وأكل حقوق الغير، تغلِّفه جهوية ومحسوبية ضاربة أطنابها.

أما المؤسسة فبدل أن تصب في اتجاه إنتاج القيمة المضافة، تحولت إلى مستنزف لخيرات هذا الوطن، وما توزيع الأرباح على العمَّال، في مؤسسات مفلسة في وقت مضى، إلا خير دليل على ذلك.

في عالم الشغل، منهم من يظلمونه باسم القانون، ومنهم من يرهقونه باسم حسن التسيير. وبين هذا وذاك، يجد العامل نفسه قد اعتراه مرض السكري أو ارتفاع الضغط الشرياني.

كل هذا يحدث في صمت، دون أن يصبح هذا الموضوع محل نقاش أو تحليل على مستوى هرم السلطة أو النخب المثقفة، في الوقت الذي هو الحديث اليومي بين جميع الفئات العاملة وعلى مستوى جميع القطاعات.

والنتيجة أن العامل الجزائري يذوب ببطء، حتى يُشارف مرحلة التقاعد، مُثخنا بجميع أنواع أمراض العصر، ولا يكاد يتذوق حلاوة راحة السنين التي قضاها في العمل لتوافيه المنية على بغتة،

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوقار

وفي نفسه جملة من الآلام التي يكابدها، والآمال التي لم يسعفه الحظ أن يحققها في حياته، ويموت وفي صدره حسرة لا يعلمها إلا الله تعالى وبعض من هم أقرب إليه.

من جملة الأسباب:

بالنسبة للعامل

• تدني مستوى الأخلاق متمثلة في الوشاية في أوساط بعض العمال خاصة ذوي الثقافة المحدودة، أو إخفاء بعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة مما يزيدها تعطيلا لبلوغ الأهداف المسطرة؛
• المحسوبية والجهوية التي تنخر المجتمع؛
• نقص التكوين الذي يوجه في أغلب الأحيان لغير المعنيين، للاستفادة من رحلات سياحية على عاتق الدولة خاصة إلى الدول المتقدمة؛
• تشجيع الرداءة مما أدى إلى نفور وتهميش الإطارات الكفؤة؛
• نقص الصرامة الحقيقية نتيجة تخاذل بعض المسؤولين في بعض الأحيان من جهة، ونتيجة عدم كفاءة بعضهم من جهة أخرى،

بالنسبة للمؤسسة أو الإدارة:

• عدم اعتماد الطرق الحديثة للإدارة في تسيير شؤون بعض المؤسسات وعدم الاطلاع على ما يجري في عالم البحوث والإصدارات الحديثة في مجال علم التسيير وإدارة الأعمال وعلم الاجتماع الصناعي وكذا علم إدارة الموارد البشرية؛
• مركزية القرارات في الكثير من المؤسسات الكبرى التي تحد من روح المبادرة؛
• نقص في الترسانة القانونية الكافية لحماية الإطارات العليا المسيرة في حالات الأخطاء المهنية غير ذات الصلة بالاختلاس وتبديد المال العام؛
• نقص ثقافة التحفيز الذي يقتل روح الإبداع والإتقان لدى العمال على كافة المستويات؛
• تعسف بعض المسؤولين في استعمال السلطة مع تواطؤ بعض الإطارات التابعة لمختلف الهيئات النقابية وبعض الإطارات في سلك القضاء.

بعض هذه الأسباب والتي يصعُب حصرها كلّية نتيجة الاختلاف في هيكلية بعض القطاعات، وكذلك بالنسبة لحساسية بعض القطاعات تؤدى حتما إلى عدة نتائج وتبعات نوجزها في النقاط

التالية:

• ضياع تراكم الخبرات والمعارف التي سهرت الدولة الجزائرية على تحقيقها عدة عقود من الزمن؛
• تذمر العمال وفقدان مغزى العمل وتعطيل عجلة النمو في كافة الميادين؛
• تشجيع الرداءة نتيجة المحسوبية والفساد؛
• الخسارة المالية التي تتكبدها المؤسسات من جراء تعسف بعض المسؤولين في تسيير الشأن العام.

ولنتمكن من إرجاع المفهوم الصحيح للعمل، لابد من:

• بعث منظومة تربوية وتعليمية صحيحة تُمجِّد العمل وتعطيه مكانته الحقيقية للنهوض بالوطن؛
• محاربة ظاهرة المحسوبية والتسيب المتفشيتان في مختلف مؤسساتنا؛
• إشراك العمَّال، بكافة مستوياتهم، في تبنِّي الاستراتيجيات التنموية وفي اتخاذ القرارات؛
• إعادة النظر في منظومة القوانين التي تؤدي إلى ترقية الموارد البشرية في كافة القطاعات.

الرشاوى في التعاملات الاقتصادية

قال نبينا الكريم — صلى الله عليه وسلّم —: "لعن الله الرَّاشي والمرتشي، والماشي بينهما"

إذا كان من يتعاطى الرشوة ملعونا، فكيف يجرؤ مقاولونا وتجارنا، وأصحاب المال عندنا على تبرير هذا الفعل المشين بأنه ضرورة، وأنه ليس بإمكانهم قضاء حوائجهم بدونها.

بل الأدهى من ذلك، عندما يفاجئك عامل بسيط قائلا بأن هذه الممارسة لا جرم فيها، بما أن الذي يقدمها يكون راضيا ويُقدم عليها بطيب خاطر، وأن هذه الرشوة لم تكن لتؤثر على المواطن الذي يمنحها مادام أنه يسارع في قضاء مصلحته.

إن هذا التبرير الساذج ما كان لِيَتسلَّل إلى عقولنا لولا فساد الأخلاق عندنا، وبُعدنا الشديد عن مبادئ ديننا الحنيف.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | Hoggar 2020 ©

إن هذه الآفة الخطيرة أصبحت نموذجا حياتيا يطبع أغلب تعاملاتنا الاقتصادية والإدارية، فأصبح المجتمع يَقْبَل بكل الانحرافات دون مراعاة انتهاك حرمات الله تعالى.

إن الرشوة، رغم صعوبة ضبطها من طرف مصالح الرقابة ومن طرف القضاء — لأنه يُجرِّمها وفق النصوص القانونية — تتفشى ظاهرتها بشكل أوسع إذا كان بعض القضاة والمحامين يمارسونها على الملأ ودون رادع.

فكيف لنا أن نخرج من هذا الوحل؟

إن التصريح الذي أدلى به وزير التجارة الأسبق، المرحوم بختي بلعايب، يُبيِّن حجم الرشاوى التي يستفيد منها أصحاب القرار من جراء التحَكُّم في قطاع الاقتصاد، خاصة ما تعلق بالاستيراد: "ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30% عن سعرها الحقيقي بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج".

البطالة وآثارها

من أشد الظواهر الاجتماعية فتكا بالمجتمع، إضافة إلى الآفات الاجتماعية الأخرى، ظاهرة البطالة.

فالبطالة موجودة في جميع دول العالم، ولا تكاد تخلو دولة من آثارها، غير أن حِدَّتها ووطأتها تختلف من سياسة إلى أخرى. فالدول المتقدمة استطاعت أن تتحكم فيها من خلال فسح المجال للنشاط الاستثماري في كافة الميادين، ووضعت لذلك سياسة رشيدة للتقليل من خطورتها، لأنها مصدر لكل الأمراض الاجتماعية من جرائم وانحرافات.

أما في الجزائر، كدولة متخلفة، فإن هذه الظاهرة قد تفاقمت لدرجة أن الشباب العاطل عن العمل قد تعدى خُمس اليد العاملة، وأصبح من العسير على الدولة التحكم فيها نتيجة غياب المؤسسات المنتِجة، وكذلك لعدم وجود رؤية مستقبلية تهدف إلى تمكين الشباب من الولوج إلى عالم الشغل دون محاباة أو دفع الرشاوى.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، فإن نسبة البطالة بالجزائر في عام 2017 قد بلغت نسبة 12.3 بالمائة (أي أكثر من 1.5 مليون شخص عاطل عن العمل، 80 بالمائة منهم من الشباب)، مسَّ بشكل خاص قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة توقف عدة مشاريع بسبب تدني عائدات النفط والغاز. إن نسبة البطالة الحقيقية أعلى بكثير مما هو مصرح به، لأن هناك فئات معتبرة من الناس لم يسجلوا أنفسهم في مكاتب التشغيل، وبالتالي لا يتم احتسابهم في إحصائيات الحكومة. إذن هذه تعتبر من المغالطات في احتساب نسب البطالة الفعلية (صيغة عقود ما قبل التشغيل)، لأن الوظيفة العمومية لا يمكنها استيعاب طلبات الشغل المتزايدة.

فبالإضافة إلى عدم توفر فرص عمل للأشخاص الراغبين فيه والقادرين عليه، هناك في الجزائر ظاهرة أخرى منتشرة بشكل كبير، خاصة في القطاع العمومي، وهي البطالة المقنَّعة التي يكثر فيها عدد العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية لطبيعة العمل الممارس.

من أسباب البطالة في الجزائر:

• الكساد الاقتصادي نتيجة قلة الاستثمارات المنتِجة للقيمة المضافة؛
• عدم الاستقرار، وكثرة الإصلاحات الاقتصادية غير المجدية المصاحبة لكل تغيير سياسي؛
• اللجوء إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة، حيث حلَّت الآلة محل الإنسان في بعض المهن الدقيقة؛
• عدم ربط التكوين بالتوظيف، وقلة الاستغلال الأمثل للموارد البشرية؛
• عامل الهجرة إلى الخارج والنزوح الريفي على المستوى الداخلي.

من آثار البطالة:

• نقص في الدخل القومي وصعوبة توزيعه نتيجة الزيادة في أعباء الدولة؛
• ضعف الإنتاج المؤدي إلى الزيادة في الواردات من مختلف السلع والخدمات؛
• انخفاض المستوى المعيشي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن؛
• فقدان الشعور بالانتماء والمواطنة المؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية (الانحراف والإجرام)؛
• الهجرة إلى الدول المتقدمة وفقدان اليد العاملة الداخلية المؤهلة واتساع هوة التخلف.

وللقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

• اعتماد استراتيجية مبنية على بعث الاستثمار من خلال خلق مؤسسات منتجة (إنتاج وخدمات)، وأيضا بانتهاج أساليب الشراكة مع الدول المتطورة المبنية على مبدأ "رابح/رابح"؛
• ربط الجامعات والمعاهد بواقع الأعمال بهدف تكوين إطارات مؤهلة؛
• إعادة الاعتبار لمفهوم العمل في عقول شبابنا من خلال المنظومة التربوية والاجتماعية؛
• بعث مؤسسات التكوين المهني لجميع الحرف التي هجرها أبنائنا، وأصبحنا نعتمد على العمالة الإفريقية والصينية وحتى التركية في بعض المهن (البناء، الدهن، الترصيص ...).

النظام البنكي التقليدي

بغض النظر عن المراحل التي مر بها تطور النظام البنكي في الجزائر، يمكننا توصيف الوضع الحالي المتعلق بالمنظومة البنكية بأنه يتسم، في مجمله، بالتخلف مقارنة بالدول المتقدمة. فلقد تمت في هذه الدول رقمنة جميع المعاملات المصرفية (عمليات السحب والإيداع عن طريق الأنترنت) دون اللجوء إلى شبابيك الوكالات البنكية بطوابير تُضيّع وقت الزبائن،

ففي الجزائر يخضع هذا النظام إلى هيمنة الدولة على حركة رؤوس الأموال بحجة إعطاء حماية مالية أكبر للتحويلات، وكذلك بذريعة المحافظة على ممتلكات الشركات والزبائن الخواص.

إن هذا الوضع المتخلف دفع بالمواطنين إلى تفضيل "اكتناز" الأموال في البيوت عوض صبها في حسابات بنكية لتقوية الاقتصاد عن طريق توجيه هذا الفائض من الادخار إلى الاستثمار.

في سنة 1988 تم إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية، وتم في سنة 1989 اللجوء لصندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقية ستاند باي الأولى بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنَّتها الجزائر. وبالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق، واشتراط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤية منها:

• إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة؛
• انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتخلي عن سياسة التدعيم؛

• فتح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الخصخصة (خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها)؛
• إصلاح النظام الجبائي وترشيد الاستهلاك والادخار.

في خلال سنة 1989 تم إنشاء السوق النقدية بين البنوك التجارية، وتم سنة 1991 عقد اتفاقية "ستاند باي" الثانية بقيمة 400 مليون دولار، ومع بقاء مؤشرات الاختلال، تم في سنة 1994 اللجوء من جديد لصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المنتهج لتحقيق:

• حل وتطهير المؤسسات العمومية والعمل ببرنامج الخصخصة؛
• الاهتمام بالجهاز المصرفي؛
• تشجيع الصادرات وتنويعها؛
• إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار.

إن تحسين أداء النشاط المالي بشكل عام، يتطلب ما يلي:

• رسم استراتيجية وطنية لخروج النظام المالي من نفق التخلف؛
• عصرنة وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل الميداني للمؤسسات المصرفية؛
• تطوير الأداء البشري عن طريق التكوين المتواصل في مجال المالية والمحاسبة.

الثروة و الريع والمال المهدر

لقد أشار آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" إلى أن النظام الرأسمالي يتوسع إذا كانت هناك حرية اقتصادية بناء على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر".

فالجزائر بانتهاجها النظام الاشتراكي غداة الاستقلال، لم تسمح بالمبادرات الفردية المتمثلة في القطاع الخاص، الذي يتيح فرص تفجير الطاقات، وإمكانية الاستثمار في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية، حسب قاعدة النجاعة والمردودية.

لقد تربَّى الشعب الجزائري على ثقافة الريع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لأن الدولة أخذت على

عاتقها التخطيط، التسيير وتوزيع الثروات على المواطنين حسب الاحتياجات وحسب النفوذ أيضا. فتكوّن عند المجتمع تدريجيا مفهوم الإتكالية، وانتظار سد كل الثغرات من طرف الدولة.

لو افترضنا أن الجزائر لم يكن بها هذه الثروة النفطية، فماذا كان بإمكاننا تخيُّله من مصير لهذا الشعب المقهور؟

إننا حتما كُنَّا سنعيش شبح المجاعة، ولَفَتكت بنا جميع الأمراض التي لم يعُد لها وجود في تاريخ البشرية، ولَصِرنا من أكثر الدول فقرا في العالم تعيش على الحروب الأهلية، لأن مدخول الجزائر خارج المحروقات يكاد يكون مجهريا مقارنة باحتياجات الشعب المتنوعة (مواد غذائية، أدوية، معدات...)، التي نجلب أغلبها من الدول الأجنبية.

فسياسة الريع المنتهجة، زادت البلاد تخلُّفا، وساهمت بشكل مباشر في توسيع دائرة التبعيَّة والتخلف، ودفعت بأبنائنا إلى الاستقالة من حياة المواطنة أو بالهجرة إلى الدول الغربية بحثا عن حياة أفضل، كما تحوَّل الريع إلى نقمة على غالبية الشعب الذي يستفيد منه بالتقطير.

التجارة والربح السريع

إن العمال في كل دول العالم يكدُّون ويثابرون من أجل ربح لقمة العيش وضمان حياة دائمة تُلبى فيها الأساسيات وحتى الكماليات إن كان ذلك في الإمكان، وقد يأخذ العمل منهم كل العمر ليجدوا أنفسهم، بعد هذا التعب المضني، يستعدون للتقاعد لأخذ قسط من الراحة بعد كل هذه السنين من الدأب المتواصل.

كذلك الشأن بالنسبة للتجار في كافة الميادين، حيث أن هذه المهنة، قد يجد فيها البعض غايتهم ومتعتهم في آن واحد، ويستمروا ربما طول العمر في ممارستها ضمانا للربح وتحقيقا لرغبات الحياة المتنوعة.

إن حالة الجزائر فريدة من نوعها شيئا ما، لكون أن التاجر عندنا يعتقد أن الربح لابد أن يَحصُل في لمح البصر، وقد يفكِّر في تخصيص رأسمال بسيط للقيام باستثمار كبير يدرّ عليه أرباحا طائلة وفي وقت قياسي. هذا التفكير الساذج أصبح نموذجا عاما، فبعض الشباب عندنا أصبح مولعا

بهذه الفكرة، ويحدّثك في الأمر وكأن السماء تمطِر ذهبا، وأن أغلب الحِرَف التي كان يمارسها أجدادنا وآبائنا تعتبر بدائية في نظرهم (الزراعة، الحرف التقليدية، جني الثمار، الخياطة...)، فأصبحنا من جراء كل هذا نبحث عن مُزارع أو بَنَّاءٍ للقيام ببعض الأعمال المعطَّلة، حيث نجد صعوبة بالغة في الحصول عليه.

بالمقابل، فإن الشباب الذي لم يسعفه الحظ في تحقيق هذا المشروع، يمضي جل وقته في المقاهي أو في زوايا الأحياء لاهيا، عابثا ومضيعا للوقت الثمين ومعتمدا على ما يُنفقه عليه والده أو أحد أفراد أسرته.

الأونساج والمقاولتية

إن فكرة إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "أونساج" فكرة رائعة، كان الهدف من ورائها تخصيص مبالغ مالية ضخمة للشباب العاطل عن العمل، وأكثرهم من خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة، للقيام بمشاريع تُمَكِّنهم من ولوج عالم الأعمال والاستثمار.

إذا قمنا بتقييم موضوعي لما تم إنجازه، نجد أن أغلب الشباب قد أفلس في مشاريعه، ونكتشف أيضا أن أغلب الأموال المصروفة قد تم استهلاكها في مواطن الترف والبذخ أحيانا، وتقاعست الدولة عن إلزام هؤلاء الشباب المتخلّفين عن تسديد هذه القروض، وانتهجت سياسة النَّعامة في مسح هذه الديون المصروفة من الخزينة العمومية حفاظا على السِلْم الاجتماعي ودرءً لكل الاحتجاجات التي تتأجج هنا وهناك.

إنَّ غياب المُرافقة الحقيقية لشباب لم يسبق له أن تصرَّف في مليون سنتيم، كانت له انعكاسات سلبية على تمكينهم من بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بملايين الدينارات، والتي تعتبر اللَّبنة العريضة في اقتصاديات الدول المتطورة.

لو اتجهت هذه المبالغ إلى تكوين الشباب في مجال "المقاولتية"، لكانت النتائج أفضل، ولاستطاع هؤلاء الشباب فهم الميكانيزمات التي تسيّر السوق، ولَمَكَّنهم بالتالي هذا الجهد إلى الدخول في مشاريع ناجحة وناجعة، وكانت عائدات مردودها نعمة على الأفراد وعلى الوطن.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

الإرتجال في القرارات ونقص في الدراسات والاستشارات

هذا الشكل من أشكال التسيير أصبح قاعدة متعارف عليها في الجزائر، لأن الرداءة قد استفحلت في هياكل الدولة، مما أدى إلى الخروج عن المنطق العلمي في تسيير بعض المشاريع.

إن أغلب إطاراتنا الكفؤة تعاني من التهميش، فأصبحت الدراسات والاستشارات لا تُعتمَد كمبدأ لحسن التسيير، بل أصبحت القرارات الارتجالية هي المنطق السائد، يتجلى هذا في إصدار بعض القرارات وتنفيذها، والرجوع بعد ذلك لإلغائها رغم ما تتكبده خزينة الدولة من خسائر.

مثال ذلك ما تم في نهاية سنوات الثمانينيات، حيث قامت الدولة بضخ الملايير من الدينارات لتطهير وإنعاش بعض المؤسسات العمومية المفلِسة، ولكن رغم كل هذه الجهود ورغم المبالغ الضخمة المنفقة، بقيت هذه المؤسسات في وضعها المتردّي، إذْ كان من المفروض إنشاء مؤسسات جديدة، بدراسات دقيقة وبثقافة مغايرة لما كان سائدا من موروثات النمط الاشتراكي في التسيير.

فالمشاريع التي تتم بدون دراسة مآلها إلى الفشل عادة، لأن القرارات الارتجالية والحلول الترقيعية، لا تُجدِ نفعا في ظل اقتصاد يمتاز بالمنافسة الشديدة المحلية منها والعالمية.

كم من مشاريع ضاعت وسط قرارات ارتجالية قام بها عدة مسؤولين في الجزائر، فبالرغم مما التهمته من أموال طائلة، لم تجد المساءلة والمحاسبة سبيلا إلى هؤلاء المتعالين على كافة قوانين الجمهورية، فضاعت بالتالي هذه الأموال التي يدفع فاتورتها في نهاية المطاف المواطن البسيط والبائس.

الدور البائس للمواطن في التنمية وحظه الضئيل من الدخل القومي

إذا قارنا أنفسنا بالدول المتقدمة في مجال إسهام الفرد في التنمية، نجد أن المواطن بشكل عام، والعامل بشكل خاص، لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية وطنه، إذ أن متوسط عمل الفرد اليومي لا يتعدى، في المتوسط، الثلاث ساعات في اليوم نتيجة عِدَّة عوامل، نذكر منها على سبيل المثال، سياسة الإقصاء والتهميش المتَّبعة من طرف بعض المسؤولين في مختلف المستويات والرُّتب.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | Hoggar © 2020

إن استراتيجية المؤسسة أو الإدارة لابد أن تكون واضحة ومبيَّنة لكل الفئات العاملة، كي تُمكِّن العامل من لعب دوره كمنتج للثروة، وكفاعل أساسي في دفع التنمية، فإذا غُيِّب العامل عن هذه الحقيقة صار يعمل بأقل من طاقته، ناهيك عن التذمُّر الذي يعتريه كُلَّما تلقى بعض الأوامر التي تتنافى، في بعض الأحيان، مع المنطق التجاري والخدمي لسير مختلف المؤسسات.

إضافة إلى ذلك، نجد أن ظاهرة الظلم واللاعقاب التي استفحلت في كيان الدولة (المجتمع والمؤسسة) ساهمت في عدم الاكتراث بالخسائر التي تتكبدها الدولة من جراء غياب الرقابة والصرامة في تطبيق القوانين.

أما إذا نظرنا إلى مدخولات الجزائر من العملة الصعبة وإنفاقها، التي تعتمد أساسا على الريع النفطي، فإننا نكتشف أن هذه الأموال لا تعكس المستوى الحقيقي لاستفادة المواطن منها، حيث أن ما صُرِف في السنوات الأخيرة على مختلف البرامج التنموية، بعيد كل البعد، عن إمكانية حدوث تغيير جذري في كافة المجالات التي تمسُّ بحياة المواطن اليومية (انخفاض مستوى أسعار السلع والخدمات، عدم إنفاق معظم الأجر في التغذية، بناء المنشآت بالمقاييس العالمية وبالقدر الكافي لفائدة المواطنين...)، بل على العكس من ذلك، نجد أن أغلب المسؤولين الكبار وأصحاب النفوذ وأبناءهم وذويهم يستفيدون من كل المزايا على عاتق الدولة الجزائرية (مِنَح دراسية لذويهم في الخارج، علاجهم في أكبر مستشفيات أوربا وأمريكا، أسفار وسياحة في أفخم الفنادق والمنتجعات...).

إن بعض المواطنين البسطاء وصل بهم الأمر إلى اللجوء إلى القُمَامات للبحث عما يمكن أن يسدُّوا به رمَقهم من بقايا فضلات الأغذية المرمية من طرف بعض الأسر ميسورة الحال. في حين أننا نعلم أن الجزائر قد مسحت بعض الديون لدول افريقية وآسيوية (إلغاء ديون 16 دولة منها 400 مليون دولار لصالح العراق، و200 مليون دولار لفائدة دولة الفيتنام).

إن تلميع السياسة الخارجية على حساب الأوضاع الداخلية المزرية، يعتبر من المراوغات التي تقوم بها السلطة الحاكمة أمام الرأي العالمي، في حين نشهد أن الأوضاع في هذه الدول ربما قد تحسنت، في حين أننا نزداد سوءا يوما بعد يوم من خلال البطالة المتفشية، سوء التكفل بشؤون مختلف المواطنين في المجالات الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالسكن والمرافق العمومية...

إن هذا الشكل من أشكال التسيير يعتبر نوع جديد من الاستعمار، لأن من أهداف المستعمِر، وفي

كل أشكال الاستعمار التي عرفتها البشرية، استنزاف خيرات البلد المستعمَر، والسعي إلى تجهيل وتفقير أغلبية الشعب. فلا يكاد يختلف نمط تسيير مَن بيدهم مقاليد أمورنا عن هذا التوجه.
نسبة الدخل الفردي السنوي / الدخل القومي في هولندا: 600 45 ألف دولار *.

نسبة الدخل الفردي السنوي / الدخل القومي في الجزائر: 700 5 آلاف دولار.

إن هذه النسبة وحدها كافية لمعرفة مدى المأساة التي نعيشها، وحجم المعاناة اليومية التي يعانيها أغلب الشعب، وأنه يَعْتبِر أن نعمة النفط والغاز، الأرضي الشاسعة ومختلف المعادن هي في الحقيقة نقمة عليه، لأن الذي بيده دواليب السلطة قد استهتر بالدور الريادي الذي أوكل إليه، حيث كان من المفروض عليه النهوض بهذا الوطن لا تدميره والسعي إلى الاستئثار بمُقَّدراته.

تبديد رأس المال (الخبرة والتكوين)

لو حسبنا المبالغ الضخمة التي صرفتها الدولة الجزائرية على مجموع أفرادها، من رعايتهم الصحية منذ الولادة، إلى مصاريف تمدْرُسهم في كافة الأطوار إضافة إلى مختلف التكوينات التي استفادوا منها، لأذهلنا الرقم، وأدركنا حجم الخسارة التي تتكبَّدها الدولة عندما يتقاعد عامل من عُمَّال مختلف المؤسسات والإدارات آخذا معه خبرته ومعارفه دون تلقينها للجيل الصاعد، لتُعيد المؤسسة برمجة التكوين من جديد لفائدة هؤلاء الشباب حديثي التوظيف.

وهنا نطرح سؤالا مُهِمًّا: كيف نسمح لأنفسنا بقبول هذا التبذير؟

إن الدول المتطورة تَعْتَبِر الخبراء قمَّة هرم المجتمع، لأنها من خلالهم تضمن الاستمرارية في تملُّك السبق التكنولوجي والعلمي في كافة القطاعات، وتتيح لأبنائها مواصلة مسيرة الركب الحضاري، بخلاف ما تشبّع به من يعتقدون أنهم في الطريق السليم عندنا.

إن العمال الذين قرَّروا أخذ التقاعد المسبق في مختلف المؤسسات والإدارات في كافة الميادين، وتوقيف التوظيف نسبيا منذ فترة، قد أرجع المؤسسات إلى نقطة الصفر من حيث الإجراءات المنظِّمة للعمل، وكذلك في مجال الخبرة المتعلقة بالجانب التقني والفني، وأصبح لزاما على كل

* إحصائيات سنة 2014.

المؤسسات تخصيص مبالغ ضخمة، من ميزانياتها، لتغطية أعباء التكوين الباهظة، خاصة إذا تعلق الأمر بالتكوينات والتربُّصات في الخارج.

كما أصبحت التعيينات تخضع لمقاييس أخرى غير الكفاءة والمعرفة وحسن التسيير، وطغت الرداءة التي أدَّت إلى التذمُّر وقتل روح المبادرة، وسرنا رويدا رويدا نحو الهاوية...

كذلك إذا أدركنا أن أغلب الإطارات، التي صَرَفت الدولة الملايير من أجل تكوينهم، يفضِّلون الاستقرار في الخارج لكونهم يجدون رعاية أفضل من طرف هذه الدول المتطورة، نشعر أننا أخفقنا في الكثير من مشاريعنا خاصة فيما تعلق باستغلال الموارد البشرية المؤهلة على أكمل وجه، لأن تلك الخبرة لا يمكن بأي حال من الأحوال تداركها في وقت وجيز.

من أسباب تضييع تراكم الخبرات وعدم الاستفادة منها:

• شعور الإطارات الكفؤة بالتهميش، مما يدفعهم للتفكير في الهجرة إلى الدول المتقدمة؛
• التعيينات العشوائية التي تعتمد على الولاءات، المحسوبية وحتى الرشاوى في بعض الحالات؛
• تذمُّر أغلب العمال من سوء التسيير الذي يدفعهم إلى التفكير في التقاعد المسبق (الذي كان حد سنه الأدنى 50 سنة قبل نهاية 2016)؛
• تغيير القوانين بوتيرة متسارعة بتغيُّر الحكومات وحتى بتغيُّر المسؤولين في مختلف القطاعات.

أوهام الإصلاحات وتنمية التخلف

صرَّح الوزير الأول السابق عبد المالك سلال، خلال مشاركته في فعاليات الندوة الوطنية حول التطور الاقتصادي والاجتماعي، بما يلي: "نحن نملك القدرة على تحقيق نمو قوي ومستديم، ولكن يتعين علينا التخلص من التشاؤم السائد بيننا ".

تصريحات جوفاء يعتمدها أغلب المسؤولين في الجزائر، بحيث يكون الحديث دائما عن المستقبل، ولا أحد من هؤلاء قدم إحصائيات وأرقاما صحيحة تعكس مستوى التخلُّف الذي تعاني منه الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة، ناهيك عن الخطوات العملية، البرامج والخطط المنهجية للخروج من دائرة التخلف.

مثال ذلك، ما ورد أن الجزائر تسير في مجال التصنيع، صناعة وإنتاج السيارات خاصة، والحقيقة أن ما يوجد فيها عبارة عن ورشات للصناعات التقليدية والحرفية، صناعة المعلبات، الزُّجاج وبعض العجائن.

إن الصناعات المتطورة تفرض نفسها في الأسواق العالمية، ولا يمكن لاقتصاد ريعي، يعتمد بنسبة 97 بالمئة على عائدات النفط والغاز، أن يُحدِث نقلة نوعية حقيقية للاقتصاد الجزائري.

إن حقيقة الاقتصاد الجزائري، في ظل النظام القائم، تعتمد أساسا على تمييع مشكلة البطالة نتيجة غياب مؤسسات مُنتِجة حقا، كما أن التنمية قائمة على استهلاك المنتوج المادي وحتى الثقافي المستورَد من الدول المتطورة، بدل التوجه إلى خلق منتوج وطني منافس في كافة الميادين.

تظهر تجليات أزمة التخلف في سياسة الانغلاق والتقوقع على الذات التي ينتهجها النظام القائم (بتغييب اتحاد المغرب العربي والاعتماد على فرنسا وأمريكا خاصة)، لأن التنمية لا تتحقق في عصرنا الحديث إلا بالاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في كافة مجالات الحياة.

من أسباب التخلف التي يتفق عليها الجميع:

• سوء التسيير وغياب الحكم الراشد؛
• سياسة التبذير والفساد، التي أدت إلى تحويل جزء هام من موارد الدولة لفائدة الحُكَّام وعائلاتهم وحاشيتهم، وذلك على حساب التنمية والنهوض بكافة القطاعات؛
• غياب السوق المغاربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية، نتيجة الصراعات السياسية بين هذه الدول، مما يمنع النهوض بمشاريع تنموية تمنح فرصا هائلة للتكامل الاقتصادي؛
• نقص في العلم والمعرفة نتيجة تدمير التعليم والبحث العلمي، والذي يعتبر المُحرِّك للإبداع الاقتصادي والاجتماعي؛
• غياب الديمقراطية وأسس المواطنة الحَقَّة، نتيجة تهميش وإقصاء الإطارات النزيهة والكفؤة في تسيير دواليب الدولة في كافة المجالات.

السبل المقترحة للخروج من نفق التخلف:

• ضرورة تغيير النظام السياسي القائم على الاستبداد بنظام ديمقراطي، يكون فيه الشعب مصدراً لكل السلطات، ويقتضي هذا المسعى إرساء نظام دستوري نابع من السيادة الشعبية، يقوم على أساس حرية الفكر والمواطنة الحقيقية؛
• إشراك كافة المواطنين، بمختلف مستوياتهم، في صنع القرارات المصيرية للنهوض بالأمة؛
• اعتماد منظومة تربوية وتعليمية ترقى بالفرد عن طريق تلقي أصول التربية الصحيحة والتشبُّع بالعلم والمعرفة، لأن القوة البشرية هي الأساس في الخروج من تبعات التخلف.

"ليس من الضروري ولا مِنَّ المُمكِن، أن يكون لمجتمع فقير المليارات من الذهب كي ينهض، وإنَّما ينهض بالرَّصيد الذي لا يستطيع الدهر أن يُنقِص من قيمته شيئا، الرَّصيد الذي وضَعتْه العناية الإلهية بين يديه: الإنسان، التراب والوقت"*.

* بين الرشاد والتيه (مشكلات الحضارة)، مالك بن نبي، منشورات دار الفكر. سورية، ص 69.

المحور السابع: في التاريخ و الهوية

الجزائر المشتَّتة

أسئلة نطرحها، بكل عفوية، على كل جزائري — مهما كان انتماءه، ثقافته ومركزه الاجتماعي —:

— ما الذي تجنيه إذا قلتَ أنا عربّي أو أمازيغي (زواوي، شاوي، مزابي أو تارقي)، تلي أو صحراوي؟
— ما الذي تخسَره إذا قلتَ أنا جزائري؟

سؤالان يبدوان بسيطين في طرحهما، لكنهما يحملان في طياتهما الكثير من الحلول لِلَمْلَمة أشلاء الهويَّة الجزائرية المشتَّتة. وفي نفس الوقت، يضعان حدا للتفرقة والتشرذم الذي أدى بالبلاد إلى التخلُّف نتيجة الحقد، الجهوية وضيق الأفق.

قبل أن ننظر فيما قام به النظام السياسي الحالي وما قبله — فترة ما بعد الاستقلال —، علينا أن نعود إلى الحقبة الاستعمارية وننظر بكل عمق إلى ممارسات هذا المستعمر في تجسيد المبدأ القائل "فرق تسد"، لنستدلَّ على أن هذا الوضع ما هو إلا نتيجة لممارسات مدروسة منذ حوالي قرنين من الزمن.

كانت لهذه الفكرة القذرة نتائج خطيرة أدت إلى تقسيم المجتمع إلى قبائل وعروش، فلقد استفحلت العصبية القبلية تدريجيا، واستمر هذا الوضع حتى في فترة النضال المسلح منذ 1954 وبعده.

كان للحركة الإصلاحية في الجزائر أثرا كبيرا في توحيد صفوف الشعب، انطلاقا من ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي، وكذا من خلال غرس بذور الهويَّة الوطنية بكل أبعادها العربية والأمازيغية.

لكن المستعمر لم يكن غائبا عن الساحة، فلقد استخدم جميع أساليب المكر في تفكيك اللحمة الوطنية، وقد نجح جزئيا في إثارة بعض الشكوك في عناصر قيادة جيش التحرير الوطني أدت إلى تصفية بعض الأشخاص دون محاكمة.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

بعد الاستقلال مباشرة، وتحت تأثير نشوة الانتصار، عاش الشعب الجزائري فترات جميلة وهادئة رغم مظاهر البؤس، المترتّبة عن رحيل المعمِّرين الفرنسيين، حيث أصبحت أغلب القطاعات شبه مشلولة، لكن طمأنينة الفرد الجزائري كانت حاضرة بكل أشكالها.

بعد تلك المرحلة، بدأ التشتُّت يدبُّ إلى نفوس الجزائريين خاصة ممن عاشوا الحرمان أثناء الاستعمار، ليجدوا أنفسهم من جديد يتعرضون للظلم والبطش من أجهزة الأمن، لأن آراءهم باتت تختلف عن إيديولوجيات وممارسات النظام الحاكم. وقد اكتشفوا أيضا أن شرذمة من بقايا وأتباع الفرنسيين (فكريا وثقافيا) قد سطت على منافذ الحكم في الجيش، في الإدارات وفي بعض القطاعات الاقتصادية، وعمَّقت الهوة بين أبناء الشعب، وبالتالي أصبح الحليم حيرانا فيما آلت إليه الجزائر بعد استقلالها.

لتصل في النهاية هذه المظاهر إلى شبابنا من جيل الاستقلال، فأصبح الفرد لا ينعُم بالراحة ولا الشعور بالمواطنة الحقيقية، وأصبح من أولويات الشاب الجزائري ركوب قوارب الموت باحثا عن حياة أفضل ما وراء البحار.

بعضٌ من تزييف التاريخ

سُمِّي أحد شوارع العاصمة الجزائرية بشخصية لا يعرفها الكبير الذي عايش أيام الثورة التحريرية، ولا يسمع عنها الصغير من جيل الاستقلال. هذا الاسم "صالح بوعكوير" تم استبداله باسم "كريم بلقاسم" في فترة حكم الرئيس الراحل محمد بوضياف لِمعرفة هذا الأخير بأنه من "الحركى" ومن أذناب المستعمر.

فكيف نسمح لأنفسنا بتَقبُّل هذه الخيانات والإهانات؟ ثم من كان مسؤولا عن اختيار هذا الاسم؟

لنقرأ مؤخرا على صفحات جريدة وطنية — معروفة بولائها للمخابرات — مقالا لدحّو ولد قابلية — ضابط سابق في جهاز المخابرات إبان الثورة التحريرية (المالغ) — يشهد فيه أن المدعو صالح بوعكوير كان يعمل عند الإدارة الفرنسية لكنه كان ينشط لصالح الثورة التحريرية.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

وهنا يُطرح سؤال محيّر: كيف أن هذا الضابط لم يبيّن للرئيس بوضياف هذه الحقيقة في وقتها؟ ثمَّ أن الراحل بوضياف قد اغتيل بوقت قصير منذ أن أمر باستبدال هذا الاسم في إحدى الشوارع الراقية في الجزائر العاصمة. فلماذا سكت مدة ست وعشرين سنة ليُدلي بهذه الشهادة الآن؟ ولماذا لم نسمع عن تأكيد أو تفنيد هذه المعلومة من الأعضاء التابعين للمالغ والذين ما زالوا على قيد الحياة؟

تبقى كل هذه الأسئلة مفتوحة ولا ندري أنصنف هذه الشخصية المذكورة في عِداد المجاهدين أو الخونة؟

أوردنا هذا المثال للتدليل على أن تحريف التاريخ يمتد إلى عدة موضوعات تتصل اتصالا مباشرا بأحداث تاريخنا البعيد والقريب يصعب معه، مع مرور الزمن، اتاحة الفرصة لأبنائنا لاستخلاص العبر وبناء رؤية واضحة للنهوض بهذا الوطن العزيز.

إننا حتما، ندرك بصمات النافذين في الحكم من حزب فرنسا، لنَتيقَّن أن استهداف الجزائر في هويتها، لا يتم إلا عن طريق تزييف التاريخ، وتلقين أبنائنا تاريخا مشوها لوأد الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

إن النظام السياسي، منذ سيطرة بعض ضباط فرنسا على الحكم في الجزائر سيطرة كلية ابتداء من انقلاب 1992، سعى بكل ما يملك إلى خلق التشويش والضبابية فيما يتعلق بتاريخ الجزائر، كي يتمكَّن من تشويه الحقائق والتشكيك في مصداقية بعض الشخصيات الوطنية، لتصل إلى حد توريطهم في قضايا فساد كما تم مع اللواء مصطفى بلوصيف، ومحاكمة الرَّاحل علي كافي على خلفية نشره لمذاكراته.

إنَّ هذه السياسة مدروسة بإحكام، فعلى الوطنين المخلصين دحض هذا التزييف ونقل الشهادات المُعبّرة عن الحقيقة، وعدم الاستكانة إلى الخوف وقبول سياسة الأمر الواقع، لأن الشهادة أمانة، وقول الحق وإبطال الزور واجب شرعي.

تنوع اللهجات، التصادم والنزعات القبلية

إن الجزائر التي خضعت، منذ القديم، لاستعمار غاشم من أجناس عدة، قد تشكلت في بوتقة يملؤها مزيج من اللهجات، خليط من الأنساب وتنوع في العادات والتقاليد، تمثل في الحقيقة فسيفساء شمال إفريقيا لو تم استيعاب هذا الغِنى من طرف كافة الشعب، ولو تم أيضا استثمار هذا الثراء الثقافي في مجالات كان بإمكانها أن تُدِّر على الوطن أرباحا طائلة دون الاعتماد على النفط وحده.

لكن الواقع غير ذلك، فلقد سعى الاستعمار الفرنسي بالذات إلى محاولة طمس هذه الهوية، بل لقد ذهب بعيدا في إذكاء نار الفتنة وتفكيك الترابط الاجتماعي الذي كان يؤلّف بين جميع الجزائريين — بمختلف أعراقهم — من خلال إثارة النعرات والنزعات القبلية، ليستغل هذا التشرذم لصالحه ويستمر في تواجده الاستيطاني.

الجزائر كبلد شاسع يحوي عدة مناطق تستقي ثقافتها من مختلف المشارب، ففي الشرق (من تبسة، مرورا بسوق أهراس إلى باتنة) تكونت ما يسمى بـ "الشّاوية"، الذي يعود أصلهم إلى البربر ويمتازون بالشهامة، الكرم ونوع من الغلظة الناتجة عن قساوة الطبيعة هناك.

نجد أيضا منطقة القبائل (الكبرى والصغرى) التي يسكنها معظم الأهالي من أصل الأمازيغ أو البربر، وقد اشتهرت فيما سبق باحتواء عدة زوايا، منارات وقلاع تمسَّكت بالدِّين الإسلامي، فكان فيها من العلماء الأجلاء من لا يعرف الشعب الجزائري الكثير منهم خاصة في فترة الدولة الحمَّادية.

ننتقل من الشرق إلى الغرب الجزائري، حيث نزل سهول معسكر وجنوب غرب وهران، لنجد أغلب السكان من بني عامر وبني هلال، الذين انحدروا من اليمن وبعض المناطق المتاخمة للمغرب الأقصى وموريطانيا (النازحين من المرابطين)، ونكتشف صدى صهيل الخيول الأصيلة والفروسية الجهادية في نفوس هؤلاء.

نهبط بعد ذلك إلى صحرائنا الشاسعة، لنقف على كنوز أدرار وتوات المحافظة على التراث الإسلامي المتمثل في تقاليدها ومخطوطاتها النادرة والمنسية عمدا من طرف أصحاب القرار.

نُعرّج على واد ميزاب أين يسكن أغلب المنحدرين من الإباضية، ليشدنا الطابع المعماري النابع من أصالة القوم وأخلاقهم المحافظة التي تتيح لكل فرد العيش في كنف التآزر والتكافل.

لنختمها في نهاية الرحلة بالرجل الأزرق "التارقي" الذي يصارع قساوة الطبيعة الصحراوية ويتناغم معها في آن واحد على وقع آهازيج "التِندي".

ألا يدعو هذا التنوع والثراء إلى إحداث سياحة من نوع فريد في العالم؟

ألا يكون مصدر رزق كريم للجزائر دون اللجوء إلى تلويث الإنسان والبيئة (بديلا لمشاريع الغاز الصخري)؟

إن النظام القائم الذي يحكمنا يعلم علم اليقين كل هذه الإمكانيات والطاقات، ويعرف أيضا ما يمكنه أن يجنيه من بعث الاستثمار في هذا المجال، لكنه لا يريد البتة رؤية الجزائر بالصورة المشرقة، لأن هذه الرؤية لا تخدم مصالحه ولا مصالح الدول التي ترعاه.

إن بعض الدوائر في النظام الحاكم تنتهج سياسة تعميق النعرات القبلية، وتزرعها بشكل يجعل الشعب في تصادم مستمر (أحداث غرداية والنزاع بين الإباضيين والمالكيين كمثال)، كما تهدف إلى تغييب الشعب عن إدراك هذه الحقيقة ليبقى دائما في دائرة التخلف.

لا سبيل للخروج من هذا الوضع إلا بالالتفاف حول الوطن وإيقاف نزيف الصراع والتصادم بين الشعب بكل انتماءاته ولهجاته، وإنهاء إذكاء النعرات هنا وهناك...

عروبة الجزائر أو أمازيغيتها: فخ السلطة

إن هذا الطرح فيه الكثير من المغالطة والتضليل.

لأن الجزائر قويَّة بأبعادها الثلاثة: إسلامها، عروبتها وأمازيغيتها، فمن غير المقبول أن تنسلخ من هويَّتها التي تكونت عبر القرون، وبالتالي فإنَّ إغفال أو تقزيم أي جانب من هذه الجوانب يؤدي حتما إلى إضعافها.

لقد عاشت الجزائر فترات تجاوزت فيها هذا الإشكال إبان الحكم العثماني، كما لم يكن مطروحا خلال حكم الحمَّاديين، بل بالعكس عاشت الجزائر في أبهى العصور علما وأخلاقا.

إن فرنسا الاستعمارية سعت منذ 1830م إلى بعث هذه الجرثومة الخبيثة، فاختارت منطقة القبائل (الصغرى خاصة)، واستدرجت بعض الحمقى لإثارة هذه النزعة، رغم أن القاسم المشترك الكبير الذي يربط كل الجزائريين هو الإسلام، الذي يجعل الأخوة في الله تعالى من أرقى العلاقات الإنسانية فوق وجه الأرض.

إن هذا المسعى الاستعماري قد تم تبنِّيه من طرف الموالين لفرنسا، مِمَّن بقوا وحكموا الجزائر المستقلة ولصالحها، وقد زادت وتيرته إبان الربيع الأمازيغي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، كما يظهر جليا في أحداث غرداية الأخيرة، وما إنشاء الأكاديمية الأمازيغية بفرنسا سنة 1967 إلا أكبر دليل على هذه المؤامرة الخطيرة.

إن هذا التلاعب بالهوية يعتبر فخا تستخدمه السلطة الحاكمة لإضعاف المجتمع وتمزيقه، فإذا عرفنا أن فرنسا مازالت حاضرة بأبنائها الذين حكموا الجزائر منذ انقلاب 1992، أدركنا الخطة القذرة لهؤلاء، ومنهجهم المتَّبع في إثارة هذه النَّعرات بين الفينة والأخرى. فكل هذه المظاهر لا تزيد الجزائر إلا تخلُّفا وتشرذما، وإتاحة الفرصة للتدخلات الأجنبية التي قد تصل إلى حد تقسيم البلاد كما حدث في دولة السودان، أو ما قد يحدث في كردستان العراق وغيرها من المناطق.

البعد المتوسطي للجزائر واتحاد المغرب العربي

إن الاتحاد الأوروبي الذي يضُّم سبعا وعشرين دولة، رغم اختلاف لغاتها، أدياتها وأعراق شعوبها، استطاعت أن تقضي على الحدود المصطَنعة، وتُشكِّل تكتلا بلغ درجة توحيد العملة، تكامل اقتصاديات هذه الدول، وأشكالا أخرى من الممارسات السياسية المشتركة (البرلمان الأوروبي).

أما في حالة الجزائر، فبحكم تواجدها محاطة بدول شقيقة (المغرب، تونس، ليبيا وموريطانيا)، ورغم القواسم المشتركة التي تربطها ببعضها البعض (دين واحد، لغة واحدة، إنتماء واحد تقريبا ومصير مشترك واحد...)، إلا أنها لم تستطع حتى فتح الحدود البرية مع المغرب الشقيق (حدود

مغلقة منذ 1994).

إن الشهداء والمجاهدين المخلصين من أبناء الجزائر وبعض الدول المجاورة قد انطلقوا أثناء حربنا التحريرية من مبادئ أول نوفمبر 1954، التي من أهم بنودها "بناء اتحاد المغرب العربي الكبير"، لتتحول هذه الأحلام إلى مجرد أوهام قضت عليها السياسات الرعناء التي قادها بعض زعماء هذه الدول.

لا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن الدول المتقدمة لا تُحبِّذ تحقيق هذا الحلم، لأننا نشكِّل بالنسبة لها سوقا واعدة لتصريف جميع منتجاتها، مرتعا لكل التجارب النووية وغير النووية ووعاءً ضخما للكفاءات المتذمرة من أوطانها والساعية دوما للهجرة نحوها.

إن التكامل الاقتصادي الحقيقي بين دول المغرب العربي يقضي حتما على الاقتصاد الأوربي خاصة، وحتى الأمريكي، لأن تمَكُّن هذه الدول من استخدام طاقاتها البشرية، واستغلال ثرواتها بشكل عقلاني، يؤدي حتما إلى بعث الصناعة والزراعة وحتى الاكتفاء في عدة ميادين.

إن مشكلة الصحراء "البوليزاريو" العالقة بين الجزائر والمغرب مُفتَّعلة، لأن الهدف من ورائها ترك حاجز بينهما، ليستفيد النظامين من هذا المشكل المزَيف. فالحقيقة الصادحة هي أن المعركة هي مع العدو وليست مع الأخ ولا الشقيق.

كما أن وجود الجزائر ضمن مجموعة الدول الأورو-متوسطية قد يفسح مجالا واسعا لمبادلات اقتصادية متكافئة تدرُّ على البلد أرباحا طائلة إذا ما تم الاستفادة منها نظرا لموقع الجزائر الجيو-استراتيجي الهام.

من هو الجزائري؟

هل يحق لنا أن نطرح سؤالا كهذا؟

الكثير منا قد يعجز عن إيجاد إجابة محددة ودقيقة، نتيجة الضبابية التي سادت فكرنا طوال عدة عقود، ونتيجة تزاحم الأفكار والمفاهيم التي ورثناها عن أسلافنا، وما تلقيناه من مدارسنا

بمختلف المناهج التي عرفتها الجزائر المستعمرة والمستقلة.

لمعرفة كائن ما بشكل أقرب إلى الصواب، لابد من مقارنته بقرينه أو بما يقاربه، وكما يقال "تعرف الأشياء بأضدادها". فإذا قارنا أنفسنا بالأوربيين، اليابانيين، الأفارقة، الخليجيين أو الأمريكيين... ما هي النتيجة يا ترى؟

سنجد أنفسنا نختلف عن هذه الأجناس في الكثير من العادات والتقاليد، وفي بعض السلوكيات التي تعبِّر عن فهمنا المغاير للحياة، ومن ثمَّة الشعور بالاستعلاء اتجاه جنس معين أو الشعور بالدونية اتجاه شعوب أخرى.

الإنسان الجزائري بحكم تاريخه، خضع لعدة حضارات (رومانية، إسلامية، عثمانية وفرنسية...)، فكانت كل هذه الروافد الفكرية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة فكره وأيضا في التركيبة السوسيولوجية للمجتمعات التي عاشت في الجزائر وصولا إلى الجزائري في العصر الحديث.

فكل هذه الإسهامات أدت إلى تركيبة غريبة، فالجزائري يمتاز بالرجولة في بعض المواقف، ويظلم في مواقف أخرى، ويستكين في طلب مصلحة، ويثور بشكل جنوني في سخافة معينة، يفتخر بآبائه وأجداده ولا ينحو منحاهم، اجتماعي بدرجة كبيرة ويساهم في الكثير من مظاهر التعاون والتكافل، ويعتبر من أكثر مضيِّعي الوقت في العالم...

هذا التناقض الوجداني، أدى إلى كثير من التحفظ في المعاملات، وأصبح مصدرا من مصادر الحذر الذي ينقلب مع الوقت إلى مكر، فعندما يحصل الفرد الجزائري على بعض الامتيازات، بطرق ملتوية، من طرف بعض المسؤولين في الدولة (سكن، تهرب جمركي أو ضريبي، مشروع عن طريق المحاباة...)، وكأنه اغتنم غنيمة، فهو لا يشعر إذن بما يشعر به مواطن في اليابان مثلا بضرورة رد الجميل لوطنه.

فهل بهذه العقلية يمكننا أن نبني فكرا وبالتالي أن نبعث من جديد الدولة الجزائرية؟

المحور الثامن: في الدين والأخلاق

الفهم السطحي للدين

لقد خلق الله — جل جلاله — الإنسان وبيَّن له المنهج الواجب إتباعه في جميع شؤون حياته، فجاءت الأديان السماوية لتوضيح هذه الفكرة الدقيقة عن طريق الرُّسل والأنبياء. فالدِّين الإسلامي — باعتباره خاتم الأديان — جاء لكافَّة البشر على وجه المعمورة، وقد ارتسمت معالم هذا الدِّين منذ انقطاع الوحي عن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، واكتملت الصورة بتدوِّين سيرة النبي المصطفى، فباتت حقيقة الدِّين جلِّية إلى يوم يبعثون.

فبالإضافة إلى أن الإسلام جاء بمجموعة ضوابط من أوامر ونواه، والتي في غالبها تتطلب مكابدة وتعبا حين ممارستها، إلا أن ثمارها عظيمة النفع على الفرد والجماعة، فالدِّين في جوهره نزل لكي يُسعِد الإنسان في دنياه وفي آخرته.

هذا الفهم السليم للدين الإسلامي في زمن النبي الكريم — عليه أفضل الصلاة والتسليم — كان أساسا لتكوين أمة قوية ومتماسكة، استطاعت في خلال خمسة عشر سنة، منذ الهجرة إلى المدينة المنورة، أن تهزم أعظم دولتين في ذلك الزمان (دولة الروم في معركة اليرموك، ودولة الفرس في معركة القادسية)، واستمرت الفتوحات لينتشر الإسلام بصورة مذهلة حتى بلغت الخلافة الإسلامية الصين وأوزبكستان شرقا وإلى اسبانيا وجنوب فرنسا غربا في حدود السنة الخامسة والتسعين للهجرة (95 هـ—).

فالأخلاق التي تحلى بها الصحابة والتابِعين منذ فجر الإسلام، والتي أوصلتهم إلى مرتبة عالية، أصبحت مغيَّبة في عصرنا هذا، نتيجة ضعف الأمة وانشغالها بأمور الدنيا وبعدها عن طلب العلم وأخلاق الدين، وكذلك بسبب سيطرة الحضارة الغربية ذات الطابع المادي في كافة مناحي الحياة.

لقد فهم هؤلاء الصالحون أن الدِّين منهج رباني يسيِّر جميع تفاصيل الحياة، ولو فهموا أن الدِّين مجرد طقوس وشعارات ما خرج الإسلام من المدينة المنورة وما وصل إلى حدود شرق آسيا.

نشر معهد الهوقار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

هذا التصور الصحيح للإسلام صار ضرورة ملحة على عاتق العلماء والدعاة، فمن الأولويات التي يجب عليهم فعلها هي أن يبيّنوه لإزالة الزيف عما علِق بأذهان السواد الأعظم من أفراد أمتنا الإسلامية جمعاء.

إنَّ الجزائر، بكونها بلد إسلامي، تعيش نفس معاناة الأمة، وقد تعرَّضت لأبشع استعباد في بدايات القرن التاسع عشر، فالاستعمار الفرنسي قام بتجهيل وتفقير هذا الشعب، وكانت من بين أهم استراتيجياته القضاء على العلم وضرب العقيدة بهدف القضاء على الإسلام، فظهرت البِّدع والخرافات والتي مازالت آثارها موجودة إلى يومنا هذا.

من بين هذه الآثار حصر مفاهيم الدين فيما يعرف اصطلاحا بالعبادات الشعائرية من صلاة وزكاة وصوم وحج، أما ما تعلق بالعبادات التعاملية — والتي في جوهرها تعتبر الجزء الأكبر في هذا الدين — فهي تكاد تكون غائبة في تعاملاتنا. فالإنسان الجزائري يؤدي صلاته في المسجد وكأنه قد أقام الدِّين كلَّه، فإذا خرج إلى بيته أو إلى عمله وبيئته، فان تصرفاته تصبح بعيدة كل البُعد عن الإسلام، فتراه يغش في عمله ولا يتقنه، ويؤذي جاره، يظلم مرؤوسيه إن كان مسؤولا، يتعاطى المحرَّمات وينساق وراء شهواته وهو راض عن نفسه. وهذا ما يلومونا عليه الغربيون، لأننا بتصرفاتنا هذه نعطي انطباعا عاما وكأن هذا هو الدِّين، فنكون بذلك أسوأ أمة أُخرجت للناس.

لقد أشار رسولنا الكريم في حديث صحيح إلى هذا المعنى عندما سأل صحابته عن المفلس، فقد بيَّن أن المفلس هو من أتى بصلاة وصيام وحج، وأتى وقد ضرب هذا، وشتم هذا وأكل مال هذا، وفي النهاية يُطرح في النار.

فيمكننا إذن استنباط المشكل كالتالي: الفهم السطحي لحقيقة الدِّين نتيجة أن الأشخاص ضغطوه كلُّه في الشعائر التعبدية (الصلاة والزكاة، الصوم، الحج) وأبعدوه عن دائرة المعاملات، فضاعت بالتالي مصالح الناس نتيجة الغش في العمل، الكذب في البيع والشراء وفي تداول الأخبار، سوء المعاملة مع أفراد المجتمع سواء في الأسرة، مع الجيران أو حتى الأقارب.

من الأسباب:

• الجهل ببعض مبادئ الدين الحنيف؛

• نقص التوعية والإرشاد لمفاهيم العقيدة الصحيحة؛
• انشغال الأمة بالكسب والأمور المادية وترك العلم الشرعي؛
• اعتبار مادة العلوم الإسلامية مادة ثانوية في مناهج التعليم؛
• نقص الحوار في الأسرة والمجتمع بشكل عام؛
• ضعف الإعلام في برمجة حصص لتعليم مبادئ الدين الحنيف؛
• ضعف مستوى الدروس المقدمة في المساجد ومنابر الدعوة؛
• عدم إلمام الدعاة بطرق علم الاتصال الحديثة،

إن هذا الموضوع يعتبر من أخطر الموضوعات التي تفرض نفسها علينا اليوم، ومن الواجب على كل أفراد المجتمع أن يتجنَّدوا لتصحيح هذه المفاهيم الخاطئة، فالعبء الكبير يقع على علماء هذا البلد وعلى المسؤولين في قطاع التربية والتعليم والمشرفين على وسائط الإعلام بكافة أنواعها.

فإذا أدركنا عظم هذا الخطر، أمكننا استشفاف ما قد يؤول إليه مصير أمتنا من انحرافات على جميع المستويات، ويمكننا إن نجملها فيما يلي:

• تأخر حضاري في جميع الميادين (إدارة، اقتصاد، فكر...)؛
• تبعية للغرب في ميادين الثقافة والاستهلاك؛
• انتشار الآفات الاجتماعية وتفشي الجهل؛
• تعاظم ظاهرة اليأس والإحباط في أوساط المجتمع؛
• إمكانية حدوث تمرد أو ثورة لتغيير النظام الحاكم؛
• نقص الآمان والاستقرار داخل المجتمع نتيجة الظلم والسرقة وجميع ظواهر الإجرام؛
• الاستقالة الجماعية من كافة أدوار المواطنة.

ولمعالجة هذا الموضوع، لا ينبغي أن نخرج عن منهج نبينا الكريم — صلى الله عليه وسلّم — ومنهاج المجددين في الدين من العلماء الأجلاء، الذين أسهموا بدروسهم وكتاباتهم في تحديد معالم الإسلام الصحيحة، وإصلاح ما بدا من اعوجاج في أفهام العامة، نتيجة الانحرافات في التصورات، وكذلك نتيجة الابتعاد عن طلب العلم.

ولبلوغ هذه الغاية لابد من:

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

• رسم استراتيجية وطنية للنهوض بالعلم الشرعي في مجالات التعليم ووسائل الاتصال؛
• تحريك الأمة نحو فهم ما أصابنا من اختلالات على مستوى العقيدة والأخلاق؛
• غرس روح الانتماء خاصة عند جيل الشباب، وهذا بربطهم بهويتهم الإسلامية وبقيَّمِهم الوطنية.

الإسلام المعاصر وضرورة الاجتهاد

و أنا أقرأ كتاب "آذان الأنعام" لمؤلفه الدكتور عماد محمد بابكر حسن حول نظرية الخلق والتطور، ومن خلال تصفحي وتفحصي للانتقادات الموجهة للكاتب ولمضمون الكتاب، أصبت بخيبة أمل من واقعنا المرير، وتحسَّرت كثيرا على حالنا الذي أصبح يتسم بالسطحية في الفهم نتيجة جمود أفكارنا، حيث أصبحنا لا نقبل النقد، ونعتبر أن الرأي الآخر عدو لنا دون تمحيص لما يرد من اجتهادات.

فمن ضمن التعليقات، أعجبتني ملحوظة صدرت من أحد أبناء الوطن العربي حيث قال:

• على كل من يمتلك دليلا حقيقيا واقعيا لغير ما ورد في الكتاب فليقدمه حتى نستفيد، ولكن لا يكون رفض المحتوى لغرابة الموضوع وغرابة الكتاب نفسه أو عدم فهمنا للموضوع؛
• ما ورد لفهمنا ليس من اجتهادنا أو تدبرنا للقرآن بقدر ما أخذناه لقمة سائغة من التفاسير وأغلقنا عليها عقولنا من غير تفكير؛
• معظم هذه التفاسير من أناس اجتهدوا ليقدموا للأمة تفسيرا للقرآن يجازيهم الله خيرا على ذلك، ولكن ليس منهم من كان صحابيا أو عاش في فترة قريبة من زمن الرسول — صلى الله عليه و سلم — لنقول أنه أخذ المعلومة الصحيحة. القصد من هذه النقطة، أنه اجتهاد أفراد ليس بالضرورة أن يكون التفسير سليما.

أنا هنا لا أناقش محتوى الكتاب بقدر ما أود أن أشير إلى أن عصرنا هذا أصبح يتسم بتسارع في الكم الهائل من الطفرة العلمية والإنتاج الفكري، والذي للآسف يأتي أغلبه من الغرب، الذي أعطى للعلم الأولوية في كافة مجالات الحياة، أما نحن فأصبحنا مجرد مستهلكين لكل ما يصدر من الغرب من أفكار ومنتجات على حد سواء، وفي الوقت ذاته متمسكين بكل ما هو موروث تقليدي برمَّته.

ما استرعى انتباهي في هذا الكتاب، هو التفسير المغاير لآيات القرآن بخلاف ما ألفناه في الكتب التقليدية دون مراعاة ما استجد في الساحة العلمية من اكتشافات علمية لحقائق الكون والإنسان.

وهذا فيه إشارة لضرورة فتح العقول ومساءلة كل موروثنا الفكري والثقافي، لأنه بمجرد غلقنا لباب الاجتهاد والنظر، تخلفنا لأكثر من ستة قرون، حيث أن الغرب استفاد من علم المسلمين ابتداء من نهاية القرون الوسطى إلى أن وصل إلى اختراع جميع الآلات والمعدات والأجهزة التي نستعملها اليوم.

الاجتهاد هنا ليس بمعنى التخلي عن مبادئنا ومعتقداتنا، فالإسلام رسم معالم الطريق للإنسان، ليكون له منهاجا سويا يمشي عليه، لكنه بمعنى الإعلان الصريح بالثورة على الجهل، الجمود والاستكانة، وأيضا بمفهوم ضرورة التجديد بحسب معطيات العصر، وبحسب ما توصل إليه الإنسان من بحوث علمية تفيد البشرية جمعاء دون السقوط فيما حرمه الله تعالى.

كثيرة هي المسائل التي تتطلب إعادة النظر، وما قام به سليمان القانوني — السلطان العثماني — من تكييف قوانين منظومة الحياة وفق الشرع الإسلامي، لتصير منهاجا عمليّا يسيّر أفراد المجتمع، جدير بالاهتمام، ومن ثمَّة ضرورة ملحَّة للسير في هذا الاتجاه.

إن أغلب القوانين المطبقة في الجزائر وأغلب الدول العربية والإسلامية مستوحاة من التشريع الغربي، خاصة البريطاني والفرنسي منه، بما فيه تعارض مع الفلسفة الإسلامية العقائدية لحياة الناس. ليس معنى ذلك أن هذه القوانين غير صالحة في مُجملها، فالكثير منها بلغ مستوى راق في تنظيم حياة الناس، ولكن هناك حرية كبيرة أدت إلى الانحلال الخلقي والظلم في استعباد الشعوب المتخلفة.

فعلينا انتقاء ما هو مُفيد لنا وترك ما يتنافى مع أصولنا وهويتنا الاسلامية.

ضعف العقيدة وخطر التبشير

في الوقت الذي تشهد فيه أوربا وأمريكا دخول العديد من شعوبها في دين الإسلام، نجد أن

مجتمعنا متعلق بالإسلام من منطلق العنوان الذي يميزه عن الشعوب الأخرى، أو بمجرد التمسك به بحكم الوراثة.

فالعقيدة الصحيحة، الصافية في منهلها، أصبحت اليوم بعيدة بعض الشيء عن قيَّم مجتمعنا. فلقد كان أجدادنا وآبائنا، رغم قلة التدريس، متمسِّكين بالقواعد الصحيحة للإسلام النابعة من أصالة المجتمع، بالرغم من محاولة الاستعمار الفرنسي طمس هذه الخصوصية.

لكن الجيل الذي جاء من بعد هؤلاء، قد تمسك بقشور الدين، فضاعت الرؤية الصحيحة للعقيدة، وتحولت المبادئ إلى مجرد شعارات يرددونها أو إلى طقوس يمارسونها.

فمظاهر الإخاء والتكافل الاجتماعي، الصدق والأمانة، الإخلاص في العمل والمعاملة، أصبحت لا تجد سبيلا إلى سلوكياتنا اليومية، وصرنا نبتعد رويدا عن ينبوع الدين الصافي.

فإذا أكملنا سيرنا في هذا الاتجاه، فمن باب الحتمية أننا سنفقد أهم مقوّماتنا، ونكون بالتالي عرضة للتبشير الذي بدأ ينتشر في بعض المناطق من الوطن (المسيحية في نواحي تيزي وزو، الأحمدية في سكيكدة والكركرية في ناحية مستغانم...) دون أن نغفل عن المد الشيعي الذي بدأ تدريجيا في الانتشار.

الأخلاق ودواعي الالتزام

إذا خَفَتَ بريق الأخلاق في مجتمع ما، أدى به الحال إلى الضياع وفقدان طعم الحياة، لأن المجتمع بدون أخلاق كالجسد بلا روح.

إذا رجعنا إلى بروتوكولات حكماء صهيون، نجد أن منهجية تدمير الأخلاق قد تم التخطيط لها بشكل دقيق وممنهج، فقد ورد في البروتوكول التاسع ما يلي: "تدمير الأخلاق ونشر العملاء:

• عليكم أن توجهوا التفاتًا خاصًا إلى الأخلاق الخاصة بالأمة التي فيها تعملون، ولن يستغرقكم الأمر مضي عشر سنوات حتّى تغيّروا أشد الأخلاق تماسكًا، وبهذا تخضع هذه الأمّة لنا.

• إن الكلمات التحررية لشعارنا الماسوني هي "الحرية والمساواة والإخاء".. إنّ هذه الأفكار كفيلة بتدمير كل القوى الحاكمة إلا قوتنا.

• حين تعارضنا حكومة من الحكومات فإن ذلك أمر صوري، متخذ بكامل معرفتنا ورضانا، كما أننا محتاجون إلى إنجازاتهم المعادية للسامية، كيما نتمكن من حفظ إخواننا الصغار في نظام، نتيجة إحساسهم بالاضطهاد.

• إننا نسخِّر في خدمتنا أناسًا من جميع المذاهب والأحزاب، من رجال يرغبون في إعادة الملكيات، واشتراكيين، وشيوعيين، وحالمين بكل أنواع الأفكار المثاليّة، لينسف كل واحد منهم على طريقته الخاصة ما بقي من السلطة، ويحاول أن يحطم كل القوانين القائمة. وبهذا تتعذب الحكومات، وتستعد من أجل السلام لتقديم أي تضحية، ولكننا لن نمنحهم أي سلام حتى يعترفوا في ضراعة بحكومتنا الدولية العليا.

• إن لنا يدًا في حق الحكم، وحق الانتخاب، وسياسة الصحافة، وتعزيز حرية الأفراد، وفيما لا يزال أعظم خطرًا وهو التعليم الذي هو الدعامة الكبرى للحياة الحرة.. ولقد خدعنا الجيل الناشئ من الأمميين، وجعلناه فاسدًا متعفنًا بما علمناه من مبادئ ونظريات معروف لدينا زيفها التامّ...

• لقد حصلنا على نتائج مفيدة خارقة من غير تعديل فعلي للقوانين السارية من قبل، بل بتحريفها في بساطة، وبوضع تفسيرات لها لم يقصد إليها مشترعوها.. ومن هنا قام مذهب عدم التمسك بحرفية القانون، بل الحكم بالضمير."

فإذا علمنا أن الجزائر، بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، قد وقعت في أيدي الماسون من أبناء الجزائر (العربي بلخير كمثال بارز)، أدركنا حجم المؤامرة التي سقطت الجزائر بين مخالبها، وفهمنا بعدها سر الدمار الذي لحِق بجزء هام من المكتسبات التي تحققت بعد الاستقلال. لأن الهدف الأساسي الذي من أجله وُضعت هذه القرارات السرية وهذه البرتوكولات كان ولازال تقويض المجتمعات البشرية ومحاربة الأديان وهدم الأخلاق. وكل هذا من أجل السيطرة على العالم.

فعلى الدعاة والمربّين أن يدركوا هذا الخطر، ويعملوا كلَّ ما في وسعهم من أجل نشر الأخلاق الفاضلة، ودفع أبناء الجزائر إلى استعادة الوعي الحقيقي وضرورة التحلي بالأخلاق الفاضلة والالتزام بالنهوض بالوطن.

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

المساجد في رمضان

تعج المساجد في رمضان بالناس، ولا يكاد يخلو مسجد من مساجد الجزائر — وحتى المساجد في الدول العربية والإسلامية — من الناس في هذا الشهر الفضيل.

وما أن ينقضي هذا الشهر المبارك، حتى تعود دار لقمان على حالها، فينقص عدد مرتادي هذه المساجد، وينشغل معظم الناس من جديد بأمور الدنيا، وينْكب الناس على طلب الرزق وإضاعة الوقت فيما هو غث وفيما هو سمين.

إنه لَأمر يستدعي التأمل لأنها ظاهرة غريبة عن المجتمع المسلم.

يقول الله تعالى: "إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا"، فكيف يغفل المسلم عن هذه الحقيقة، ويتساهل الفرد الجزائري في أمر هذه الآية الصريحة؟

ثم ماذا فعل النظام في فترة العشرية السوداء؟ لقد كان الذي يرتاد المساجد مصدر شك وريبة بعلاقته بما كان يسمى بالإرهاب، فتفنَّن رجال الأمن في تعذيب هؤلاء المصلِّين حتى ولو لم تكن لهم صِلة بالحزب المحظور آنذاك "الفيس".

أما المنحرفين من أبناء المجتمع، فكان العفو عنهم وعدم إزعاجهم أمر مقبول. فانقلبت جميع الصور في أذهان عامة المجتمع.

وما رجعت الأمور إلى نصابها، إلا بعد قانون المصالحة الذي أرجع قطاع عريض من مرتادي الجبال إلى الحياة المدنية العادية، وأصبحت اللحية، القميص القصير أو "الميني" والصلاة أو عدمها في ميزان واحد.

ظاهرة الزنا والشذوذ

من جملة ما حرم الإسلام الزنا، لما فيه من تعدٍ على حرمات الله، ولما فيه من تدمير للمجتمع.

فالزاني أو الزانية حينما يقومان بهذا الفعل الشنيع، فإنهما يهتكان ستر الله تعالى الذي وضعه من خلال الزواج المباح أمام مسمع ومرأى جميع الناس.

فعلى عكس ما كان سائدا في فترات سابقة، حين كانت هذه الفاحشة لا تُمارس إلا في خفية وبخجل من كشف هذا العار، أصبحت هذه الرذائل (الزنا والشذوذ الجنسي) تُمارس علانية، وقد سمحت الدولة بالترخيص لإنشاء الحانات وبيع الخمور، والسماح ببناء ملاهٍ ليلية لبائعات الهوى، ودخل المجتمع في مستنقع قذر.

والأدهى من كل هذا، أصبح التباهي بهذا الانحراف مَفخرة بين الشبان والشابات وحتى الشيوخ في حالات معينة، ممَّا نتج عنه تصدع في بنية المجتمع، وصار الإنسان الجزائري حائر الطرف، ومستهترا في الوقت ذاته بحرمات الله تبارك وتعالى.

فالزنا ينتشر عادة عندما يتخلى المجتمع عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتسع دائرته إذا تركت الدولة هامشا كبيرا في قبوله، ناهيك عن كثرة نسبة الطلاق المرتفعة، مظاهر البطالة، الزواج المتأخر والعنوسة.

ظاهرة الربا

إن أغلب المصارف والبنوك الحديثة، في معظم دول العالم، تعتمد على النظام الربوي في تعاملاتها المالية، ولا يكاد يخلو بنك من هذه الصفة، ما عدا بعض البنوك القليلة جدا في بعض الدول العربية، وفي بعض الدول الأوربية (إنجلترا مثالا).

لقد حرّم الله تعالى الربا والتعامل به، وبيّن لنا أن اللجوء إليه يعتبر إيذانا بحرب مدمّرة إن آجلا أم عاجلا.

إن الأزمة المالية العالمية التي أضرَّت باقتصاديات أغلب الدول سنة 2008، والتي عُملاتها خاضعة للبورصة، وضعت العالم بأسره في حرج شديد، استدعى هذا الأمر من الدول المتقدمة ضخ مبالغ مالية ضخمة للتصدي لهذا الانهيار (صرف الإتحاد الأوربي أكثر من 800 مليار دولار).

إن الأمر الإلهي في تحريم الربا صريح وبَيّن، ولا يحتاج إلى كثير من التبصّر، لنكتشف أن السير في هذا الاتجاه يدفع إلى الخسران المبين.

لقد اعتمدت الجزائر النظام الربوي في جميع بنوكها ومؤسساتها المالية، وصارت نسب الفائدة الناجمة عن القروض الممنوحة قانونا عاما، يسيّر كافة التعاملات، بالرغم من انتمائنا إلى مجموعة الدول الإسلامية، ورغم أن الإسلام دين الدولة كما هو منصوص عليه في دستورنا.

إن الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، نتيجة تراجع مداخيل الجزائر من جراء انخفاض أسعار المحروقات، أدت بمسؤولينا إلى تبني سياسة طبع النقود لتغطية عجز الميزانية، واعتمدت نموذج التمويل الإسلامي للخروج من هذه الضائقة، وكأننا لا نلجأ إلى قواعد الدين الإسلامي إلا للضرورة.

ظاهرة شرب الخمر

تذْكُر كُتب السيَّر أنَّ العالم "العزُّ بن عبد السلام" قد صرخ يوما في وجه الخليفة العباسي "أيوب" بسبب حانة فُتحت في أطراف المدينة، فنبَّهه إلى أن الخمر أصبح يُشرب ويُباع في ديار الإسلام، فما كان من الخليفة إلا أن ارتعدت فرائصه، وأمر في الحين بهدم هذا البناء، ومعاقبة من كان وراء هذا الفعل القبيح.

أين نحن من هذا الزمان؟ وهل يجوز لنا أن نُقوّم هذا الانحراف الذي تفشى في بلدنا، حيث أنه لا يكاد يخلو أي تجمع سكاني من أماكن لبيع أو شرب الخمور، ناهيك عن المصانع التي تنتجه في وسط وغرب البلاد، بل تعدى ذلك إلى حد تصديره للدول الأجنبية (أكثر من 62 مليون لتر سنويا).

إن الدين الإسلامي حرَّم الخمر، لما فيه من مهالك بالنسبة للفرد وللمجتمع على حد سواء. فأغلبية الجرائم المرتكبة من وراء انتشار هذه الظاهرة، وإنْ كان الحُكَّام في هذه الدولة يدَّعون في دستورهم أن الإسلام هو دين الدولة، فكيف لهم أن يُشجِّعوا هذا الانحراف مادام تحريمه جاء صريحا بنص القرآن والأحاديث النبوية؟

إننا عندما نعلم أن الجزائريين يستهلكون 61 مليون لتر من الخمر سنويا (أي بمعدل 10.9 لتر للفرد الواحد)، بناءً على التقرير الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية، ندرك ساعتها حجم المأساة التي يعيشها المجتمع الجزائري، وندرك أيضا مدى بُعدنا عن تعاليم ديننا الحنيف، ونكتشف في النهاية زيف الاستراتيجيات المنتهجة من طرف حُكَّامنا الذين سلكوا سبيل التيه والضلال من خلال نشر هذه الآفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى التساهل في تجريمها.

إن عادة الجزائري — الشارب للخمر — ليست كغيرها عند الأوروبي، الذي يكتفي بتناول القليل من الخمر وبكيفيات منتظمة، بل إن الحرمان الموجود في الجزائر، من جراء غلاء ثمن هذه المادة، يدفع به إلى الاسراف في شربه يصل إلى حد الادمان. غير أن الفئة المستهلكة للخمر من الجزائريين — بشكل منتظم ومهذَّب — نجدها خاصة بين المثقفين (أطباء، محامون، رجال أعمال، إطارات عليا في المؤسسات ...).

من أسباب تعاطي الخمور في الجزائر:

• ضعف الوازع الديني لدى الفئات المستهلِكة للخمور؛
• تشجيع النظام القائم لهذه الظاهرة حتى تتسع دائرة التغييب السياسي للمواطن؛
• حالة التذمر والإحباط التي يعاني منها أغلب الجزائريين.

ومن آثار استهلاك الجزائريين للخمور بكل أنواعها:

• التأثير على صحة المستهلك لهذه المادة (الضعف الجنسي، سرطان الكبد والتأثير على الجهاز العصبي المؤدي إلى الاكتئاب الذي قد يُفضي إلى الانتحار)؛
• انتشار حوادث المرور وحصاد المزيد من القتلى والمعاقين؛
• انتشار الجرائم (القتل، الاعتداء بالضرب...) الناتجة عن فقدان الوعي والهيجان من جراء شربها، لأن أغلب الجزائريين الذين يستهلكون الخمر يسرفون في تعاطيه بشكل جنوني؛
• فساد الأخلاق لأن الخمور مدعاة للَّهو والدَّعارة...

وللتخلص من هذه الآفة الخطيرة، لابد علينا من:

• ضرورة الرجوع إلى منهج الدين القويم والتأكيد على تحريم هذه المعصية؛

• معاقبة المروّجين لهذه المعصية بأقصى العقوبات؛
• القضاء على مشكل البطالة الذي يؤدي إلى هذا الانحراف؛
• تفعيل المنظومة التربوية والتعليمية في تبيان آثار هذه الآفة لدى الناشئة من أبنائنا.

نحو أخلاق الأمم البائدة

إن الأمم البائدة، التي تم ذكرها في القرآن، ما كانت لِتزول لولا انحرافها عن المنهج الربَّاني القويم، فالهدف المتوَخَّى من تلك الآيات، التي تستعرض أخبارهم، هو أخذ العِبَر والدروس لنتجنب السقوط فيما حرَّمه الله تبارك وتعالى، وتُعينُنا في الوقت ذاته على استنباط القانون الذي يسيِّر جميع الحضارات فوق وجه الأرض.

إنَّ كل الظواهر السيِّئة التي تم ذكرها في هذا المؤلَّف من أخلاق بذيئة وانحرافات (نفاق، حقد، زنا، لواط، غش، شرب الخمر، التعامل بالربا...)، تُوصِّلنا في نهاية الطريق إلى الإفلاس، وإلى الخروج من دائرة التاريخ، لأنها في الحقيقة سرطانا ينخر المجتمع، وما لم نقُم بمعالجته أو على الأقل الوقاية منه، سيفضي بنا حتما إلى القضاء على الأمة الجزائرية.

إن المجتمع بكافة أفراده وبجميع طبقاته، قد تأثر — في جزء من تصرفاته — بأخلاق الأمم البائدة وأعلن — بشكل واعٍ أو لاواعٍ — استقالته في تقويم هذا الاعوجاج الذي أصبح يطبع حياتنا اليومية، فأضحينا قاب قوسين أو أدنى من مصير قوم عاد وآل فرعون.

هل من المجدي السكوت عن هذا الانحراف المشين؟ وهل يُعقَل أن الفرد الجزائري — رغم انتمائه الإسلامي — يسلك نهج الأشرار ويقبل بالتستُّر عن المظاهر السيئة، وتصبح الأخلاق القبيحة صبغة يتصف بها؟

لقد حذَّرنا الله — عزَّ وجلَّ — في كثير من المواعظ الواردة في القرآن الكريم بضرورة إصلاح النفس من الأدران والآفات، وحثَّنا على طلب الفضيلة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى نُصلِح أنفسنا ونصلح مجتمعنا وأمَّتنا، لنعيد القطار إلى سكته التي انحرفت عن جادة الطريق منذ عدة قرون من الزمن.

نشر معهد الهوڤار | www. hoggar. org | © 2020 Hoggar

إن تفشِّي الأخلاق السيئة والبذيئة ظاهرة للعيان وبشكل صارخ، ورغم الجهود المتواضعة المبذولة لمحاربتها، إلى أن اليأس قد استفحل في أوصال غالبية أفراد المجتمع، فأقدموا على الاستقالة الجماعية في التصدي لهذه الظواهر البعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف، وقيَّمِنا الوطنية التي تربى في كنفها أجدادنا وآبائنا.

يُذَكِّرنا القرآن الكريم أن فرعون قد طغى في مصر وسائر الأرض، فجعل أَفْسَد الناس في الحُكم، وذبَّح الأبناء واستحْيَ النساء، فكان مصيره ومصير من معه من جنوده الهلاك... ألم يقُم منحرِفي النظام، في العشرية السوداء، بقتل الأبرياء وهتك أعراض النساء الطاهرات؟

إن قوم عاد قد استكبروا في البلاد، وتفاخروا بمساكنهم وعثوا في الأرض فسادا، فكان مصيرهم الهلاك بصيحة واحدة... ألم تقم العصابة الحاكمة بالاستئثار بمقدرات الأمة من نهب الأراضي وتشييد القصور، وتحويل العملات إلى الخارج وشراء العقارات في أرقى أحياء أوربا وأمريكا؟

إن قوم لوط قد استحلوا ما حرم الله تعالى، وجاءوا بمنكرات لم تشهدها البشرية من قبل، فأصبحوا بأفعالهم في الغابرين... ألم تنتشر مظاهر الزنا واللواط عندنا بشكل صارخ، وأصبح الشواذ يجوبون الشوارع، ويتجمَّعون دون أن يُحرِّك النظام لها رادعا، ويكتفي المجتمع بنبذ هؤلاء المنحرفين باستحياء؟

فماذا ننتظر إذن؟ أن يَحُلَّ بنا سخط الله — جلَّ وعلا —؟ أم ننتظر من حكومة فاسدة القيام بدرء ما تصدَّع من بُنيان هذا المجتمع!

قال الله تعالى: "قل سيروا في الأرض وأنظروا كيف كان عاقبة المكذِّبين".

المعركة الأزلية بين الحق والباطل

الحق كلمة عميقة وقوية لا ينكرها أي إنسان على وجه الأرض، لأنها ببساطة تتوافق مع الفطرة السليمة.

فجميع الناس يحنون إلى الطفولة لأنها مرحلة تعبر عن الحق، فكل الأحاسيس التي يعيشها الطفل

صادقة من خلال براءتها، ولم يُصِبْها الزيف ولمَّا يتسلل إليها النفاق الاجتماعي.

فالحق كما يُعَرِّفه بعض المفكِّرين عبارة عن تلاقي أربعة خطوط: الفطرة السليمة، العقل الصريح، النقل الصحيح والواقع الموضوعي.

فما نعيشه اليوم ينافي في أغلب الحالات هذه الحقيقة، لأن الفطرة قد أصابها خلل وطُمسَّت نسبيا، والعقل أصبح تبريريا ويميل إلى الجدل العقيم، والأخبار المتداولة أصبحت في جانب منها مُزيَّفة، والواقع بَعُد كثيرا عن الموضوعية، لكون الذاتية طغت على جميع معاملاتنا.

إن ما نشهده اليوم في الجزائر، وعلى جميع الأصعدة، يدعو إلى القلق لأن الباطل قد استفحل، وصار الباطل، الكذب والغش مظهرا من مظاهر المدَنيَّة المتحضِّرة. فالمسؤول الكبير والمواطن البسيط يمارسون الدَّجل في أغلب المعاملات بما فيه من تغطية للحق وإظهار للنفاق والخداع الاجتماعيين.

فلا تزال هذه المعركة بين الحق والباطل قائمة بشراسة، مادامت الأمور لم تُعالَج بالصراحة والتعاون الكفيلين بإخراج الجزائر من هذا المستنقع الوسخ.

إن الأغلبية الصامتة عن الحق تُدْرِك يقينا أن من واجبها التصدي للباطل، لكنها تشعر أنها مكبَّلة بعِدَّة قيود تمنعها بالإدلاء برأيها الساطع، وتخشى في الوقت ذاته من البطش لأن النظام القائم — بأساليبه البوليسية — قد تمكَّن من بث الرعب في أوساط جميع فئات المجتمع.

سينجلي الغبار يوما، وسنُدرك أنَّ السكوت عن الحق قد كلَّفنا كثيرا من الخسارة، وأن تخَلُّفنا واستكانتنا نابعين من قبولنا بالباطل بيننا، وأنَّ مِن شرفائنا مَّن تصدَّ له رغم ما سبَّبته لهم هذه الجرأة من تنكيل وتهميش وازدراء...

إنها معركة أزلية لن تنتهي، مادامت الدنيا قائمة. لكن الحق سينتصر دائما في الأخير، لأنها سُنَّة من سُنن الله تعالى التي لا يخفى بريقها عن عاقل.

إن السؤال الذي يجب طرحه في هذا المقام هو: كيف أن بعض أفراد المجتمع أصبحوا يقبَلون بالباطل بينهم رغم أنهم يرون تجلياته وآثاره الواضحة للعيان، والتي لا تحتاج إلى كثير من الإثبات.

وفي نفس الوقت يغُضُّون الطرف عن مقارعته ومحاربته، وقد يجدون أحيانا بعض المبررات الواهية للاستمرار في هذا الطريق المُهلِك؟

إن الإجابة صعبة ومتشعبة، لذا ينبغي على الفلاسفة، علماء النفس والاجتماع الاجتهاد في تحليل وإدراك الأسباب الخفية الكامنة وراء هذه الظاهرة الخطيرة، التي لم يكُن للشعب أنْ يَقبَل بها لولا الدَّمار الشامل الذي أصاب كيان المجتمع الجزائري في الصميم.

قال الله تعالى: "ولولا دفعُ الله النَّاسَ بعضَهم ببعض لفسدت الأرض"

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

الخاتمة أو ضرورة التغيير

يقول المفكِّر الأمريكي بيتر دروكر: "إن أفضل طريقة لإستشراف المستقبل هي المعرفة الجيدة للواقع".

ولمعرفة الواقع (الحاضر) معرفة دقيقة، لابد من دراسة وتحليل الأحداث التاريخية (الماضي) والوقوف على فهم أفكارها ومنطلقاتها، لنرى الانجازات التي تحققت وكذا الإخفاقات التي عطَّلت التنمية، ليتسنى لنا من خلالها تفادي الأخطاء وتحاشي إهدار الطاقات البشرية والمادية الهائلة المتوفرة في وطننا.

لابد علينا إذن، أن نربط واقعنا بالماضي القريب والبعيد للجزائر لتكوين صورة واضحة عن مستقبلنا.

لا يروق للسلطة القائمة أن ترى هذا التشريح الأليم للواقع المُرّ، الذي تعيشه الجزائر، يتسرَّب إلى مختلف فئات الشعب — خاصة الشباب منهم —، لأن الوعي السِّياسي الحقيقي هو الذي يُحدِث التغيير.

يقول أحد المفكِّرين: " إن الحزن يؤدي إلى البكاء، أما الغضب فيؤدي إلى الثورة"

لقد آلمني كثيرا حال بلدي، فقد كُنَّا نحلُم — حينما كنا صغارا — بأن نُسهِم في بنائه وأن نضع لبِنة في صَرحه — بالقوة التي أُوتينَا —، أما أن نبقى مهمَّشين ومكتوفي الأيدي ونحن نرى الظلم والفساد يستشريان في كل مفاصل الدولة وفي جميع قطاعاتها، ونرى في الوقت نفسه أناسا مفسِّدين من أبناء الحركى وأذناب المستعمِّر يعيثون في هذا الوطن الغالي فسادا، فذاك لعَمري هو الهوان والجُبن.

إن القيم التي تربَّى عليها جيلُنا، لا تسمح لنا البتَّة بتزكية الخونة ولا بتشجيع الرداءة، وأقل جهد يمكن أن نقوم به هو تعرية هذا النظام وكشف حقيقته ونواياه، وإن كان على حساب حياتنا

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

وأرواحنا، لأن المذلَّة شراب يستسيغه ضِعّاف الأنفس، أما من رضع لبن الشهامة والجهاد فيستحيل عليه أن يقبَل بهذا الوضع المتردّي.

في تقديري، أن هذا النظام، رغم أحداث الربيع العربي الذي أسقط عدة أنظمة مستبِدة، لم يستفد من الدروس ولم يفقه حركة التاريخ. فبالرغم من الدعم الذي يتلقاه من فرنسا وأمريكا خاصة وكل الدول التي لها أطماع في خيرات الجزائر، فإن غضب الشعب الواعي سياسيا لا يمكن أن توقفه هذه المكائد..

لست من دعاة الغلو ولا مِن محبّي العنف، فلقد عرفت الجزائر في العشرية الدموية ما يكفيها من التحمُّل، ولكنني أدعو جميع المخلصين من أبناء هذا الوطن أن يقفوا حدًّا — وبطرق سلمية وحضارية — لكلِّ هذا الإفلاس السِّياسي، الأخلاقي، الاجتماعي والثقافي، وهذا من خلال رفض كل ما هو مُشين بسمعة هذا الوطن العظيم، ومُسِّيء لتاريخ هذا الشعب الأبِّي، الذي أخرج بالأمس القريب أكبر قوة استعمارية عرفها العصر الحديث.

إن في كل دول العالم الدولة تمتلك جيشا، إلا في حالة الجزائر وما شابهها من الدول ذات النظام الاستبدادي — والتي جلُّها دولا متخلفة —، فإن الجَّيش هو الذي يملك الدولة ويسيطر على البلاد والعباد، وتتجلَّى هذه الحقيقة في عِدَّة مظاهر منها انعدام الديمقراطية وحرّية الرأي، تفشِّي الفساد، عدم أمن المواطنين وغياب العدالة.

لقد آن الأوان بأن نكشف النِّقاب عن وجه هذا النظام الفاسد، والعابث بمصير الأمة الجزائرية، والمستفيد من مُقدَّراتها، وهذا عن طريق (والعبء الأكبر يقع على عاتق النخبة الوطنية المثقَّفة):

• الإدراك الواعي من طرف كافة الشعب الجزائري لأساليب هذا النظام الملتوية في تسيير شؤون البلاد؛

• الدفع بأفراد الشعب — بكافة أطيافه وانتماءاته — إلى استعادة المسار الديمقراطي الحقيقي البعيد عن تزوير الانتخابات وشراء الذمم، وكذا فرض السيادة الشعبية بدل حكم الطُّغمة العسكرية.

من دون هذَيْن الإجراءيْن لن تكون هناك ثقة بين الحاكم والشعب، ولن يكون هناك استقرارا

حقيقيا في البلاد، وبالتالي فإن الوضع مؤهل للانفجار في أي لحظة.

إن أبناء الجزائر يمتلكون كل المقوّمات لإحداث التغيير والمضي إلى غد مشرق، يسوده الأمن، التكافل الاجتماعي، العدل والمساواة والتقدم في كافة مجالات الحياة، وما لم يتم تدارك هذا الوضع الخطير، فإننا حتما سنسير إلى الهاوية ويكون مصيرنا الزوال...

لابد من الوعي الحقيقي لمعرفة الذات، وإدراك نقاط القوة في تركيبتنا لاستنهاض الهمم وزرع بذور الأمل، للخروج من حالة اليأس التي تسيطر علينا منذ فترة طويلة. ولابدَّ علينا أيضا أن نعلم، علم اليقين، أن الأمم الأخرى ليست بأفضل منا، ولا تتمتع بالذكاء أكثر مِنَّا. ينقصُنا فقط استرجاع ثقتنا بأنفسنا والمساهمة — كلٌّ منا حسب قُدرته ومكانته في سُلَّم المسؤوليات — في تنمية هذا الوطن العزيز ومحاربة كل أشكال الفساد.

إن من أروع النصوص ما تركه المفكّر الفرنسي إيتيان دي لوبواسيه في مؤلفه الشهير "العبودية المختارة" الذي مازالت أفكاره صالحة لزماننا، رغم مرور أكثر من خمسة قرون على تأليفه:

" إنّا ندهش إذ نسمع قصص الشجاعة التي تملأ بها الحرية قلوب المدافعين عنها. أما ما يقع في كل بلد لكل الناس كل يوم: أن يقهر واحد الألوف المؤلّفة، ويحرمها حرّيّتها، فمن ذا الذي كان يسعه تصديقه لو وقف عند سماعه دون معاينته؟ ولو أن هذا القهر لم يكن يحدث إلا في بلد أجنبي وأرض قاصية، ثم تردَّد نبأهُ أكان أحد يتردَّد في ظنّه كذباً وافتراء لا حقيقة واقعة؟ ومع هذا فهذا الطاغية لا يحتاج الأمر إلى محاربته وهزيمته، فهو مهزوم خلقة، بل يكفي ألا يستكين البلد لاستعباده. ولا الأمر يحتاج إلى انتزاع شيء منه، بل يكفي الامتناع عن عطائه. فللبلد — إذا أراد — ألا يتحمَّل مشقّة السعي وراء ما فيه منفعته، كل ما يقتضيه الأمر هو الإمساك عما يجلب ضرره.
الشعوب — إذاً — هي التي تترك القيود تكبّلها، أو قل إنها تكبّل أنفسها بأنفسها ما دام خلاصها مرهوناً بالكَفّ عن خدمته.

الشعب هو الذي يقهر نفسه بنفسه، ويشقّ حلقه بيده. هو الذي ملك الخيار بين الرقّ والعتق، فترك الخلاص وأخذ الغلّ. هو المنصاع لمصابه، أو (بالأصدق) يسعى إليه. فلو أن الظفر بحرّيّته كان يكلّفه شيئاً لوقفت عن حِثّه: أليس أوجب الأمور على الإنسان أن يحرص أكبر الحرص على (حقِّه الطبيعي)، وأن يرتدّ عن الحيوانية ليصبح إنساناً؟ ولكنني لا أطمع منه في هذه الجرأة، ولا أنا

أنكر عليه تفضيله نوعاً آمناً من أنواع الحياة التعسة على أمل غير محقَّق في حياة كريمة. ولكن! ولكن، إذا كان نوال الحرية لا يقتضي إلا أن نرغب فيها، وكان يكفي فيه أن نريد، أكُنّا نرى على وجه الأرض شعباً يستفدح ثمناً لا يعدو تمنّيها، أو يقبض إرادته عن استرداد خير ينبغي شراؤه بالدم، ويستوجب فقدُه على الشرفاء أن تصبح الحياة مُرّةً عندهم والموتُ خلاصاً؟ إن الشرارة تستفحل نارها وتعظم، كلما وجدت حطباً زادت اشتعالاً، ثم تخبو وحدها دون أن نصبّ ماء عليها، يكفي ألا نلقي إليها بالحطب كأنها إذا عدمت ما تُهلِك، تُهلِك نفسها، وتُمسي بلا قوة، ولم تَعُدْ ناراً. كذلك الطغاة كلما نهبوا طمعوا، كلما دَمَّروا وهدموا، وكلما موّناهم وخدمناهم زادوا جرأة، واستقووا، وزادوا إقبالاً على الفناء والدمار. فإن أمسكنا عن تموينهم ورجعنا عن طاعتهم صاروا - بلا حرب ولا ضرب- عرايا مكسورين لا شبيه لهم بشيء إلا أن يكون فرعاً عدمت جذوره الماء والغذاء فجفّ وذوى."

الطريق نحو التغيير طويل وصعب، لكنه ليس بالمستحيل...

وبعبارات أخرى:

• عندما يدرك الفرد الجزائري وعيه بذاته، بتاريخه وبهويته؛
• عندما يستعيد ثقته في نفسه، ويشعر أنه ينتمي إلى وطن، وأن عليه واجبات اتجاه بلده؛
• عندما يشعر أن الدولة تهتم به كمواطن في كل شؤون حياته؛
• عندما يحس بمشاركته في الحياة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية...؛
• عندما يدرك أن المنتخبين المحليين والوطنيين هم في خدمته وليس العكس؛
• عندما يكون لديه الوعي بأنه يستطيع محاسبة كل المسؤولين في أجهزة الدولة؛
• عندما يتخلص من عقدة الخوف دون ذنب من أجهزة البوليس والمخابرات؛
• عندما يقتنع أن مناهج التعليم نابعة من مبادئنا وانطلاقا من هويتنا الحقيقية؛
• عندما يربّي أبنائه على الفضيلة والأخلاق الحسنة؛
• عندما يحافظ على نظافة وتحسين محيطه كما يهتم ببيته؛
• عندما يحترم جيرانه وأفراد مجتمعه؛
• عندما يقلل من انفعالاته ويصل إلى مستوى حوار راقٍ؛
• عندما يشعر أن حقوقه غير مهضومة؛
• عندما يشعر أن هناك عدالة حقيقية وأن جميع المواطنين، في نظر القانون متساوون، من الجنرال إلى الحارس، ومن الوزير إلى العامل البسيط؛

• عندما يمتنع عن المشاركة في الفساد، الغش والتزوير؛
• عندما وعندما...؛
• عندما يعلم علم اليقين أن كل هذه التصرفات هي في صميم الممارسة الصحيحة لتعاليم الدين الإسلامي.

حينها يمكننا القول أن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح وليس عكس عقارب الساعة.

تمّ بتوفيق الله في نوفمبر 2018 م بالأغواط — الجزائر

*

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار

© 2020 Hoggar | www. hoggar. org | نشر معهد الهوڤار